


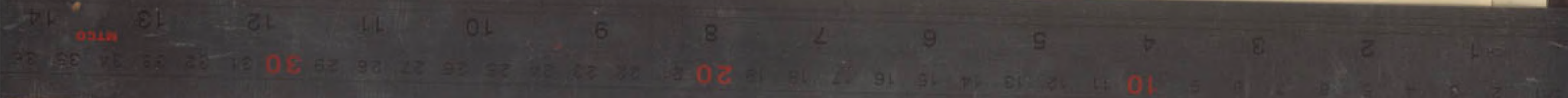
۷۷۹۹

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب	فقه	مؤلف
۸۷۱۶		موضوع
شماره قفسه		شماره ثبت کتاب
		۷۸۱۱۶
		۹۸۴۸

بازرسی شد
۳۷ - ۳۷



بازدید شد
۱۳۸۲





الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وكني
كتاب الجنائيات وهي القتل والقطع والجرح الذي لا يرضى ولا يبين **القتل**
 قتل وهو تدمير الأصل بقوله قتل النفس بغير حق **الكبير بعد الكفر** فقد قيل النبي صلى الله
 عليه وسلم اني الذنب اعظم عند الله قال ان تجعل الله ندا وهو خلقك قيل ثم اني قال ان تقتل
 ولدك مخافة ان يطعم معك رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم قتل مؤمن اعظم عند
 الله من زوال الدنيا وما فيها رواه ابو داود باسناد صحيح **ولما جحد اي القتل ظاهرا** كالكفر
 بل اوبى **ولا تخفى** بل هي في خطر المشقة **ولا تخفى** عذابه ان عذب وان امر بترك التوبة فيها سار
 ذوي الكبرياء الكفار وتعبير بالجناب اعني تعذيبه بخله بدخوله النار **وتعاقب** به يعني بالقتل
 غير المباح كاعبده في الروضة فلا يتغير كونه ظاهرا **الكفارة** والقصاص **الدية** والتعزير لما يسيى
 ويصور التعزير في صور قتل نفس من نكاح اهل الحرب وصبياتهم وكتل عبده او امته
والظن اما في موجب القصاص كسر الجيم واما في واجبه فلموجب له في النفس ثلاثة اركان
الاول القتل ظاهرا يعني عدا بغيره قوله وهو فعل عد محض مذهب لروم عدوان من
 حيث كونه مذهب لروم فيقول كل فعل دخل الجرح وغيره بقوله عدا خرج الخطا والمحض خرج
 شبه العدا وسببا في ان الثلاثة **وبعد وان خرج القتل الجاني** كالتقتل قودا او دفعا لاصيل
 او باع **وتزهد في الجرح** كان عذرنا برة بغير مثل مات من غير ان يعقبه الجرح والتعزير بهذا الجرح
 الخطا وشبه العدا من زيادته على الروضة **وتكون** الاوبى وبعبث كونه مذهب هذا خرج ما خالف فيه
 بان عدل عن الطريق المستحق في القتل كان استحقاق حرقه قودا فكذا يقتل من قتل من قتل
 من جهة **الارهاق** بل من جهة انه عدل عن الطريق المستحق في القتل كان استحقاق حرقه قودا
 فعبه نصفين **فما عدول** والنظر بعد ذلك في **المراتب** اربعة **الاول** في بيان الخطا والعدا
وشبهه والتعزير بينهما فاذا قتل غيره فانه لم يقصد الفعل كان تعلق فوقع على غيره فمات به او تولد
 الموت من اضطراب المرتعش **وقصد** الفعل لكن قصد به شخص من ادبي وعين فاصاب في
 من الادمين **فما الخطا والقتل** في الفعل والتعزير فان كان اي قصد به ما يقتل غالبا فعدو ولا
 بان قصد بها ما يقتل نادرا كغيره بريق بغير مثل كعب او ما يقتل غالبا ولا نادرا فعدو
قصر لو جرحه بحد مؤثر من حد بحد وضرب وجرح او قصب او نحوها فمات بذلك الجرح ولو
 بعد مدة **وجب القود** بالاجماع وكذا لو جرحه بآلة بان جرحها بقتل بغير القاتل مع وعين واسل
 اذن وخلق وتفرقة لخرق **واخرج** بالادلة الملهمة وهو عرق العنق **وخافرة** واحليل **والثوب**
ومثانة بالمثلثة بعد الميم مستقر البول من الادبي **وعمان** بكسر العين الملهمة ما بين الحصى والذفر
 ويسمى العضد **طرفة العين** الملهمة **والفم** في ذلك وان لم يظهر فيه اثر لعظم الخط فمات او غرر بها **وعنه**
 في غير مثل كونه **فان مات في الحال** ولم يظهر اثر فقتل لان مثله لا يقتل غالبا بغير رايه وتام فاشبه
 السوط الخفيف **المرزوق** في بدن الصغير والشيخ الهرم ونصيب الحلق عديم طافا فقتله الاصل عن العباد
 وقوله قال الركب والراود من قومهم ولم يظهر اثر لم يشدد لانه لم يظهر اصلا فلو لم يدم من المفاشرا
وانما عظم من الايقال وهو السير السريع والامعان اي معنى هذا لغزير **ومع** مذهب **ما لم يمتد**
 مذهب ثم مات فعد القود والجنابة وسر بها الى الهلاك ولو اقتص على التام كان اربا فانه القضي

للقود كما عتصاه كلامهم وصرح بتقصيده النودي في شرح الوسيط ونقله عن جماعة وقال الرازي
 لو لم يتعز من الغزالي للالم لم يرض لان العزم لا يتخلو عن الام بخلاف عكسه فعمل ان العرق بالام كقول
 الرازي لم يرض اي في مراد الغزالي والافضل في الحكم اذ الحكم منوط بالالم وان عدم اللم **ولا ار**
لغزرها في جلد العقيق ونحوها اذ الم تالم به لعلنا انه لم يمت به والموت عقوبة وافقه قد رفق
 كن ضرب بقتل او التي على حرقه **فان** **واما نداء العاقلة الخفيفة** من التي بكسر الفاء وضمتها مع اسكان
 اللام فيها وهي العاقلة كقوله **الابوة** في غير مثل **ضرع** لو ضرب به فقتل **بقتل غالبا** كغيره بوس كبر
او اوطاه دابة او عص خبيثه عصارا **شديد** في الموت فنه حيا **فان** **فعد** في القود لم يرض الصبي
 ان يهود يا مريض راس حاربه من جرح فقتلها فامر صلى الله عليه وسلم ان يرض راسه بين حجرين ولا
 قتله ما يقتل غالبا فاشبه الحد ولا لولم لو جرح القود لا يخذ ذلك ذريعة الى هلاك الناس
وان ضرب به مخم كقبة بضم الجيم واسكان الميم وهو قصب الكفا اي الكفا المقبوضة **الاصابع** **والاصابع**
 خفيفة او جرح صغير **في مقتل** او والي **من** به **مات** حيث يضرب الضربة الثانية **ولم** **الاول**
وارثها باق كل منهما **اول** يوراه لكن كان المصروب صغيرا او نضوا اي تخلف الحلقه او
 ضعيف المرن او ضرب به في شدة حر او برد او في غيرها لكن **اشد الله** منها اي من
 الضربة مدة حتى مات فعد لان ذلك مذهب غالبا سوا قصد الضارب في الرأفة المولاة
 ام لا لان ضرب به وقصد ان لا يرض عليها فقتله ضربا ثانيا وهكذا ولا حاجة في الجيم من الم
 والاثر والاي وان لم يكن شيء من ذلك فقتله **عدوان** حقة او وضع على فم يده او محدة او نحوها
 فاقال حتى مات او ان لم يكن كذا انتهى الى حركة **عدوان** او وضعت وتام حتى مات فعدوان
فان **الام** ثم مات تلاشي على الفاعل لا ينقطع اثر فعله وان قتل الذي يمدد الحنق ونحوه
 حيث لا يموت مثله في غالبا فان قتل عدو ولو سقاها سما يقتل كغيره لا غالبا **كقوله** **الاربع**
في غير قتل اي فان مات في الحال فقتله عدوان في مائة مائة ثم مات فعدو فذلك لان في
 الما طعن اعشبة رقيقة تنقطع به فاشبه تأثير الجراح في ظاهر البدن اما اذا كان يقتل غالبا فهو
 كغيره لا يره يقتل **قصر** **لوحيسة** ومنفعة الطعام او الشراب والطلب له مدة **لوح**
 مثله **فيما عاها** الجوع او عطشا ومات **ازعد** القود لكونه عدا لظهور قصد الاهلاك به ولف
 لمدته باختلاف العيوس قوة ومنعها والزمان حرا وردا فقتل الما في الما ليس كونه في البرد
 وكذا يلزم القود ان سبق له جوع او عطش وكانت المدة ان يبلغان المدة القاتلة **وعلم** **الحالين**
 لما ذكره **ولا** اي وان لم يعلم لزمه نصف الدية اي دية شبه العدا لان ذلك شبه عدا ولم
 يقصد اهلاكه ولا اتي ما هو مهلك فاشبه ما لو دفع انسانا دفعا خفيفا فسقط على
 سكين وراؤه وهو جاهل بالبرمة القصاص وانما وجب النصف لان الهلاك بالمعنى او بالمثل
 والذي منه احدهما او فعل به ذلك مدة **لا يموت** مثله **فيما عاها** **والاجوع** به ولا عطش
 سابق ومات فقتله **عد** لانه لا يقتل غالبا وان امكه اي الجوع **والطعام** **وتكره** **وكذا** **عند**
 طعام او شراب فتركه خوفا او حزنا كصر به الاصل **ومنفعة الشراب** فترك **الاول** **خوف** **الطعام**
او مات **بعدم** **التعزير** **عليه** قد ذكر الموت بعد الاصل او اضمم التعزير عليه وهو جرح
 او وجع ففان فخذ طعاما فمات بذلك فعد لان لم يحدث فيه صنعا قال الا في

بغير القود في غير القود

وتفتية هذا التوجيه انه لو اطلق عليه ينافي هو ليس فيه حتى مات جوعا لم يفتيه وفيه نظر
 نعم ان كان التصور في مفاتيح تلكه الروح منها فلهذا محتمل وان لم يكن ذلك لظهورها
 او لم يمانه ولا طارقي في ذلك الوقت فالنجد وجوب القود كالمجوس انتهى وخرج بالخر
 الرقيق فانه مضمون باليد **ومنع الله فاية البرد كنع الطعام** فيما ذكره ولو قتله بالرخان بان
 حبه في بيت وسد منافذه فاجتمع فيه الدخان وضاق نفسه ومات وجب القود فباله
 المتولي **الطرف الثاني فيما لم يمتد من الانفاذ في الزهوق وهو ما شرط وهو لا يورث في**
الهلاك ولا يحصل له يحصل الخلف عنده بغيره ويتوقف التأثير اي تأثير ذلك الغير عليه
كالخمر مع الردى فانه لا يورث في الخلف ولا يحصل له وانما الموت الخلف في صوب الحفرة والحصل
 للتلف الردى فيها ومصادها لكن لا يورث الحفر لما حصل الخلف ولهذا في شرطه ويشل **الاسماك**
للقاقل فلا تقصاص فيه اي في الزنا وما عليه وليس مباشرة وهي ما تورث في الهلاك وتقتله **للمراس**
السارية وفي اكثر النسخ السابق وفيه **القصاص** واما سبب وهو ما تورث في اي في الهلاك
 وهو ثلاثة ضرب الاول **حيي** كالارادة في القتل ففيه **القصاص** لانه ما يقصد به الا هلاك
 غالبا لانه لو ولد اذ اعيى القتل في المكره غالبا ليدفع الهلاك عن نفسه **وسياقي** يانه **الثاني**
شرعي كالشهاد لان الشهود تستبوا اليه لقتله ما يقتل غالبا كالمكره لان الشهادة تورث في القاتل
 واعيى القتل شرعا كما ان الارادة يورث في الحيا فلا يقتص من شهود الزور اذ اشهدوا
 في انسان بما يوجب قتلا وحكم الحاكم بشهادتهم وقتله ليقضوا **الان اعترفوا بالتعد** والعمل
 بان قالوا انتم اذ قتلتموها وانما قتلتموها **الويل فان علم به فالقود عليه** و منهم لانهم لم
 يلجئوه حيا وشرعا فصار قودهم شرطا محضا كالمسك نلوا **او جرحا** مرنا ومعلوم ما يقتل
 مثل الموجر بغير العلم **غالبا** فانه **القصاص** واجب سواء كان السم موجبا او غير موج وان كان لا يقتل
 غالبا فقتله فلا تقصاص **وكذا** بوجوب القصاص **الارادة** يانه سقم عليه اي على شره له
 فشربه ومات لا ارادة علم بذلك وكلام الاصل هنا محمول على التفصيل بقدرته ذكره له في الكلام
 على اكرامه على قتل نفسه حيث قال ويحيى القولان فيما لو اكرمه على شرب سم فشر به وهو
 عالم به وان كان جاهلا فعلى المكره القصاص قطعا فان ادعى **القاتل الجمل** يكون سببا وازعم
 الويل **تقولان** احدهما لا يصدق فيلزمه القصاص كما لو جرحه وقال لم اعلم انه يات
 بهذه الجراحة والثاني يصدق لان ذلك مما يخفى بخلاف الجراحة والادوية ما قاله المتولي
 ان كان ما عفي عليه ذلك صدق والا فلا ويكون قاتلا فانه **القصاص** واجب
 لانه لما علم انه سم كان من حقه ان لا يوجره ولو قامت به بان **السم الردى** وجره يقتل غالبا
 وقد ادعى انه لا يقتل غالبا **وجب القصاص** فان لم تقم بينه بذلك صدق بيمينه فان
 ساعدته بينة فلا تدين عليه كما صرح به الاصل **ويعد** اي من السبب العربي **السم وسياقي**
 يانه في الباب الرابع في موجبه لديمه وحكم السم **فصرع** لو اضاف **جلا** فلا يورث
 اضاف عاقل **المسوم** او **دس** سبابة طعام **الرجل المذكور** في ما في طريقه وكان قاتلا له اي
 سلا من الطعام **والما** **غالبا** فقتله ومات فلا تقصاص لانه فعل ما هلك به باختصاص من غير
 الجأ عسبي ولا شرعي مع ان القصاص يدرأ بالشبهة **الويل** اي دية شبه العهد

الذي اضافه
 الشرع والبر

ان جعل السم لان الناس غيغ ولم يقصد هو اهلاك نفسه فاحيل على السبب الظاهر بخلافه
 اذا علم لانه المهلك نفسه وكذا اذا كان ينادي له ناديا **وتفتي** له **الطعام** او الماء لان
 الناس اختلف عليه **وكذا ان غطي بمر في دهره** و **دعاء** اليه او يلبس به وكان الغالب انه
 يترعها اذا اناها فانه وقع فيها ومات بذلك فلا تقصاص لانه دية شبه العهد ان جعل
 البئر فان كانت غير مغطاه ادم يدعه فهدر نعم ان كان المدعو لا يبصرها العي او غيره فبها
 عهد **ومهد** كل مسوم بغير اذن مالكه لانه المهلك نفسه **وان اضافه او اوجر** مسوما بغير
 يقتل غالبا **وهو لا يورث** لصغر اوجنونه او غيره فقتله ومات به **فالقصاص** واجب وان قال
 هو مسوم لان غير المير لا اختيار له والتقييد بغير المير من زيادته وبه صرح الماوردي
 وابن الصباغ والمتولي وغيرهم ووقع في الانوار انه لا يفرق بين الصبي المير وغيره وقوله **او اوجر**
 صوابه او ناوله كما عبر به الاصل اذا ايجار لافرق فيه بين المير وغيره وقد تقدم اول **الطرف**
الثالث **وقال لقاتل كانه** ففيه **الويل** قول اصله وفيه **سم لا يقتل** فاقوله ومات به فلا
قصاص بل ولا دية كانه من عليه في الام وجرحه الماوردي **فقتل** لو القى رجلا لاصيا
 غير عتيق **في ما عفر** او **نار** **وامكنه** **القتل** منهما بسباحة او غيرهما **فقتل** كان ترك السباحة
 بلا عذر **فقتل** لانه المهلك نفسه باعراضه عما يخبره **وان شكك** في امكان **قتله** بان قال المير
 كان يكتم الخوفا مما القيت فيه فقتل قتال الويل لانه صدق الويل بيمينه لان الظاهر
 انه لو امكنه الخروج طرح **ويضمن** **ما تعلق** منه **قبل** **التقصي** في خروجه من الماء والنار وهذا
 او يضمن اقتصاص الاصل على ذلك في النار **والا** **فالقصاص** اي وان لم يكنه **القتل** لصغر
 كما صرح به او لا او لصغفه او لغيره معوقه بسباحة او لعظم الماء او النار او لغيرها **وامكنه**
القتل لانه لم يقتل ومات بذلك **فالقصاص** واجب لان ذلك مهلك لثله **وان سمعه السباحة**
عارض **نزع** **وعنه** كوج **قتله** **عنه** ففيه دية **وتهدر** **مفسود** **ترك** **العصب** **على** **جرح**
 القصد مع قدرته عليه حتى مات لان العصب موثق به والقصد ليس مطلقا **خلاف** **تجريح**
 جراحة مهلكة **ترك** **العلاج** فاحق مات فانه لا يهدر بل على جرحه القصاص لان مجرد الجراحة
 مهلكة ولان البرغي موثق به لو حال **فصرع** **لو ربطه** **وطرحه** **عنه** **ما يربط** **يد** **اليه**
غالبا **فرد** ومات به **فقتل** **او لا يربط** **فرد** ومات به **فيما** **اوقع** **به** **وقد** **لا يربط** **فرد**
 ومات به **فقتله** **عنه** وفيه معني الربط عدم امكان الانتقال لخوض مائة او طفولته
الطرف الثالث **في اجتماع المباشرة والسبب او الشرط فالشرط ينسقط اثره في المباشرة**
في القصاص فيما لو جرحه بمر او لوعده وانا فردي غيرهما **الردى** **لما** **خاف**
 وبما لو اسكه فقتله اخر على **القاتل** **المسك** لان المباشرة القوي من الشرط نعم ان منع مانع
 من تعلق القصاص لا كان كانه اقل ممنونا او سبعا ضار ياتعلق بالمسك **لا يات** **بكل**
 من الحافز وانا والمسك **ويؤثر** لانه فعل بعصية لاحد فيها ولا كفاية **ويضمن** **العبد**
المسك **لقتل** **بالاسك** اي بيمينه المسك اذ اذات **والقرار** **على** **القاتل** **ويقتص** **من** **واضم**
الصبي **على** **الهدق** **بعد** **المر** لانه المباشرة فهو كالمردى والرامي كالحافر لاصل فلا يقتص
 منه بل من الرامي لانه المباشرة **والسبب** **هو** **العصب** **المباشرة** **ويستقط** **الام** **عن** **المباشرة**

بان اخر جماع كونه اعد وانما قوله لها **الشهود** الذين شهدوا على شخص ما وجب
الحديث فقلته القاضى او الجلاء او ما وجب القصاص فقتله الولي او وكيله ثم بين ان شرايهم
نوروا وعثروا بالاعتد والعلم **فالقصاص عليهم** دون القاضى والولي قضاياهم وقوله
ويستقط الام اي تمنع من زيادته وقوله **المباشره** كمن القى رجلا في ماء منق
لا يكون الخلاص منه فتدبره **اخر السيف** فاقصاص **في القاذ** الملتزم للاحكام لانه المباشر
ولاشي على الملقى وان عرف الحمار ولو كان القاذ من لا يضمن حربي فان القاذ
والتقيل وهو الملقى **الملقى** القصاص لانه القاذ في مملكه وقدره كسب القاذ ولا ينظر
الى جهة القاذ بل الى جهة القاصد من فاعل مختار بفعل يرايه فقطع اثر السبب الاول
والقوت يلزم بطبعه كالسبع الضاري فهو كالا في التقيد بالفرق فيد في القاذ دون الاخر
كالجماع اياي **من القاذ** في يرها سكين منصوب **اوجه** او يحون ضاريين ومات
بذلك فانما يجب القصاص على الملقى لانه القاذ والسكين والضاري كالا لاختلاف ما اذا كان
الضاري فاعل من له رويه **غير الضاري** كالعاقلة في اسقاط الضمان عن المودي فان النظم
الموت والمقتول اي غيرهما **وعدد** نعا خفيقا **وقع** على سكين فخر حنن ولم يحل اي كل من
الموت والسكين **الاضر** ومات بذلك **قتله** عد فغير دية فانما يجب القصاص لانه
لم يقتصد اهلاكم ولم يعلم شيب الهلاك فان علمه فعد **وقد** لا يري السبب المباشر
كالأكره على القتل ولول السلطان **يقصص** من **الامر** وكذا **امر المامور** كمن قتل
انسانا ليل فانه يقتض منه ولان الاكره يولد في المكره داعية القتل غالبا ليرفع الهلاك
عن نفسه وقد اترها بالثاقتا شرطين ولا يشبه قتل العاص فانما القصاص متعدد
ممكن من دفعه وحفظ لا يام قتلته والمكره بانما كيا في المختار والنصرخ بالنظر مسئلة
المضطر من زيادته على الروضة فلول الامر في مسئلة الاكره لانه الدية هي على الامر
والمامور كالضريكين وللويل فيما اذا ازمهما القصاص ان يقتض من احدهما ويأخذ
نصف الدية من الآخر **وان كان احدهما غير مكان** المقتول فعليه **نصف الدية** في
ماله لا على عاقلة لانه قاصد للقتل **وعلى الآخر** وهو المكافى **القصاص** كشرك الاب لان اكره
مسلم فعليه **قتل** **دعي** وهو عبد **يقتل** عبده **فالقصاص** على العبد في القاذ **والذي**
في الاول **وعلى الآخر** وهو الحر في الثانية **والسليم** في الاول **نصف الضمان** وكان ان
دعي مسلما يقتل دعي وعبد حر يقتل عبده **فالقصاص** على الآخر **وعلى المامور** نصف
الضمان **وان كان احدهما صبيا** **او المامور** بالري لا شاخص **حاشا** كونه **دنيا**
فالقصاص على البالغ في الاول **باب** الاصح من ان عبد الصبي **وعلى الآخر** في الثانية
ولان كان شرير مكلف لان هذا الخطا ينبغي اكرهه بفعل عبدا في حق المامور كالا
لانه غير مكلف **لكن لا دية على الجاهل ولا على عاقلة** **اذ هو كالا** **واما الصبي**
في الاول ففي ماله نصف الدية مغلطة كاسياق وماد كمن من انه لا دية اي لا يجب
نصفها على عاقلة الجاهل هو واحد وجهين يؤخذان من كلام الاصل فالشرع من زيادة

لكن

لكن الاوجه وجوب نصفها على عاقلة مخففة وهو ما يؤخذ من كلام الانوار ولو ترك
المصنف قوله المامور وايد له قوله الامر بقوله والعالم كان اع كنهه تبع فيه ذلك
اصله **وان كانا مختطفين** فيما ذكر ان جعل كل منهما كون المرمي اد ميا **فعل عاقلة**
كل منهما نصفها مخففة فلا قصاص على واحد منهما لانها لم يتعدا قتلته **وان اكرهه**
على صعود شجرة او نزول **من فعل فوق** مات **قتله** **عد** فلا قصاص لانه لم يتعد
به القتل غالبا وحمل كونه شجرة **عد** في صعود الشجرة اذا كانت مما يزل على شاتها غالبا
والاخطا فقله الزركشي عن ثلث الوسيط المنوي **فصرع** **وقال** لميل **قتل نفسك**
او قال **لما شرب هذا السم والقتل** **قتل نفسه** **وشرب** **السم** **فقتل** **فلا قصاص**
في الامر لا ما جرى ليس باكره حقيقه اذا المكر من تخلف عما امر به عما هو اشد عليه
وهنا اتخذ المامور به والخوف به فكانه اختار قال في الشرح الصغرى وبشبه انه يقال
لوهده بقتل يقتض تعذبا شديدا ان لم يقتل نفسه كان اكرها **وعليه نصف**
الدية كذا قاله تعالى لانه في الكفاية وفيه نظر لان القصاص انما سقط لاختلاف
الاكره فيقتضي وجوبه فلا يجب على فاعله شي قال جماعة منهم الزركشي وبه صرح الكوفي
وغيره وهو مقتضى التعليل السابق وقد ذكره الرافعي في موجبات الدية على الصواب
ولو قال **اقطع يدك والقتل** **فقطعهما** **اقتصر** **لانه** **اكره** **وان قال** **اقتلني** **واقطع**
يدي **واقطع** **ففي** **مع** **قوله** **والاقتل** **فقتله** **لانه** **له** **فيه** **فما** **كالان** **ماله** **ما** **بده**
واين حرره عليه فعل ذلك **واذن العبد** **يقتله** **او** **قطع** **يد** **ومثلا** **لا يسقط** **الدين**
لانه حق السيد **وهل يسقط** **الاصل** **على القصاص** فيما اذا كان الماذول عبدا
ايضا **وجان** اصحابا كما قال الزركشي لا يجب به حره القاضى لانه سقط بالشيعة
والمامور **القتل** **دفع المكر** **والثالث** وهو المامور بقتله **فنعها** **اي المكر** **والمكر** **وان**
اقتضى **الدفع** **في** **الثالث** **الي** **القتل** **فقتله** **لانه** **صايل** **فيها** **فصرع** **او** **قال** **اقتل**
زيد **او** **عمرا** **والاقتل** **فليس** **باكره** بل يخير بين قتلهما كان مختارا لقتله وانما المكر من
تحل على قتل معين لا بعد عنه محصا فيلزم القاتل القصاص والدية ولاشي على الآخر
غير الامر **وان اكرهه على اكره** **غير** **بل** **ان** **يقتل** **ربعا** **ففعلا** **اقتصر** **من** **ايمن** **الثلاثة**
ولو امره **الامام** **بقتله** **فقتله** **غير** **ظان** **ان** **الامام** **ظالم** **فان ظالما** **اقتصر** **من** **الامام**
عبارة الاصل فعليه القصاص والدية والكفارة **دوي** **اي** **المامور** **فلاشي** **عليه** **لان**
الظاهر ان الامام لا يامر بالحق ولا طاعته واجبة فيما لا يعلى انه معصية **وليس**
للمامور **ان** **يكفر** **لمباشر** **القتل** **وكذا** **زعم** **الغلاة** **اي** **سيد** **هم** **حكم** **الامام** **فيها**
ذكر لان حكمه نافذ **فلو علم** **مأمور** **كل** **شيئا** **بطل** **انعكس** **حكم** **اي** **اقتصر** **من** **المأمور**
دون الامر ان لم يخف **سقط** **تم** **عليه** **اي** **فص** **بالبطش** **والمراد** **بسط** **طوته** **فما** **حصل**
به الاكره **وان** **خاف** **هنا** **المكره** **وان** **امره** **بقتله** **متعلل** **بغير** **امتنان** **امره** **لانه**
امر معصية والشرع يؤخذ من زيادته كنهه اذا اعتقد حقيقته جاز له ذلك والذي
في الاصل فعليه القصاص والدية والكفارة **وليس** **على** **الامر** **الا** **الامر** **ولا** **فرق** **بين**

ان يعتقده حقا او يعرف انه ظلم لان ليس بواجب الطاعة انتهى هذا ان لم يعتق سوطه فان
خاف سوطته نكاحه فوجب القصاص عليه ما تروى لا امره بالقتل حينئذ منزلة الاكراه
عليه اذ المأمور باللفظ المصحح به وان امره بالامام يصعد شجرة او ينزل شجرة ففعل ذلك
بذلك فان لم يخف سوطته فلا ضمان عليه كما لو امره احد الرعية بترك ما صرح به الاصل وان
خافها فالضمان على عاقلته وان كان ذلك لمصلحة المسلمين كما اذا اكرهه على صعوده
اي الشجرة او على نزول البئر غير الامام ففعل فذلك فانه يجب الضمان على عاقلته لانه شبه عمد
او خطا كما مر بان قيل الفرع السابق وانما ذكره هنا تنظرا مع ان الاصل لم يذكره هنا فصرح
لو امر انسان عبده او عبدا غيره البئر الذي لا يعتق وجوب طاعته في كل ما امره بقتل او
اتلاف لغيره فلما فعل الامر لا ياتى به العصية واقتصر من العبد وتعلق الضمان اي
ضمان المالك برقيقته وان امر صبيا اي غير مختار او مجنونا ما صرح به او اعجب يعتق وجوب
طاعته فيما ذكر بقتل او اتلاف ففعل القصاص والمالك على الامر ولما كان اوجبا
عبد او امراتى في المكان او اتسع عبد كان المأمور محررا ولا يتعلق برقيقته ودمته
مالك لانه لا يلا فاشبه ما لو اغري بعبته على ضمان فقتله لا يتعلق بهما ضمان وذكر الاخي
المرمن زياد تد وان امر انسان احد هؤلاء بقتل نفسه فقتلها اقتصر منه اي من الامر
لا في صوق الاخي فلا يقتصر من امره لانه لا يعتق وجوب الطاعة في قتل نفسه بحال
نعم ان امره بربط جرحه بغير عرقه القاتل بان كان بقتل ففعل وجعله اي وجعل
كونه قاتلا ضمن الامر لان الاخي حينئذ لا يظن قاتلا فجوز ان يعتق وجوب الطاعة
اما اذا علم قاتلا فلا ضمان على امره والنصح بقوله وجعله من زياد تد وان كان للصبى
والمجنون تعيين فالضمان عليهما دونه اي الامر وما اتلفه غير المجرى بلا امر فخطا
لاهدر فيقتل برقيقته انه كان عبدا وبزمت ان كان حرا وكلام الاصل يقتضى ترجيح انه
هدر فعاد عنه المصنف لانه ما قاله بقوله الاسوي انه مخالف لما سبق في الرضاع ان
الصبى اذا دب وارتضع وانفسح النكاح لزومه الغرم ولما ساقى في الكلام على شرك السبع
فصرح اذا اكره عبدا امره قولا الاصل قوله اصله ميمرا على قتل مثلا ففعل ففعل
الدية اي ضمان برقيقته على الامم من ان الكره المحرر منه الدية ففعل فيما يباح بالاكراه
وما لا يباح به لا يباح القتل المحرر لانه ولا الزنا بالاكراه لتعلقهما بالغير وتضييده انه
لا يباح به القذف ايضا والاصح تصوير الاكراه على الزنا اذا الاعتصم المتعلق بالشهوة ليس
شرطا لفرأى بل يكفي مجرد الابلاخ والاكراه لا ينافيه اما القتل المحرر لغيره كقتل صبيان الكفار
وسايرهم يباح بالاكراه كما قاله ابن الرفعة وساح به الحزبي شره استيقا للهجة كلامه
لم غش بلفظه ان يسهلها غير اذا لم يجرها ويباح به ترك الفريضة كالإفطار في رمضان
على القول بابطال الصور به وساح به الحزبي الكفر اي النكاح والقلب معلل بالامان
لقوله تعالى لا آمن الكره وقلة مطيئ بالامان والامتناع من النكاح افضل وان قتل مباح
وثبات على الدين كما يعرض لنفس القتل جهادا ويباح به بل يجب كما قاله الغزالي في وسيطه
ونقل ابن الرفعة الاتفاق عليه اتلاف مالك الغيب ومبيد المحرم لان لها بلاك لا وتروى بقوله

وليسها

ويضمنه اي كل من الكره والمالك والمبيد والقراس على الكره لتعديبه وليس
للغير وهو المالك فعلى الكره من ماله بل يجب عليه ان يقره وحده ماله كما تروى باللفظ
طاعته ولما اي الكره والمالك دفع الكره ما اكرهه لانه صايل وظاهر ان غير المالك من
وكيل وغيره كالمالك فيما ذكر فصل لوالهشده اي السعة جنة مثلا فقتله فان
قتل اي كان يميل اليها كانا في مكة وثعابين مصر فوجب القصاص والافتشبهه فجب
دمته فان القاهما عليه او القاه عليهما او قته وطرحه في مكان فيه جثات ولو ضحا
او طرحه في مسعة او القاه ولو مكثوا بين يدي سبع في مكان متسع كصحرا
او غراه فيه اي في المسع فقتله فلا ضمان سوا كان المقتول صغيرا او كبيرا لان لم يلحقه
الى قتله وانما قتله باختاره كقصاص فعليه مع قتله كالمسك مع المباشرة ولان السبع يقتل
بطبعه من الادبي في التسع فليقتل غراه له كالعبد ولقد افارق ما مر من اجاب القاتل
على من امر مجنونا ضاريا او اعجبا يعتق طاعة الكره بقتل فقتل ولو نفع نعم ان كان السبع
المغري ضاريا شديدا بعد العدو ولا ياتي في الحرب منه وجب القصاص على ما قتله الرافعي
عن القاضي وغيره وكذا قتله في الرضة لكن عن القاضي فقط ثم قال معا وجعل الامام
هذا بيانا واستدراكا لما اطلقه الاحصاء واما البغوي وغيره فجعلاوا المسئلة مختلفا
فيها وبقي المصنف في شرح الارشاد على ما قاله الامام وجزوه الغزالي في وسيطه وقال
في المطالب انه الذي يظهر ترجيحه وحمل ما ذكره الحرما الرقيق فانه يضمن باليد وان
كان طرحه ولو غير مكثوف واغراه في مضيق او حبيسه معه اي مع السبع في بيت او
بيرا وهدفه حتى اضطر اليه اي لا يقتله والتسبع مما يقتل غالبا كاسد وفروتن
فقتله في الحال او جرحه جرحا يقتل غالبا لزمه القصاص لانه لما السبع لا يقتله ولا
المجنون الضاري حينئذ يصير كالاكراه جرحه جرحا يقتل نادرا يعني لا يقتل غالبا
كما مر به اصله ففعله كضايده ولم يشرطوا في القاتل الحي المضيق الاذق بكلامه وكلام
ولم يفرقوا بين القاتل الحي بين المضيق والمضيق دون التسع كما في السبع لانها تنفر بطبعها من الادبي
مختلف السبع فانه يثب عليه في المضيق دون التسع وهذا لو القاه مكثوبا بسعة لم يضمنه
كما مر والمجنون الضاري كالسبع المغري في المضيق وفاو في التسع لان السبع ينفر
فيه من الادبي كما مر بخلاف المجنون وترك الفرار النافع من المغري عليه في محصله
من السبع كترك السباحة فيما مر وان ربط يديه كبا عقورا ودعى اليه رجلا فقتله
فقات فلا ضمان لانه قاتله بغير دفعه ببعض وعوها ولانه مفر من اختياره الطرف
الراصع في اجتماعه ما لم يثب فانه دقت عليه اثبات معا فكثر اي امر عاقلته بان يعين
كان مرادها برقيقته وقته الاخر نصفين اي قطعتهن وهما مامدان اقتصر منها
وكذا ان جرحه معا او كل منها جرحا يقتل غالبا كان اجافاه جايضة او قطع احد هما
السباحة والاخر العضد معا او نعا قوامات يسرا فيهما لا شراهما في القتل وجهه
في الاشارة ان القطع الاول قد انتشرت سرايند والمه وتاثر به الاعضاء الرقيقة وانعم
اليه الامر الثاني فاشبه ما لو اجاف واحد جايضة وجاخر وسعها فقات بجب القصاص

مطلب
اغراه اسد او حزن

سطر
ربط يديه كبا عقورا

عليها وليس اختلافا في كثرة الالم وتلكه مانعا من تساويهما في القتل كالوجرح واحد
 جراحتا واخر جراحة واحدة فانت بذلك فهما فانما لثقت برأيهما غورا وتكافية لم تعمل جراحت
 وتوكله يقتل غالبا من زيادته هنا **فلو جرح احداهما وقت الآخر هو القاتل** فجليه القصاص او كالب
 الدية على ما يقتضيه الخلاف **ويقتض من الجراح او يوجده منه المالك بالروح ان يقتل على التدفيع** فلو
 وقع الزئمن الجرح لو لم يطر التدفيع او يتيقن الموت منه بعد يومين او نحوهما لان حياته في المالك
 مستقرة وتضمناته نافذة فان باخر جرحه عن بدفعه غرض كالمجان على الميت لحكمه حرمته والقاتل
 هو المدفوع **والمدفوع ان يذبحه او يقتله او يجرى كرسيا تحت رجلي مشنوق او بين الحنوة**
او يهيمه بعز ذلك الي حركة المذبح وهي حالة الشخص العاد وسما وبصل واختيار بان لا يقي بها
 ابصار ولا ادراك ونطق وحركة اختياريات فلا يورثها الضرب من قديتة الشخص وترك
 احتشائه في النصف الاعلى ويحرك ويحكم ككلمات حكمها لا ينظر وان انتقلت فليست صادرة
 عن الوثمة واختياره في الحالة المذكورة حكم الميت فلا يصح اسلامه ولا رده ولا غيرهما من
 سائر التفرقات ويصير فيها المالك للورثة ولا يورثه **ولا يورثه من اسلم او عتق حينئذ**
خلاف يري في الترخي اليها اي في حركة المذبح فليعلم حكم الميت فوجب بقتله القصاص
 والفرق بينه وبين المتدود ان المريض حينئذ يقطع ثوبه وقد يظن به ذلك ثم يثني خلاف
 المتدود ومن في عناءه يقطع بانه لا يعيش **احالة على التيب الظاهر** وجعل في الاصل هذا
 رقعا ثانيا فانت بعد خلاف المتدود لان المريض لو سبق فيه فصل بخلاف القتل واحكامه عليه
 حتى يصدر الفصل الثاني والقد ونحوه بخلافه وقضية كذا المصنف ان المريض المذكور يصح اسلامه
 ورده وليس مراد او عبارة اصله سالمة من ذلك ثم ما ذكرناه هنا من انه ليس كالميت محمولا
 على انه ليس كونه في الحياة اما في غيرها فهو فيه كونه بقرينة ما ذكر في الوصية من عدم صحته وصيته
 واسلامه وتوحيته ونحوها وان شك في الاتهام اليها اي في حركة المذبح **وجرح اهل الجرح** فيه
 وعمل بقوله والمراد قول عدلين منهم **فصل** فيها اذا قتل انسانا يظنه على حال فكان خلافه
اذا قتل مسلما يظنه كافرا الوثمة اي كونه بريء الكافر في دارنا لزمه القصاص والدية مع الكفارة
 لان الظاهر من حاله من بدارنا العصمة او لزمه في دار الحرب او لم يظن كونه وهو يعرف الكفار
 ولو يعرف مكانه فلاقتصاص عليه **وكذا الادوية** للعدا للظاهر ثم سوا علم في دارهم مسلما لا لاسواء
 عين شخصه امر لا وان عرف مكانه مكنته بدارنا حتى اذا قصد قتله حجب القصاص والدية المخلطة
 مع الكفارة او قتل غير فاصابه بغير الدية المحقة مع الكفارة هذا ذكر الاصل في باب كفارة القتل
 وحذره المصنف **وجوب الكفارة** على القولة تعالى وان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فتعز برقية
 فان من تعز في كماله الشافعي وغيره فان ادعي عليه بسلامة قتاله لم اعلمه بالقول
قول القائل عليه لانه عرف بحاله او قتل مسلما **عمده دما او مريئا او جرحا عمده** **عدا او**
 غير قاتل ابيه **فقطه قاتل ابيه** او ضرب من قاتله غير مؤمن ضربا يقتل مثله المريض دون غيره
 فانت منه **وجوب القود** اي القصاص لانه قتله عمدا وانا والظن لا يوجب القتل والضرب اما في الذي
 والعبد والمريض فظاهر واما في المرتد فقتله لا الامام لا لالا الاحاد فاشه ما روي عن علي بن ابي طالب
 وجعل وجوب القصاص وتماثلنا عالما بالحق ثم جازها بوجوب المذبح بخلاف من اجمع له الضرب كالوهاب

مطل
 لا يصح اسلامه ولا
 رده

مطل
 وجوب القود يقتل
 من يظن مرتدا او كافرا

وقد ذك بالظن لانه محل الخلاف نعم العلم بقتل القود قطعا والفرق كما قال الرازي بين وجوب
 القود هنا وعدم وجوبه فيما اذا اجتمع انسانا وبه جوع سابق لا يحل ان يقتل ليس من جنس
 المرض فيمكن حالة الملاك عليه حتى لو ضعف من الجوع فضر به ضربا يقتل مثله وجب القود
لان قتل مسلما عمده حربيا وكان على ربه الكفار بدارنا فلا قود عليه لعذره والمزج من زيادته
 وقام في المرتد فيما مر بان المرتد لا يحل والمزج بخلي بالمعادنه وفارق الذي والعبد بان
 الظن ثم لا يفيد الحل بخلافه هنا وسمى القصاص قودا لانهم يتقودون الجاني الى القتل
 بصل او غيره قاله الازهر **الركن الثاني القتل وشرطه العصمة** بايمان او امان لم يجر
 مسلم امرا ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصمو امري دما ثم واما
 الاحكام والقولة تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وقوله تعالى وان احدين المشركين
 استمرك الآية فلا يقتل مسلم معصوم بغير معصية كالمرتد والحرفي ولو ضلوا امرأة وعبيدا
 وانما امر قتلهم رعاية لحق الغائبين لا لحق الله تعالى والاصل فيما قاله قوله تعالى اقاتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم وحيث يريدون **وكذا الرائي المحصن** لا يقتل به مسلم معصوم
 لا ينفاه من الله تعالى سوا قتله قبل امر الامام بقتله امر لا وسوايت رضاء بالبيئة امر لا اقرب
 ووقع في نصيب التنبيه للنووي ان ذكر فيها اذا ثبت زناه بالبيئة فان ثبت بالاقرب قتل به **وكذا**
تارك الصلاة عمدا بعد الامرها وقد خرج وقتها لا يقتل به مسلم معصوم **ويقتل بقتل من عليه**
قصاص بغيره اي لغير القاتل لانه لا يفسح الدماء لما ثبت عليه حتى قد يترك وقد يستوي
 نعم ان عتقه قتله كقطع الطريق لم يقتل فانتله لان يكون مثله **ويجوز انك الصلاة بالجنون**
 لعدم تكليفه والسكر لعدم تكليفه حينئذ يسهل **المرتد** فلا يصح بقتل من ذلك لقيام الكفر
الركن الثالث القاتل وشرطه الزمان الاحكام الشرعية ولو كافرا اصلها او مرتدا فلاقتصاص
على صبي ومجنون وان قطع ثوبه **واما** اذ ليس لهم اهلية الا الزنا ورفع العلم عنصم ولا يجر
 لا يكلون بالعبادات الدينية فاولي ان لا يؤاخذوا بالعقوبات الدينية **فيقتض من**
ان يقطع عقله عجز من سكر او دوا وتغيره بالفا يقتضيه انه مكلف وهو جاز على طريقته والمشهور
 خلافه كما مر سابقا وانا اقتض منه لتعديبه وهو من قبيل ربط الاحكام بالاسباب وان قتل غير
ثم من اقتض منه ولو في جنونه وان ثبت قتله باقراره **خلافه** اي بخلافه في وجوب حد الله تعالى
 فلا يستوفي في جنونه لان الاقرار يقتل الرجوع فيه لانه موجب القصاص **فصل** لو قال
كنت عتدا اقتل صبييا وامكن صباه عنده **او مجنونا** وعده جنونه قبله وقال الولي بلك بالها
 او غير مجنون **صدق القاتل بعينه** لان الاصل بقا الصبي والمجنون سوا انقطع امر لا خلاف ما اذا
 لم يكن صباه ولم يعهد جنونه **وان قال انا الان صبي لمعلف** انه صبي لان الصلح لا يثبت
 صباه ولو ثبت لثبت بعينه في تخليه ابطال لطفه وان قامت عنتان مجنونه وعقله اي قامت
 احداهما مجنون القاتل عند قتله والاخرى يعقله عند القتل **تأخر** ولاقتصاص **على حربي**
 وان عزم بعد قتله لعدم التزامه الاحكام عند القتل **خلاف المرتد** يلزمه القصاص في الزمان
الاحكام باب ما يشترط لوجوب القصاص من المساوقين القاتل والقاتل
 وما لا يشترطه من فلا يورث من القصاص في منع القصاص مطلقا **الاختلاف الاسلام والحرة**

مطل
 لا يصح القود يقتل المسلم
 بقتله حربيا

والاولاد فلا يقتل مسلم بدمي ومعاهد غير الخاري لا يقتل مسلم بكافر وان ارتد المسلم القاتل
لغيره المساواة عند القتل **ويقتل** اي الذي والمعاهد **بالمسلم** لانها اذا قتلتها فليس فوقها
او في **الخاري** لغيره عصيته وهذا علم من اركان الثاني **ويقتل** **جدها** اي الذي والمعاهد **الاخر**
وانما **اختلفت** **الملة** كيهودي ونصراني لان اكثر ملة واحدة من حيث ان الشئ شمل الجميع **ولا**
يسقط **القصاص** **بسلامة** اي القاتل لساوئهما حاله الجناية اذا العرق في العقوبات محالها بدل ان
العبد اذا ارتد او قذف ثم حنق يقام عليه حد العبيد وكلا لا يسقط القصاص لا يسقط الكفارة
كما لا يكون للارزاقية في الكفر ولو كان اسلامه **بين جراحة وسراية** كان جرح ذي ذبا ومعاهد
واسلم الجرح ثم مات الجرح بالسراية فانه لا يسقط القصاص لما ذكر خلاف ما لو اسلم عقب
ارسال المسلم السهم عليه وقبل الاصابة لانه لم يساوه من اول الفعل **ويقتل** **عبد** **مسلم** **بقتله**
ولو **كان** **كافرا** لما ذكر ويستوفي لها اي للوارث في الاول والسيد في الثانية **الامام** **بالاذن**
منهما ولا يقوض اليهما ولو قال في يستوفي للوارث والسيد الامام بالاذن ان لو لم يكن اذن او ضم
ويقتل **الكافر** **بعينه** الكافري بسبب قتله من **عبد كافر** **لو** كان **مسلم** لتساوي القاتل والقتول
فقتل **مرتد** **بدمي** وان عاد الى الاسلام لتساويهما في الكفر عند القتل فكانا كالذبيحين
ولانه المرتد اسلحا لامن الذي لانه مصدر لدمه ولا يخل في جرحه ولا يفر بالبرية فلو لم يكن
يقتل بالذي للثابت له ذلك وعلم منه قتله بالمعاهد والمستامن **لا عكسه** اي لا يقتل الذي
بالمترد لانه مصدر كل دية في جميع اشراكها في الكفر **ويقتل مرتد** **وزان** **محسن** **نظاما** **لشأوا**
ويقتل مرتد **وزان** **محسن** كما يقتل الذي **لا عكسه** اي لا يقتل زان محسن المرتد لاختصاصه
بفضيلة الاسلام ولغير لا يقتل مسلم بكافر **وتقتل** **قتله** اي المرتد **القصاص** **لواجب** عليه
بقتله بالردة لانه حق ادمي **فان** **عني** **عنه** **علي** **مال** **ساخن** **من تركه** **وقتل بالردة** **والادب**
لمرتد **ولو** **قتله** **مثله** لانه لا قيمة لدمه **ويقتل** **ريق** **بريق** **بريق** **لو** **بلى** **لا عكسه** اي
لا يقتل حر بريق ولو لم يفرق لقوله تعالى الربا الحر والعبد بالعبد ولغير اليه في ايراد جرحه
واما غير من قتل عبدا قتلناه ومن خذع خذعناه فنقطع وقال اليه في انه منسوخ وابن المنذر
ليس ثابت وان مع فموسى على ما اذا اعتقه ثم قتله فيفيد ان قتل المملوك لا يقع ذلك ولا
يقتل حر بغيره كما صرح به الاصل **ولا يقتل معصم بالمعصم** **ولو** **تساويا** **حرية** **وزنا** **او** **كانت**
حرية المقتول اكثر لانه لا يقتل بجزء الحرية ونحو الرق جزا الرق لان الحرية شايعة
بل يقتل جميعه بجزءه اي وليس ذلك حقيقة القصاص فعبد عنه عند تعذر ليدله
وبدل ذلك المالم فانه يجب عند التساوي ربيع الدية وربع القيمة في ماله ويتعلق الربعا
الباقين بريقته ولا نقول نصف الدية في ماله ونصف القيمة في رقيقته **ويقتل** **ريق**
بريق **مطلقا** اي سواء استويا كفتين ومكاتبين امر لا كان كان احدهما قاتل الاخر مورا
امر مكاتب ام امر ولد للتساوي في الملك ولا نظر في ما انفق له ولان سبب الحرية
لا مكاتب **بعينه** اي لا يقتل به كما لا يقتل الحر بعينه **ولو** **كان** **المقتول** **ابا** **لانه** **مملوك** **والسيد**
لا يقتل بعينه **وعن** **القاتل** **كامله** **فلو** **قتل** **عبد** **عبد** **ثم** **عتق** **او** **جرحه** **وعتق** **ثم** **مات**
المرجوح لو يسقط القصاص ولو عتق المرجوح بعد ارسال الحر السهم عليه وقبل الاصابة

فلا قصاص **ولا** **قصاص** **فيمن** **اي** **يقتل** **من** **جهل** **سلانه** **او** **خشيته** **والقاتل** **حرية** **الثانية**
ومسلم **في** **الاوي** **لشبهة** **وبتارق** **وجوب** **القصاص** **فيما** **لو** **قتل** **المسلم** **المرقطة** **في** **سفره**
بان **محل** **ما** **ها** **يقتل** **بما** **الحرب** **وما** **ها** **كان** **بقتله** **بغير** **نا** **بقرينة** **تعليق** **وجوب** **القصاص**
فيه **بان** **الدار** **دار** **حرية** **واسلام** **وغير** **بعضهم** **بان** **ما** **ها** **محل** **اذا** **لم** **يكن** **له** **و** **لي** **يدي** **الكفاية**
والا **يبي** **سيلة** **الخطيئة** **ويقتل** **فرع** **باصلة** **كغير** **بل** **ولي** **ويقتل** **المحاصر** **ببعضهم** **ببعض**
لذلك **ولا** **يقتل** **حر** **بعينه** **هذا** **تقديرا** **قربا** **لكنه** **اعادة** **لبشر** **كم** **مع** **ما** **عده** **في** **الحكم** **الا**
ولا **اسل** **بفرع** **وان** **نزل** **لغير** **الحاكم** **واليهيقي** **وصحابة** **لا** **يقاد** **للمين** **من** **ايه** **ولرعاية**
حرمة **ولانه** **كان** **سياسة** **وجوده** **فلا** **يكون** **هو** **سياسة** **عنده** **فان** **وتنفي** **فعله** **لما** **اي** **بالقتل**
في **صورتين** **حاكم** **تقتل** **حكمه** **في** **قتل** **اصل** **بفرعه** **دون** **العبد** **لان** **الان** **بما** **قبله** **دون** **المراد** **دون**
قتل **المراد** **للعبد** **لان** **الان** **الجميع** **الاصل** **الفرع** **وقد** **حكم** **بوجوب** **القصاص** **حاكم** **فلا** **ينقض** **حكمه**
رعاية **بقوله** **الامام** **ما** **لك** **بوجوب** **القصاص** **ولا** **يقتل** **عند** **وان** **سلمان** **عروان** **كافران**
ولا **عكسهما** **اي** **لا** **يقتل** **حر** **واب** **كافران** **بعينه** **وان** **بشلمين** **ولو** **حكم** **به** **حاكم** **وذلك** **لا** **قصاص**
القاتل **ما** **ينزع** **القصاص** **وما** **ذكره** **من** **انه** **لا** **يقتل** **في** **ذلك** **عند** **عدم** **حكم** **الحاكم** **بقتله** **من** **على**
ان **حكمه** **به** **ينقض** **وهو** **ما** **قتله** **الاصل** **عن** **ابن** **يحيى** **قتل** **المسلم** **الذي** **كان** **حكي** **عنه** **ايضا**
احتمال **انه** **ينقض** **وقال** **ابن** **الوجه** **وصحبه** **ايضا** **اذ** **ب** **القصاص** **ويقتل** **العبد** **بعينه**
لو **الده** **كايقتل** **بوالده** **لا** **يعيد** **ولده** **كايقتل** **بوالده** **فصرح** **لا** **قصاص** **في** **القاتل** **فيمن**
اي **في** **قتل** **من** **برثته** **ولده** **وحده** **او** **مع** **غيره** **كزوجته** **ولده** **او** **زوجه** **او** **بها** **ثم** **مات** **وله**
منها **ولد** **لان** **اذا** **لم** **يقتص** **من** **الوالد** **تجارتته** **علي** **ولده** **فلا** **لا** **يقتص** **منه** **عبارة** **في** **في**
من **برثته** **او** **ويلا** **قصاص** **في** **وارث** **القصاص** **وبعضه** **من** **قتل** **اباه** **ولاه** **مات** **ورثته**
هو **وجده** **ارمع** **غيره** **لان** **الشخص** **لا** **يقتص** **من** **نفسه** **وقضية** **كلهم** **ان** **الولد** **يرث**
القصاص **ثم** **يسقط** **وقال** **الامام** **انه** **الوجه** **لا** **له** **لو** **لم** **يرثه** **لو** **رثه** **غيره** **ولما** **سقط** **والقياس**
كما **قال** **ابن** **الزهر** **بقتصني** **عدم** **لانه** **لأن** **السقط** **فان** **سب** **الملك** **وجوب** **ذلك** **قبل** **صدقة**
الموتى **فقال** **انه** **لا** **يجب** **شي** **اصلا** **انتهى** **فصرح** **لو** **قتل** **الولد** **بجهول** **بما** **كان** **عنه** **اي** **بجهول**
فلا **قصاص** **في** **الحال** **لان** **احدهما** **ابوه** **وقد** **اشبه** **الامر** **فهو** **كما** **لو** **اشبه** **طاهر** **نجس** **لا**
يشتمل **احدهما** **بغير** **اجتماع** **فان** **الحق** **الولد** **قال** **اقتص** **منها** **لا** **انفا** **نسبه** **عنها** **او** **الحق**
ما **عدها** **اقتص** **من** **الاخر** **لانفا** **نسبه** **عنه** **ولانه** **شريك** **الاب** **فان** **رجعا** **عن** **تزوجها**
لم **يقتل** **رجوعهما** **لان** **ما** **صار** **ابنا** **لا** **احدهما** **وبن** **قبول** **الرجوع** **ابطال** **حقه** **من** **النسب** **ومرجع**
احدهما **دور** **الرجوع** **ان** **الاخر** **بقتص** **من** **غيره** **الاربعة** **قوله** **اصله** **من** **الراجع** **ان** **قتل** **من** **زواجه**
ولا **حاجة** **اليه** **لان** **صوق** **المسئلة** **انما** **قتله** **فان** **قتله** **احدهما** **فالخ** **بالاخر** **او** **بغيرها** **اقتص** **منه**
كما **صرح** **به** **الاصل** **هذا** **اذا** **لم** **يكن** **لحقوق** **الولد** **باجدهما** **فراشا** **اي** **بالفرش** **بل** **بالدعوي**
كما **هو** **الفرض** **اما** **اذا** **كان** **الفرش** **كان** **وطيت** **امراة** **بكل** **او** **شبهه** **في** **عدة** **من** **نكاح** **واتت**
بولد **ولكن** **كونه** **من** **كل** **منها** **فلا** **يجري** **اي** **يكتفي** **رجوع** **احدهما** **في** **لحقوق** **الولد** **بالاخر** **والفرق**
ان **النسب** **ثم** **ثبت** **من** **احدهما** **لا** **يجب** **بذ** **عوا** **ها** **فاذا** **ارجع** **احدهما** **حق** **الولد** **بالاخر**

فيمتد فيه وقت التلف وتعد الدية منصوب بالمعتبر **ان خرج** فيما عدا مثله **نقص المخرج**
 عنده والحق به الحرب ثم سبي واسترق ثم مات **بالسرقة** وكخرج قصاص كقطع يد المتسلسل
 به اذ لا مانع **بالسرقة** لئلا يخل حاله اهدرها ولان الحر لا يقتل بالعبد **لأنه** في ذلك
 وفيما لو لم يقتل وان كانت الارش اعتبارا بالمال بعد كونه مضمونا وقت الجناية
 ووارثه **بما قدر** الارش ولو كان الوارث في دار الحرب وما فصل منها **للسيد** فان لم يقتل في دار
 فلا شيء له فان كان سيده قد اعتقه فدية ذي جثمان لم يسلم المخرج او دية مسلم ان اسلم وقيل
 الواجب في الاول اقل الامرين من الارش ودية ذي جثمان اقل الارش من الارش ودية
 مسلم وفي القصاص في الثانية قولان وقد حكى الاصل ذلك مع ما ذكره المستدل من وجوه
 اجاب الدية وعدم اجاب القصاص للغير من ذلك من زيادة دية **الذي** في العوضين
 وهو في الاول دية وفي الثانية مسلم وان خرج شخص **دنيا** فاسلم او عياله لم يبق مقتل ثم مات
 بعد الاندمال وجه اسرته الجناية يكون ارثها في الثانية **لأن** العبد وان الاول فان
 فقا عينه لزمه قيمته وان كان الاندمال بعد عقبة لان الجراحة اذا دملت استقرت ونحو
 عن ان تكون جناية على النفس فيظهر على حال الجناية على الطرف والجني عليه كان جسيما
 مملوكا فيجوز ارثها **لأن** كذا لا دية حر وكانه اشار على ذلك بقوله من زباده **فقط**
 على ان الدية اكثر من القيمة غالبا وان مات المخرج من الذي والعبد **بالسرقة** ولا قصاص
 ان كان جراح الذي مطلقا وجرح العبد مطلقا لانه لم يقتصر بالجناية من يكافيه **في**
 حر مسلم وان كانت اقل من قيمة العبد في مثله لانه في الابد المضمون وفي الاجهاض
 سلم تعجب منه للورثة في المسلمين ولكن **للسيد** العبد **في** الثانية **لأن** استحقاقها بالجناية او
 في ملكه **فقط** منها في فلوارث العقيق لانه وجب بسبب الحرية وما تقر على انه لا حاجة لتولية
 وان فضل في اخره مع انه لو تالم للورثة وللسيد العبد فان فضل من قيمته في فلوارث العقيق
 كان احسن واوضح واخص بما قاله وان قطع به ثم عتق ثم مات بالسرقة فدية **بما** لم يمسر **للسيد**
 نصف قيمته منها وان اتت قيمته اي نصفها على الدية بان ساو حاص **فخرج** لو قطع شخص **بجرحه**
 لعقب مقتل ثم قطع اخر يده الاخرى وان دملت الجراحات قطع القاطع الثاني **حرا** كان او
 عبدا لو جرد الكفاة **في** الاول فلا تقطع ان كان حرا **للعبد** نصف قيمته فانه
 مات منها اي من القطعين **في** الثاني لوجود الكفاة لا الاول ان كان حرا **للعبد** ودية الاول
 نصف الدية **للسيد** منها يعني من نصفها نصف قيمته والباقي للوارث **ان عتق** عن ملكه **فقط** ما اي القاطعين
 الدية **للسيد** في حصته فان لم يمسرها الاقل من نصفها ومن نصف القيمة ولا شيء له في حصته **لأن**
 لان جانيه لم تكن في ملكه **فقط** الحكم ان احد القاطع كل لا يقتل به اي بالنوع ان مات قطعا **فقط**
 ولو قطع حر بعد مقتل ثم قطع يده الاخرى وان دملت الجراحات اقتض مثله **فقط** لا اول
 وعليه **للسيد** نصف قيمته فان مات منها اقتض من الاخرى لا لنفسه ودية نصف الدية
للسيد من نصف القيمة فان عتق فدية **للسيد** منها الاقل من نصفها ونصف القيمة **فقط**
اصح حر عتق فدية **فقط** ثم قطع اخر يده **فقط** منها فدية **للسيد** منها الاقل من نصفها **فقط**
 منها **للسيد** من نصفها **فقط** القيمة وان قطع من العبد يده **فقط** مثالا ثم عتق وجرده **فقط**

ومات بالسرقة فعليه الدية اثلاثا **للسيد** الاقل من ثلث الدية وكل القيمة الواجب بالقطع
 في الرق **فقط** ثم قطع حر من عتق فدية **فقط** ثم جرحه **فقط** ان كان قطع احد يديه والاخر
 رجله ومات بجراحاتهم فدية **للسيد** الطرف والنفس لوجود الكفاة ولا قصاص في الاول
 بعدهما **فقط** من القصاص **في** الدية **فقط** في الاول الثلث منها **للسيد** من الاقل ومن نصف
 القيمة الواجب بالقطع في الرق **فقط** من الاخرين الثلث ولا حق **للسيد** فيه لانها لم ينجس **فقط**
فقط جرحه الاول ثانيا بعد العتق ومات بجراحاتهم فدية **للسيد** من الاقل من نصف القيمة الواجب بالقطع في
 رقب مورعة على عودهم لا على عدد جراحاتهم **للسيد** من الاقل من نصف القيمة الواجب بالقطع في
 الرق ومن سدد الواجب الجناية الرق لان الثلث الواجب في الاول يورع على جراحته في الرق **فقط**
 وان قطع يد وعتق **فقط** جرحه ثانيا فاعاخر فدية **للسيد** من الاقل من نصف القيمة
 نصف القيمة ورع الدية لان النصف الواجب في الاول يورع على جراحته في الرق **فقط**
 واذا جرحه اثنان قبل العتق وثالث بعده فمات بجراحاتهم فدية **للسيد** من الاقل من نصف القيمة
 الاقل من ثلث الدية الواجب عليهم ارباعا **للسيد** في الثلاثة الاقل من ثلث ارباع الدية واربعة
 جنايات الرق او جرحه اثنان قبل العتق وثلاثة بعده فالدية عليهم **فقط** فاسا **للسيد** في الرق
 الاقل من ثلثي الدية واربعة جنايات الرق واذا اوصعه فدية **فقط** ثم قطع اخر يده فمات منها فدية
 الدية نصفين **للسيد** في الاول الاقل من نصف الدية ونصف عشر القيمة الواجب بالانصاح
 في الرق **فقط** واربعة فدية **فقط** ثم جرحه تسعة فمات منهم فدية عليهم **فقط** **للسيد** في الاول
 الاقل من نصف عشر الدية واربعة فدية **فقط** الواجب بالانصاح في الرق وهو نصف عشر القيمة
 فان جرحه الاول ثانيا بعد العتق معهم فالدية عليهم **فقط** **للسيد** في الاول نصف
 عشر الدية ونصف عشر القيمة اذا العشر المازر له مورع على جراحته **فقط** لو قطع
 شخص حر عتق فدية **فقط** ثم اخر رقبته فمات رقبته **فقط** **للسيد** من الاقل من نصف القيمة
للسيد وفي الثاني القصاص والدية فدية للوارث وان قطع الثاني يده والاخرى بعد مقتل
 ثم جرحه ثانيا فمات رقبته **فقط** **للسيد** من الاقل من نصف القيمة **للسيد** في الاول نصف
 القيمة **للسيد** وفي الثاني القصاص في اليد ونصف القيمة للوارث وفي الثالث القصاص
 في النفس والدية فدية للوارث وان حزه القاطع او لافان حزه من الاقل **فقط** **للسيد** من نصف القيمة
 او النفس فان قتل به سقطت **للسيد** ثانيا **للسيد** من الاقل من نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة
 من الوارث وجبت الدية كاملة **للسيد** منها الاقل من نصفها ونصف القيمة او حزه **للسيد** من نصف القيمة
 فدية **للسيد** من نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة
 في الثاني **للسيد** من نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة
 في النفس والدية كاملة او بعد الاندمال فمات فلوارث ان يقتض منه في اليد والنفس او باخذ
 يدهما او يبرك احداهما وقصاص الاخر **فقط** في الاول نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة
 فيما اذا جني عليه فدية **فقط** وسرت الجناية اي نفسه او جرح الجاني رقبته وعقبه الوارث يكون
 من الدية لان الواجب فيه الدية وفي الاول فدية **للسيد** من نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة **للسيد** من نصف القيمة

لان البصر في جرم العين ولا لسان ناطق باخرس لان النطق في جرم اللسان **وبعكس**
 اي قطع عين قايمة بصيرة ولسان اخرس ناطق اذا رضى الجني عليه ولا شيء معه **وتوجد جن**
بصير جن اعلى لسانا وبي الجرمين والبصر ليس في الجن نعم لا يوجد جن له اهدب بالاهدب
 له كالفائدة المتوية والحوالي **والعين القايمة** كما يريد **الشك** فلا تؤخذ لها الميزة وهذا معلوم
 من قولهم امره لا عين مبرقة بقايمة ولو ذكر كماله لكان اولي ويقطع
لسان ناطق بلسان رضيع اي طهر فيه اثر النطق بحيث يحركه عند الشك **وليس بلسان**
الكلب ولم ينكح كلامه كما صله تبعاً للامام والخزالي يقتضي انه اذا لم يحركه الى حد يحرك فيه
 لسانه لم يقطع لكن يبني انه يجب فيه اليد كقطع رجله ولان الظاهر السلامة ومقتضى
 ذلك وجوب القصاص فيه ذكره الاستاذي واجيب بالمنع اذ لا يلزم من وجوب اليد وجوب
 القصاص لانه يد رابا شبهة قلت والاوجه وجوبه كالوقوع يده عقب لولادة **صنع النصارى**
الاذن حرارة الدر بعد الابانة لا يسقط القصاص والدية لان الحكم يتعلق بالابانة
 وقد وجدت ولا وجه اي ما ذكر من القصاص والدية **قطعا** مرة ثانية لانها مستحقة الزالة
ولا مطلقا في تقاطعها بان يقولوا قطعوها ثم اقطعوا اذ في لان قطعها من باب الامر
 بالمعروف لا اختصاص له به والنظر في مثله اي الامار **واما القصاص** وقطعها مرة ثانية
 قبل الابانة **فالعكس** اي فيسقط القصاص والدية على الاول وجبها على الثاني **ولم ي**
عليه حكمه على الجاني اولاً لان القصاص اذا انزل يسقط الدية وجب الحكومة **فقط**
 اذن **مباينة التمسك** ان **فرقت** من محذور التمسك كان لم يثبت العلم على محل التماسك لئلا تقصد
 الصلاة **للمباينة** من الاذن بالدر الذي ظهر في محل القطع قد ثبت له حكم التماسك فلا
 يزول بالاستيطان لا قطع اذن **مخالفة جلد** وقد التمسك الاذ **وقيل** نظر لما مر من نجاسة
 الباطن ونجاس بانها لا وجب القطع ثم لا بد لان المتصل منه بالمان قد خرج عن المدين بالكلية
 فصار كالجاني وعاد اليه بلا حاجة ولهذا لم يعف عنه وان قل بخلاف المتصل منه **هنا وان استحو**
الجاني على **الجن** من الاذن **فالتمسك** فله **قطعه** مع **الباقى** منها لاستحقاقه الابانة **ووقعت** اذن
مباينة التمسك فكانها لم توجد انزلها لحرف الظن مثلاً **فان** المقطوع سرية **المقتول** على المقاطع
والتمسك **السن** المتلوعة فكانها **لا** اذن فيما ذكر **قصاص** **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك**
 لعله تعالى والسن بالسن **في كمال** لما مر انه لا قصاص في كسر العظم نعم ان امكن جمع القصاص
 فتقدم عن النص انه يجب ونقله الاصل **هنا** عن حكايته ابن ج وعنه قطع صاحب المذهب بعد
 نقله عن البغوي وغيره اطلاقه لا قصاص في السن وبالأطلاق جرم المتناهي كما صله قال
 الراعي **وتنوي** ما نقل عن الاصل النص بان السن عظم شاهدين اكثر الجواب ولاهل الصفة
 لان قطع بعضه على غيره المضطرب لم تكن كسائر العظام **فلا تؤخذ** **مصلحة** **تلكسوة** **ديجور**
عكسه مع **الزمن** **المذهب** من المكسوة **وعاد** **ذلك** **المقوله** **عند** **جنايته** **لاقصاص** **عليه** **٩**
وان ثبت بعد لانها لم يكن موجهة عند الجناية **وشك** **من** **مصلحة** **شخص** **من** **لواضع** **آخر**
 اي غير **بموضع** **موصوف** **لا يقتصر** **منه** **وان** **تدلت** **مصلحة** **لان** **محل** **القصاص** **لم** **يكن** **موجودا**
 عند الجناية **وهذا** **من** **زيادته** **على** **الروضة** **وان** **نقل** **شعور** **وهو** **الذي** **سقطت** **روا** **ضده** **وهي**

اربع بنت وقت الرضاع يعتبر سقوطها لا سقوط الكل فانه في الاثر انفسية غيرها بالرواح
 جوار علاقتها بالجوقة **فان ثبتت** **سليمة** **فلا شيء** **له** **او** **نفسا** **شيين** **كسواد** **واعوجاج** **ولو** **كان** **الشيئين**
خولا **او** **شغبا** **بالجرحين** **والفتح** **والنقص** **ي** **زيادة** **بان** **زادت** **الشيئين** **او** **ثبت** **معها** **سنان** **شاعيه**
 اي زيادة وهي التي تخالف جنسها ثبت غيرها من الانسان **فكوت** **يجب** **فيها** **وان** **ثبت** **اقص** **مما** **كانت**
مقطعة **من** **الارض** **وجب** **وان** **يوس** **من** **بناها** **وقته** **بان** **سقطت** **سائر** **الانسان** **وعادت**
 ولم تعد المتلوعة وقال اهل الخبر قد منعت عنها **القصاص** **واجبه** **لانه** **بان** **بالاخرة** **انه**
افسد **المنبت** **فيما** **يل** **مثله** **لكن** **لا** **يقتصر** **في** **الحالة** **الصغيرة** **بل** **يؤخر** **من** **يصل** **فان** **مات**
 قبل البلوغ فان كان **قبل** **الباس** **فلا** **قصاص** **لوان** **له** **بعد** **الباس** **من** **بناها** **وجوب** **الارض**
وجها **ان** **اصحها** **كاسيا** **في** **الدييات** **المنع** **وان** **كان** **بعد** **الباس** **اقتصر** **لوان** **في** **الحال** **واخذ**
الارض **نحو** **فوق** **من** **مثله** **اي** **سقط** **له** **كاهو** **موجود** **في** **بعض** **المنع** **اقص** **منه** **وان** **ثبت**
 لان بناها نجحة جد بيرة اذ لم يخرجها دة فيها بالانقراض تقدير كلامه وهو مسلم في الموصحة
 لانه الجانية اذ لا قصاص فيها والمراد لا يسقط بتركها ومثل **ثبات لسان** لان عوده
 يعيد جد فهو محض نجحة وقوله **قطعت** وصف للثلاثة قليلة واللسان يذكر ويوث وفي **نقل**
 من الثغور **الثابت** **بعد** **تعلق** **القصاص** **فان** **قطعت** **بنا** **الجاني** **قد** **اقص** **منه** **وجوب** **عليه** **الارض**
لنقل **الارض** **ولم** **يقتصر** **منه** **القصاص** **لان** **القطع** **الثاني** **اولم** **يؤخذ** **منه** **شيء** **ولم** **يقتصر** **منه** **بما** **لزمه** **فما** **س**
الارض **لوان** **سقط** **بلا** **قصاص** **من** **نقل** **بالجرح** **مقتول** **قطعت** **حاله** **القائم** **او** **خذ** **الارض** **لنقل** **منه** **ولا**
الارض **نحو** **الارض** **فان** **سقط** **بلا** **قصاص** **من** **نقل** **بالجرح** **مقتول** **قطعت** **حاله** **القائم** **او** **خذ** **الارض** **لنقل** **منه** **ولا**
نقل **ثابتا** **واختص** **انه** **يقتصر** **حده** **بالاستيفاء** **ان** **لم** **يشترط** **عليه** **ان** **لا** **يكون** **له** **فيما** **يوجد** **وهو** **ظاهر**
ما **نقله** **الارض** **من** **ابن** **ج** **وخرج** **بالا** **بالقصاص** **فلا** **قصاص** **عليه** **وبشعر** **الارض** **او** **نقل** **منه** **فقط**
شك **اي** **سقط** **بلا** **قصاص** **منه** **نقل** **بالجرح** **مقتول** **قطعت** **حاله** **القائم** **او** **خذ** **الارض** **لنقل** **منه** **ولا**
 والدية وان لم **يقتصر** **وقد** **دخل** **وقت** **بناها** **اقتصر** **من** **القائم** **او** **خذ** **الارض** **فان** **اقتصر**
 ولم يعد من الجاني فذكر **فان** **عادت** **فلعل** **ثابتا** **يقتصر** **منه** **كافس** **وبشعر** **الارض** **عليها**
 لا يقال قياس ما مر في قطع غير المشغور من المشغور **فان** **لا** **تقطع** **ثابتا** **لانا** **نقول** **القصاص**
انما **توجه** **لسن** **مما** **نقله** **لسن** **الجاني** **عليه** **وهي** **لم** **توجد** **بعد** **تعلق** **ببصر** **لها** **وجوب** **ها**
 وقطع الموجودة غير لما نقله سقط حقه كما في المشكك **وهنا** **توجه** **الى** **الموجودة** **لما** **نقله** **ها**
 المتلوعة فاذا قطعها ولم يقتصر منبتها قطع الحادة ليعضد منبتها كبت الجاني عليه **فصرع**
 قال في الاثر ولو ضرب منه نزلها لم يسقط وجب القصاص **فقط** **لانه** **نقله** **بنا** **منه**
اصح **او** **اصح** **مثلا** **كالمثل** **لانا** **بعض** **حقه** **وله** **ديه** **الاصبع** **والا** **والاكس**
 والثابت لانه قد قطعت منه ولم يستوف قصاصها وتختلف ما نقله من له بدشلا يد السليمة
 حيث لا يخفى الجاني عليه ارضاع قطعا بل ينسحب بها اذ خذ دية اليد لا قطع لان نقص
 الصفة لا يقابل بالانقراض لثلاث نفس لم يرد بل انما لو انزل عليه الغاصب صاعدا فان
 عنه صاعرا ديا لا يخفى منه الارض بل يخذل او يفسد يد الغصوب جيدا ولو انزل عليه

صاعين ووجده صاعا كان له اخذه وطلب ليدرك للاخو له في مستلنا ان ياخذ دية اليد
ولا يقطع ولو قطع شخص له اصبع اصبعين من امر قطع الاصبع الموجود واخر من المقتدر
وان قطع فاعلى اصبعه فاصبع من امر قطع مثل ما بعد القطع مع اخذ حكومة كل
الكلف ودية الموجود من الاصابع حكومة خمس كلف دون حكومة صاحب الاربع الا من
جسلا لدية دون القصاص قد دخلت فيها ودون لان الدية بدل حكمي فاجاز ان يحصل بدل
عن الكلف والقصاص شيئا المثل حاصلا سكن ان جعل الاصابع وحدها في مقابلة الاجاح
ومعانيها مع اتفاقات المحسوس بين المثلين وما ذكره تجري فيما لو كانت يد الجاني زيادة
اصبع وبد الجاني عليه معادلة ذكره الاصل **ونقطع فاقد الاصابع** بثلاث السواوة
ويكاف مع دية الاصابع هذا معلوم من اول الفصل وان قطع مثل مثلا يد امسية وقنع
باصبع قطع الثلاث بخلاف ما لو طلب مع قطعها دية الثلاثين كالوعم الشلل اليد
اول **والايمان** لم يقطعها لقطع الثلاث السوية للسواوة مع حكومة متاهل واخذ دية اصبعين
لتعذر الوصول اليهما فحده ودخل في دية الاصبعين حكومة متاهل **واياها** بان قطع
سليم مثل اصبعين فله لقطع مثل الثلاث السوية وحكومة الثلاثين مع حكومة كل كلف
وانما تستتبع حكومة الثلاثين حكومة متاهل لان الحكومة ضعيفة غير مقدرة فلا يليق لها
الاستتباع بخلاف الدية والتمتع بترجيح عدم الاستتباع فان زيادة دية الشخص
من امر **اصبع قطع** فاعلى عليه **اصبع** وحكومة ست **الاربع** الباقية وانما يجب
حكومة متاهل الاصبع لانها جهازة في **اصبع** لو قصرت اصبع اخر يد **وكما**
عن يد الاخرى فلا يقتص بها من تامة حتى عليه صاحبها لانه ناقصة بل فيها دية نقص
حكومة وعدم العاقب القصاص فيها هو ما نقله الاصل عن البغوي قال الاذري وهو
فيما اذا كانت تامة الملققة مثل وان كانت اختما اسمها وذكر الزكري نعم فقال كنت
الشيطان عليه وقصبت انه الراجح وليس كذلك قصبة كلام الشافعي والاصحاب انها اذا
كانت تامة الا نامل والبشرب يجب فيها القصاص تهي وكلام البغوي محمول على غير ذلك
فصل سبني انه يقطع زيادة مثلا اذا اتحد المثل فاذا قطع من لها اصبع زيادة مثلا من
اخر القصة حال اذا اتحد المثل وكذا يقتص اكثر الزيادة ان قطعها صاحبها من اخر واتحد المثل فانه
قطع معادلة يد **يد** يد اصابع زيادة قطعها او يوحذ الزيادة حكومة سوا كانت معلومة بغيرها
او لا وله ان ياخذ دية اليد وحكومة الزيادة كاصح به الاصل **لاقص** بان ياخذ قطع من
له يد بها اصبع زيادة يد معتدلا بقطعها لانه فرق حقه الاصل لقطع المثل الاصل
وله حكومة الكلف وان كانت الزيادة **صلى** حيث وقطعت سقطت الزيادة **فصل**
القطع الاصل **اصبع** مع قطع الاربع في الخامسة او كانت تامة **اصبع** الخ من انما يقتص الاربع
الاربع مع الاصبع بدون اخذ التات وارشى الباني فلو كانت تامة على الملة وسقطت
الاملة العلياس الاربع واخذ ثلثا دية اصبع وان كانت السابعة اصلية بان انقصت
القوة في الست بلا ستة اجزا متساوية في القوة والعقل يدل ان القصة على خمسة اجزا او اقل
البرهان اصلية وله اي الجيني عليه **فقطعت** من **اصبع** من اي خمسة شاقا في الاصل وهو قريب

ان لم تكن الست على تقطيع الخمس المعصودة وهيئتها والامثلة للايهام منها بيان صوح
باقيها فان كانت المشبعة للاباء على طرف يقبلي ان يلقط من جانب وان وقوت ثانية والتي
لها على الطرف كالمقطة بها يقبلي ان يلقط من الجانب الاخر مع اخذ **سدس** دية يد لا يقطع
يد كاملة ولم يقطع منه الا خمسة اسداس يد يقبلي سدس دية اليد ولكن **عقلته** في **اصبع** **د**
من الحاكم لان الخمس الملقطة وان كانت خمسة اسداس يد الجاني فهي في السوق كالمثل المعتد
وله ايضا حكومة خمسة اسداس كلف التي تقابل الخمس الملقطة **والقطع** المست عزي
لتعديده بالقطع **والقطع** نقله الاصل عن البغوي ثم قال ولا بعد زو فرشي زيادة
السوق قال الرازي وهو قد مر ما حط من سدس لدية بها مرو وما تحته جزمه الصدق
والفاضي وغيرهما قال الاستوي وعزه وهو القياس او اخذ فقين العمل به **وان كانت**
احد من **الاصابع** **زيادة** **والنقص** بالاصبع فلا يقص من شيء منها لانه لا يقطع زيدا صلي
مع اختلاف المثل فان **بازر** **وقطع** **خمس** **عزير** **ولاخي** عليه لاحتمال صالة الملقطات
ولانه وان احتمل ان تكون الزيادة فيها استوي لانه تعدي في فصل والاختلاف قائمان
فلا شيء له كما لا شيء عليه **وقطع الكلف** فله **لزيادة** حكومة فان شكك في زيدا يد احدي
الست بان قال اهل البحر لا يدري اكملها اصليات او خمس **لا حكومة** كما لا قصا من عاق
الاصل فلا يقص ايضا فلو قطع جميعا او خمسها عزير ولاخي له ولا عليه لانه ان قطع الكلف
احتمل انهن اصليات وان قطع خمسها احتمل انه الباقية زيادة انتهى وبقي فيه البحث السابق
ولو قطع **ذ** **والست** **اصبع** **موت** **فقطعت** **صبعه** **المائلة** **للقطعة** **واخذ منه** **ما بين خمس**
د **يد** **لزيد** **سدس** **سها** وهو جبر وثلثان لان خمسها عشق وسدس ثمانية ذلك والفاوت
بينهما ما قلناه في الاصل وقياس ما مر حط شيء من قدر الفاوت قال الاذري لان المستوي
سدس في سوق خمس وما تحته جزمه الفاضي والظاهر وغيرهما **وقطع** **معد** **يد** **ذات**
الست **الاصلية** **قطع** **يد** **واخذ** **منه** **شي** **لزيادة** **المشاهدة** **وقطع** **اصبعها** **فلا قصا** **عليه**
لانه من استيفاء خمس سدس **عزير** **عليه** **سدس** **يد** **يد** **وقطع** **اصبعين** **بها** **قطع** **صاحبها**
منها **صبعها** **واخذ** **ما بين خمس** **يد** **يد** **ونظروا** **وهو** **ستة** **ابصر** **وثلثان** **ولو قطع** **ثلاثتها**
قطع **منها** **اصبعان** **واخذ** **منه** **ما بين نصف** **دية** **اليد** **وخمسها** **وهو** **خمس** **البرق** **ولو ياد**
ذ **والست** **وقطع** **باصبعها** **للقطعة** **اصبعان** **اصابع** **المعتدل** **قال** **الامام** **هو**
كقطع **صحيحة** **بمثلا** **ذكر** **ذلك** **الاصل** **فصل** **يقطع** **اصبع** **ذات** **اربع** **انما** **اصلي**
معتدلة **اذ** **اشارت** **بين** **المثلين** **وهذا** **ما** **صحى** **الامام** **وجزمه** **الفاضي** **والثي** **والاول**
والغزالي **في** **وسيط** **البغوي** **في** **تعليقه** **وقال** **في** **اختلاف** **من** **له** **ست** **اصابع** **لا يقطع** **من** **له**
خمس **من** **لوجود** **الزيادة** **في** **مقتضات** **العدد** **ومح** **في** **قصد** **بها** **لا يقطع** **على** **يقطع**
ثلث **انامل** **وياخذ** **الفاوت** **وبه** **جزم** **الغزالي** **في** **عزه** **والرجح** **من** **زيد** **يد** **ولا يقطع**
الغزالي **بذلك** **المعتدل** **اصبع** **زيد** **ما** **من** **الست** **والرجح** **من** **زيد** **يد** **ولا يقطع**
بذلك **لان** **الست** **المعتدل** **ثلثا** **اصبع** **ونملة** **النافع** **رباع** **اصبع** **ولا** **حاجة** **لتولده** **زيادة**
زيادة **ولو قطع** **الثلثين** **قطع** **منه** **ثلثان** **اص** **اغدا** **ما بين نصف** **دية** **الاصبع** **وتلثها** **وهو** **جبر**

بما مات **وادي السراية** اي موته **هنا اول الاند مال** اي موته **بعد** ولكن الاند مال قبل الموت
 بان طال الزمن **هنا اول** لان الاصل عدم السراية ولو افقت الظاهر فحجب ديتان فان لم
 يكن بان قصر الزمن كيوه او يومين صدق الجانبين صرح به الاصل **هنا** حلف الويل
 ان **قال مات بسبب اخر** وقال الجانب بل بالسراية او قلته الم قبل اي ولم يبينه الاصل
 لان الاصل بقا الدينين بالجانبين **هنا** الاول كان قال قتل نفسه او قتل اخر
 والا اي وان لم يبينه **هنا** حلف الجانب **اندمت** بالسراية او يقتله ان لو تمكن **الاند مال**
 في دعوى السراية فان اسكن حلف الويل انه مات بسبب اخر وذكر حلف الجانب من زيارته
 وهو ظاهر في دعوى قتله ما في دعوى السراية فالظاهر انه لا حلف كقيل في المسئلة
 السابقة **وان قال الويل فله مات بعد الاند مال فليكن ثلاث ديات** وقال الجانب
 بل **لن الاند مال** فعلى دية **وانمكن** **الاند مال** حلف اي حلف كل منهما على ما دعاه وسقطت
 الثالثة لحلف الجانب فله فاد سقوطها وحلف الويل فاد دفع النقص عن دينين فلا
 توجب زيادة فان لو تمكن **الاند مال** حلف الجانب علما بالظاهر **كذلك الحكم** **انفع** **عاجز**
موصفيه بان قال رفته قبل **الاند مال** فعلى الخرش واحد وقال الجانب على بل بعده فليكن
 ارض ثلاث موصفات **وانمكن** **الاند مال** حلف كل منهما على ما دعاه وسقطت الثالث علما
 بالظاهر وان لو تمكن **الاند مال** حلف الجانب كذلك **فان قال الجرح انما رفته** او رفته اخر
 وقال الجرح بل رفته انا او رفع بالسراية **صدق الجرح** **ببينه** لان الموصفين بان
 ارضين فالظاهر شوتهما او استلزامهما **فان قال الجانب لا اوجه الا واحدة** وقال الجرح
 بل او صحت موصفتين وانما رفعت الحاجز بينهما **صدق** الجانب **ببينه** لان الاصل براءة الذمة
 ولم يوجد ما يقتضي وجوب الزيادة **ولو قطع يده** **مات** **قال** الويل مات بالسراية فليكن
 القتل والدية **وقال الجانب** بل **بعد الاند مال** فعلى قطع اليد ونصف الدية **والش**
الاند مال صدق ببينه لان الاصل براءة الذمة ولم يثبت ما يوجب كمال الدية بخلاف قطع
 اليدين والرجلين لوجب لدينتين بخلاف ما لو قال الجانب بل مات بسبب اخر لان الاصل عدم
 السبب اما اذا لم تكن **الاند مال** فصدق الويل وقياس ما مر تصديق الجانبين بلا عيب في صورة
 قطع اليدين ان تصديق الويل هنا كذلك **فان قل ببينه** **للولي** **انما اي الجرح** **لجرحه** **فانما**
 من الجرح **انما** **صدق** الويل **ببينه** لان جانيه قد قوي **بالبينه** **لوقال** **الجانب** **مات بسبب** **اخر**
 فعلى نصف دية وقال الويل بل مات بالسراية فليكن دية **حلف الويل** سوا عين الجانب السبب
 او الخصمه لان الاصل عدمه وجوب سبب اخر وقدم هذا الاصل على اصل براءة الذمة
 لتفق الجانب واستشكل ذلك تصديق الويل وعكسه وهو ما لو قطع يده ورجليه مات واذا
 انه مات بالسراية اذ في الويل انه مات بسبب اخر بشرطه السابق مع ان الاصل عدمه وجوب
 سبب اخر واجب انما صدقه الويل فمع ما ذكر لان الجانب قد اشتقت دية طاهر
 بدنين ولم يتحقق وجود المسقط لاحدهما وهو السراية بان كان الاحالة على السبب الذي دعاه
 الويل قد عناه قد اعتبرت بالاصل وهو شغل ذمة الجانب **وان عاود الجانب** **بعد قطع يده** **فقتله**
واذا عاود الاند مال **اي** **انه قتله** قبل اندماله حتى لم يمد دية واذا عاود الويل **انه قتله**

بعد حتى يلزم دية ونصرت **لن** الجانب لان الاصل عدم **الاند مال** **وبصدق**
امكن **الاند مال** **لوقال** **الويل** **ببينه** **قطع** **اليدين** **والرجلين** **مست** **مدة** **تكن** **الاند مال**
 فيها وقال الجانب لم تنص صدق الجانب **ببينه** لان الاصل عدم المدة **لوقال** **الجانب** **ببينه**
 قطع اليدين مست مدة تكن **الاند مال** فيها وقال الويل لم تنص صدق الويل **ببينه** **كذلك**
يصدق **منك** **ببينه** **لان** **الاصول** **عدم** **المدة** **كان** **ادعي** **انه** **قطع** **ذكره** **واشبهه** **فقال**
لم **اقطع** **الا** **احدهما** **لان** **الاصول** **عدم** **مدة** **خلاف** **ما** **لو** **قطع** **كده** **واختلفا** **في** **نقص** **اصبع** **منها** **لانها** **يعت**
ما **جني** **عليه** **وتقول** **فان** **الجرح** **ان** **الاصول** **من** **الجرح** **لان** **الاصول** **من** **الجرح** **اصبعه** **فلا** **وي** **جرحه**
 وسقط الكف فقال الجرح ناكل بالذم وقال الجرح بل بسبب الجرح صدق الجرح **ببينه**
 علما بالظاهر **لان** **ان** **قال** **اهل** **الخزعة** **انه** **يأكل** **به** **اي** **بالذم** **وان** **قالوا** **انه** **يأكل** **الاجني** **والميت**
او **الحي** **فصدق** **الجرح** **ببينه** **فقتل** **المستثنى** **منه** **لوقالوا** **لا** **يأكل** **الحي** **وما** **اذا** **اشته** **الحا**
باب **استيفاء القصاص وهو موروث** **فان** **قال** **فترثه** **ورثة** **القتيل** **فان** **ورثوا**
بسبب **كارز** **وجين** **لان** **حق** **موروث** **فكان** **كالما** **الموروث** **واذا** **عند** **الوارث** **الحا** **فحق**
الامان **من** **القصاص** **لجاني** **وجواب** **المسئ** **فان** **اي** **بلا** **الورثة** **حتى** **يلغ** **وهي** **حتى** **تضي** **وكذا**
الغالب **حتى** **تخرج** **او** **يلا** **من** **الاحتجاج** **الحاكم** **ببينه** **بعد** **موت** **القتل** **عنده** **للا** **اذن** **الويل**
 والغالب كما قاله الروايين وغيرهم **فان** **كان** **القصاص** **في** **طرف** **ضبط** **حق** **الجاني** **عليه** **فليس**
 للويل ولا للحاكم استيفاء وهم لانما شرع للتشفي فلا يفت عليهم نعم قاطع الطريق امره
 في الامم والخصم يترجم ان يحبس في قطع الطريق من زياد تدويله ويحس انه لا
 على كليل فقتل يترجم فينوشا **حق** **ولا** **يستوي** **القتل** **اذا** **كان** **لجماعة** **الا** **احدهم** **ومن** **غيرهم**
جرح **او** **قردة** **اي** **او** **واحد** **بقرة** **يقتل** **اذ** **من** **خرجت** **قوته** **لا** **يتولا** **الا** **با** **ان** **الباقين**
 وفارق فليخرج في الترويح بان مبني القصاص على العدل ويجوز لجميع المستحقين ولجميعهم تاخير
 كاستقاطه والاحتجاج لا يجوز تاخير وليس لهم ان يجتمعوا على مباشرة استيفاءه لان فيه زيادة
 تعذيب للجاني وبوخذ من العلة ان لم يكن ذلك اذ كان القصاص نحو غرق او غرق وفيه صرح
 اليقيني **ولا** **يخرج** **في** **القرعة** **عاجز** **عن** **الاستيفاء** **وامرأة** **لان** **القرعة** **للاستيفاء** **مختص**
 باهله وتنع في التهاج كاصله تصحيح دخوله فيها وانما يبيد اذا خرجت له لا بدصا حتى
 كالقادر **وعلى** **الاول** **او** **خرجت** **لقري** **فحق** **قبل** **الاستيفاء** **الباقين** **فان** **حق** **القتل** **امرأة**
 لا تستغرق كسنت واحدة **استوفاه** **السلطان** **من** **ما** **كالما** **وقياس** **تورث** **ذوي** **الا** **اج**
 في غير القصاص ان يقال فيه ايضا **فصل** **لو** **قتل** **الجاني** **اجنبي** **فقصاصه** **لورثته** **لا** **للسوق**
 القصاص عليه لان القصاص للتشفي وورثته هم المتألمون اليه **وهو** **له** **الواجبة**
 بعنهم عليها او غيره **واذا** **قتله** **احد** **ورثة** **القتل** **لجانه** **دره** **لا** **اذن** **ولا** **حق** **من** **البينة**
 او بعضهم ولو مع علم بالحق **سقط** **من** **يعني** **لم** **يؤم** **القصاص** **ان** **لم** **يحكم** **حكم** **تعدد** **القتل**
لغيره **حيث** **ان** **له** **حقا** **في** **قتله** **كالاحد** **عليه** **في** **وطيه** **الامة** **المشتركة** **بينه** **وجن** **غيره** **وقيل**
 الشهية اختلاف العلماء بان كل من الورثة الانفرد بقتله **لورثته** **لجاني** **ما** **ان** **من** **ديته**
 من نصيبه **من** **الدية** **اي** **دية** **مورثه** **خلاف** **غير** **الزائد** **لا** **يلزم** **لان** **استوفاه** **بقتله** **الجاني**

كما قاله جماعة من وقال ابن الرقعة انه الحق او يسقط عنه تقاضا ما له على تركه الجاني على ما
 جزم به الاصل **فان قيل** القاتل عزيم المبادر **فصل** في قتل الخادم او غيره من القتل وهو الذي عاقله لان
 الجعل كالمخطا او في ماله لقصده القتل **قولات** او جعلها الاول **واما حق** ورثة المقتول
الاول فهو تركه **قال** ايهم الانسب فان مورثهم او قاتله اي الاول اي تركه الجاني لا في
 ذمة المبادر لان المبادر يمازى حقه كالجاني وفارق ما لو اودع غره ودية ومات من
 ايمن فان قلنا احد هاجب روح الاخر بضمان نصيبه عليه لا على المودع بان اوديعه غير مضمونة
 على المودع حتى لو قتل باقة لم يضمنها ولو اطلقها اجنبي عزيم المالك ونفس الجاني مضمونة حتى
 لو مات او قتل اجنبي اخذت الدية من تركته **وان قتل بعد عقوا جرحه** وعلم بعقوه **لزمه القصاص**
 وان لم يحكم حاكم يستوطنه عن الجاني اذا احق له في القتل بعد العقو فكان كقتل من ظنه
 مرتد **والا** اي وان لم يعلم بعقوه **فوجها** وصول المذكر كشي ايها قولان وبعبارة الراعي وجها
 او قولان بما في الخلاف في قتل من ظنه مرتد فان خلافه وقبيلته ترجع الموقوف وبه صرح المصنف
 كاصله **فان اقتصر** من الجاني نصيبه من دية مورثه لو تركه **الجاني** فان عني عند وارث
الجاني كما عني من الجاني بعض ورثة قتله **على** يقتضي العفو من وجوب المالك وعنده
فصل لو قتل رجل جماعة او قطع اطرافهم مرتبا **فالقصاص** عليه **بالاول** منهم **والتا** من
 وان طلبوا الاشتراك في القصاص والديات لم يجز **والله** **ذبح** القاتل فيما لو كان ولي القتل
 الاول صيبا او مجنونا او غائبا **فالجرح** وان افاقتة وقدمه **فان عني** الاول لا يولى على اي القصاص
 يولى من بعده **لان** **ان اهل** ولي الاول بان لم يعرف ولم يقتض نكاحه لولي المقتول القاتل
فان قتل **الناظر** عزرا لارتكابه معصية لاحد منها ولا كافرا وقد استوفى بذلك قصاصه
 المستحق **لم** **لكل** من الباقيين **دية** فان طالب **ولي** **الثاني** **دوت** **ولي** **الاول** بالقصاص من
 القاتل **فقتله** **به** اي بالثاني **الامام** **لم** **يقتل** **للاول** **يعرف** **هو** **طالب** **اعراف** **كوه** **عرضا**
 ولا شيء عليه لان لكلهم عليه حق القود ولو قتلهم معا **او اشكل** **السابق** بان لم يعلم اقليم دفعة
 او مرتبا او علم السبق ولم يعلم قين السابق **فاحقوه** **بالحق** **فيهم** **عاجب** **المواد** **في** **الاحل** **ان** **الاف**
 واجب **فقد** **دره** **يفتقر** **كسبي** **ومجنون** **اي** **لكل** **الما** **غاي** **اي** **حضوره** **فيما** **اذا** **كان** **بعض** **اوليا**
 القتل صيبا او مجنونا او غائبا **وانتقد** **مرا** **لتراضي** **بلا** **فرقة** **جاء** **فان** **بدا** **لهم** **الاف** **اف** **فرع** **فيهم**
ويقتل **الاول** **اي** **القاتل** **لا** **احدهم** **بالسبق** **لقتل** **بعضهم** **لانه** **اقر** **على** **نفسه** **عق** **وللآخرين** **خلفه** **بان**
 كد به واستشكل في المطلب بان لو قتل فانكول مع مين الحظ ان قلنا بالانزال لم نسمع كولو اقر
 صرحا ما خالف ما اقر به او لان قلنا كالبينة فلهذا لاننا لا نعد لها الثالث على الصحيح
 ولو قتلهم معا ووقع القتل من عاقله **وراجع** **لهم** **الما** **في** **له** **من** **الدية** **والتفريق**
 بالاسامة من زيادته **وان قتل** **جماعة** **فقتلوا** **بالاول** **من** **القتل** **ان** **قتلهم** **مر** **بما** **والا** **اقر**
 بهم من خرجت فرقة قتلوا به **ولباقيين** **الديات** **في** **ترك** **القاتل** **ان** **قتلهم** **مر** **بما** **والا** **اقر**
 فاحدا **والعبد** **فما** **ذكر** **المس** **ان** **قتل** **بالاول** **من** **القتل** **قد** **بان** **الباقيين** **في** **زمنه** **بقي** **بعضها**
فان **عني** **ولي** **الاول** **بما** **تعلق** **وقبيلته** **وللقا** **في** **قتله** **وان** **بطل** **حق** **الاول** **لان** **تعلق** **المال**
 لا يمنع تعلق القصاص بكنية المرهون **فان عني** **الثاني** **ايضا** **عالم** **شاركه** **فيتعلق** **المال** **ان** **يرقنه**

ولا ترجع بالتقدم كما لو اتلف مولا لجماعة في ارضه **وهكذا** **ان عني** **الثالث** **ومن** **بعد** **كان**
 الحكم كذلك والنصرح ههنا من زيادته **ومن** **لوجه** **قتل** **وقطع** **قطع** **لم** **قتل** **سوا** **اقتدر** **قتله** **ام** **قطعه**
لجميع **بين** **المقتول** **ومن** **فقط** **من** **شخص** **ثم** **اصبها** **من** **آخر** **قطع** **من** **يقتله** **وودي** **الاصح** **اي**
اقتدر **بنته** **وعكسه** **بان** **قطع** **اصح** **اليمن** **من** **شخص** **ثم** **اليمن** **من** **آخر** **قطع** **سوا** **للاول** **ووجوه**
للاخر **القطع** **بما** **في** **اليمن** **مع** **اخذ** **الاول** **للاصبع** **والدوية** **اليمن** **وان** **قطع** **معا** **او** **اشكل** **الحال** **فخرج**
من **خرجت** **له** **الفرقة** **فكان** **السابق** **بالقطع** **فصل** **من** **اقتصر** **في** **نفس** **وطرف** **بجرح** **الاول**
الامام **عز** **من** **لا** **ضمان** **عليه** **وتعديه** **اذا** **امرا** **الما** **عطي** **محتاج** **لي** **نظر** **واجب** **ان** **لا** **يشترط** **في** **الابادة**
الا **السيد** **فيقتله** **على** **سريقته** **والمستحق** **المضطر** **فقتله** **على** **الجاني** **ليأكله** **والقاتل** **في** **الحرا**
ذكره **المؤد** **في** **المستوفى** **حيث** **لا** **يكون** **فقاتل** **ابن** **عبد** **الحل** **لا** **يقتل** **لا** **يقتل** **من** **لا** **يسما**
اذا **عز** **من** **اثباته** **وبوافقه** **قول** **المؤد** **في** **لما** **من** **وجب** **له** **على** **شخص** **جرح** **في** **او**
تصبر **وكان** **بأد** **بعدة** **عن** **السلطان** **له** **استيفاء** **اذا** **اقتدر** **عليه** **نفسه** **او** **اقره** **في** **وقوعه**
قصاصا **لان** **استوفى** **حتى** **ويوم** **العاج** **على** **القتل** **لما** **في** **استيفاء** **له** **من** **التعدي** **وهكذا**
يومر **القتل** **على** **الاستيفاء** **كالحا** **جرح** **بالكوك** **كشخ** **من** **وامرا** **بالكوك** **في** **قطع** **الطرف** **فلا** **يستوي**
بنفسه **لان** **لا** **يؤمن** **ان** **يزيد** **في** **الا** **يلا** **يزيد** **بعد** **الا** **لا** **يقتل** **مخلد** **في** **النفس** **لانها** **مستوية**
واوحد **القتل** **وقد** **او** **عز** **من** **لزمه** **له** **المؤد** **او** **التعدي** **بنفسه** **بأد** **او** **غير** **اذا** **نه** **استيفاء**
والنصرح **بالاسامة** **من** **زيادته** **لم** **يجزه** **لعدم** **تعلقه** **بمحل** **معي** **فلا** **ينسب** **ولا** **مكان** **بما** **ركه**
مخلات **القتل** **والقطع** **فترك** **حتى** **يل** **ثم** **عقد** **وتل** **بحر** **به** **القصاص** **والترجيح** **من** **زيادته**
للمؤد **بعدة** **فالقود** **او** **بدله** **واجب** **على** **المستوي** **لان** **ان** **له** **في** **ذلك** **في** **الامام** **ان** **يقتل**
الاول **ليلا** **يكون** **كلا** **اذا** **لا** **يجوز** **القتل** **لها** **الا** **ان** **يكون** **قتل** **كما** **يا** **بما** **لما** **يدين** **من** **التعدي**
المجرم **ولجزم** **لم** **اذا** **قتله** **فاحسنوا** **القتل** **والنصرح** **بوجوب** **التفقد** **من** **زيادته** **وهو**
نفسه **لما** **المؤد** **في** **وقوعه** **بعدة** **على** **الاستيفاء** **لما** **ليشهد** **على** **القتل**
ان **اكر** **والاحتجاج** **الى** **القصاص** **ويقله** **ان** **كان** **الزنا** **عنه** **فان** **المستوي** **ويستحب** **ان** **يستوي**
حضرة **الناس** **ليقتل** **المجرم** **فحصل** **الزجر** **واقل** **من** **عوض** **عد** **لان** **ان** **قتله** **كان** **لم** **يكن**
الجاني **بعدة** **او** **قتله** **بشي** **مسموم** **لذلك** **عز** **بعدة** **هو** **الولي** **ان** **تعد** **غير** **الوجه** **في** **قصاصه** **فمن**
لذلك **لم** **يجز** **لا** **هليته** **وان** **تعدي** **بعدة** **كما** **لوجه** **ثم** **من** **عنه** **لي** **القاضي** **لا** **يقتل**
الاستيفاء **ان** **خطا** **وامكن** **خطاوه** **عاده** **بان** **امره** **الامام** **ضرب** **الرقبة** **وضرب** **كف**
او **امره** **بما** **عليه** **عكسه** **اي** **فلا** **يجز** **اذا** **خطف** **ويجز** **لان** **حاله** **يشعر** **بعدم** **اهليته** **فلا** **يؤمن**
ان **خطي** **ثانيا** **لا** **يجز** **بما** **هز** **ضرب** **الرقبة** **تعلق** **خطاوه** **فان** **ادعي** **الخطا** **فيما** **لا** **يمكن** **فيه**
كان **ضرب** **مرحلة** **او** **وسطه** **فهو** **كجهده** **لظاهر** **كذبه** **وان** **استوفاه** **فما** **يسوي** **فان** **لزمه** **ضرب**
الدية **لان** **مات** **من** **مستحق** **وغیره** **في** **ما** **لشده** **فلم** **نه** **لا** **قصاص** **عليه** **وبه** **صريح** **الاصول**
فان **ان** **السهم** **موجبا** **القصاص** **واجب** **عليه** **فصرح** **بعدة** **لما** **من** **يسوي** **القصاص**
والعقد **من** **يتم** **المصالح** **اي** **من** **شخص** **شخص** **التي** **والغنية** **المصد** **للمصالح** **والان** **لم** **يكن**
عنده **من** **سهم** **المصالح** **شي** **وكان** **واحتاج** **المال** **له** **بما** **لهم** **بالا** **لهم** **للمصالح** **على** **الجاني** **والجرح**

لا تامة حتى لزمنها ادواؤه نكز منهما كاحرة كآل المسيح على الباع ووزان الثمن على النثر
منه مات الجاني اما القصاص لا الوقي بالاجرة لان المقصود التشفي وهو لا
 يتم بعمل الجاني ولا انه اذا استعمل يد فثرت يده ولا يحصل الزهوق الا بان يعذب نفسه
 بعد ما شديدا وهو ممنوع منه **فاداب** لما قاله واقتضى من نفسه **فعل** عن القصاص
وكان اعدوها لالا لوجده نفسه في الزنا بان الاما وبي المذوف باذن المذوف كما باقي
 وكان لو قبض المبيع من نفسه باذن المشتري والثاني نعم وصحة الادب على هذا من كلام الامام
 لمصون الزهوق وانزاله الطرف بخلاف الجلد فانه قد لا يور نفسه ودم الا بالام فلا يفتق
 حصول المقصود بخلاف قبض المبيع فان المقصود انزاله يد الباع ولزوم **فاداب** الامام
الناس في قطع يده **فاداب** عن الجحد لان الغرض منه التكميل وهو يحصل
 بذلك ومن القصاص التشفي وهو لا يحصل بذلك فتح الاجرا على وجه كاسر وما ذكره
 كاصاله من الموازنا فمعه في اول الباب الثاني من ابواب الوكالة **خلاف الزاوية القادوت**
 لا يجوز فيه ذلك ولا يجري لما من **الطرف الثاني في وقت القصاص** وجب القصاص على
 من **لزمه** **في القصاص** لان لا يوجب الا ثلاث فتجعل كقيم الثلاث **فقص** في المذوق ولو
 في النفس ومع الاثنا اليه لانه قتل لوضع في الحرم بوجوب ضا فلا يمنع من قتل الحية
 والعقرب وقوله تعالى ومن دخله كان امنا محمول على غير الجاني **لا في شجرة** ومنه الكعبة
ولا في مكة **استان** **في خروج** منهما من عليه الحق ويستوي خارجهما للهي عن اقامة الحدود
 في المساجد صيانة لها من ذلك ولا يمنع استعمال ملك الانسان بغير ذلك مع ان التاخير
 المذكور يسير وتاخر كلامه كاصاله اذا اكتسب في المسجد حرام وهو كذلك ان حيف توفيت
 المسجد والا فكونه كما صرح به المتولي **ويجوز** هذا محمل اطلاقه كاصاله في باب اذ ب
 القصاص اقامة الحد في المسجد **ولا يجوز** القصاص **لمرور** **ومرور** ولو كان القصاص
في الاطراف قال في الاصل وكذا لا يجوز ذلك الجلد في القذف بخلاف قطع الشربة
 والجلد في حدود الله تعالى ان حقوقه تعالى مبنية على التحقير حقوق الصا على
 ايضا به هكذا قطع به البغوي والغزالي وغيرهما وفي جمع الجوامع للرويان انه نص
 في الامر على انه يجوز قصاص الطرف لذلك انتهى ولم يمحى على النذب **وتعليق** اي فيجب
 عليه ان يقطع الاطراف **تولية** **وقت** من الجاني لانه حقوق اجتمعت عليه **ويجوز** الاستيفاء
 في القصاص ولو في الطرف من الحامل ولو من زنا المحل اي لوضعه وان كانت **موت** **فقط** **يوزر**
 الاستيفاء ايضا في **ما** **الحدود** **فقد** **الذوق** لما في ذلك من هلاك الجاني **او** **الموت** **عليه**
 مع برائه وقسم من حامل وعليها قصاص **لما** **وضعه** **في** **الحدود** **فقد** **الذوق** **موت** **فقط** **يوزر**
 امرأة او جبهة على شربة لنها احتياطا للولد ولما وجب التاخير في ما ذكره في الجاني لانه
 مما صك بالاستيفاء قبل وضعه كما مر لان الغالب انه لا يعيش بدون الباع انه تاخير
 يسير ولانه اذا وجب التاخير لوضعه فوجبه بعد وجوده وثق بجا نه اولي **ويجب** **من**
الولي بالاستيفاء بعد وجوده من صفات تناوبه اولين شاه او نحو **من** **يوجد** **امرأة** **راية**
 مرضعه ليل يقصد خلفه وشبهه بالابان المختلفة ولين الهممة **وقد** **الرضعة** **بالاجرة**

فلو وجد مرضع وامتنع اجبر الحاكم من بري منهن بالاجرة وعطف على وجود مرضعة
 قوله **او** **وجود** **شاة** **تغيبه** مع انه لا حاجة اليه ولوقمه على قوله ويستحب كان اول حارة
 الاصل عيب التاخير لانه ان يوجد مرضعة او ما يعيش به او ترضعه هي حولين وتقطعه وتظهر
 ان حمل الاخير اذا انصرف بقطعه قبل الحولين ولو ينصرف به عندهما **فاداب** **المستحق** **وقتها**
 بعد انقضاء الولد قبل **وجود** **ما** **يغيبه** **فاداب** **لزمه** **الموت** **فيه** **كالوجس** **رجلا** **يبيح**
 ومنعه الطعاف حتى مات **ولا** **عسى** **هي** **في** **حق** **الله** **علي** **كره** **على** **قيل** **حتى** **تم** **تولد** **حولين** **وتجد**
 بعد **ما** **يكمله** **لان** **حق** **الله** **تعالى** **بني** **على** **التقديف** **ولو** **ادمت** **جانية** **جلا** **صفت** **وان** **له**
 تظهر مخالفة ولم تشهد به القوا بل لان من امارته ما عتصم الحامل وتاخر كلامه في الماوردي
 انها تصدق باليمين قال في الهمام وهو الحق لانه الحق لغيرها وهو الجاني **فمن** **المستحق**
للحد **وقت** **الطهر** **لعمل** **لا** **يلا** **اقتضا** **من** **نه** **فان** **التاخير** **اربع** **سنين** **من** **عبرت** **ب** **يعيد** **وعمل**
 تصديقا اذا سكن حملها عادة فلو كانت ايسة لم تصدق **فان** **ادب** **وقتها** **علا** **لا** **لم** **يفصل**
 حملها او انفصل **بالمات** **ثم** **مات** **فلا** **ضمان** **عليه** **لانه** **لا** **يعلم** **انه** **مات** **بالجناية** **او** **ميتا** **موت** **وقتها**
 فيه **وما** **لما** **مات** **فقد** **يد** **وكتا** **فيه** **لان** **الظاهر** **ان** **تالم** **بالجناية** **وموت** **من** **موتها** **والد** **ب** **الدية**
على **عاقلة** **لان** **الجنين** **لا** **ياش** **الجناية** **ولا** **يتيقن** **جا** **نه** **فيكون** **هلا** **ك** **خطا** **او** **شبه** **عند**
 خلاف الكفارة فانها في ماله وان كان قتلها **بامرا** **الامام** **فلا** **ضمان** **عليه** **علا** **بالجمل** **او** **بالحمل**
 لان البحث عليه وهو الامر به والمباشرة لاله لصدقه فعله من رايه ونحوه لان علم **الولي**
دونه **فالضمان** **على** **الولي** **لا** **اجتماع** **العلم** **والمباشرة** **ولو** **علم** **الامام** **دون** **الولي** **فالضمان** **على** **الامام**
 كقص من كلامه بالاولى **ولو** **قتلها** **جلاد** **الامام** **فلا** **ولي** **في** **انه** **يضمن** **ان** **علم** **دون** **الامام** **وقيل**
 لا يضمن الامام ان علمه دون علمه معا او جملوا **والترجيح** **فيما** **قاله** **من** **زياد** **نه** **قوله** **كن** **من**
 ماله من نصرة والتوجه انه على عاقلته كالولي لان الماخذ السابق مشترك بينهما **ولو** **علم** **الولي**
والجلاد **الامام** **بالجمل** **ضمنا** **الاخلا** **والقصاص** **على** **ما** **مران** **الضمان** **على** **الامام** **فما** **اذا** **علم**
 هو والولي **ان** **في** **الامام** **ايضا** **كذلك** **الاسنوي** **وجبت** **ضمنا** **الامام** **الغرة** **ففي** **ماله** **ان** **علم**
بالجمل **والافعال** **عاقلة** **وقوله** **كالروضة** **الضمان** **ماله** **ان** **علم** **هو** **على** **عكس** **ما** **في** **الرافعي** **فانه**
 يبرر ما على عاقلته ذكره الاسنوي ويشهد له الماخذ السابق والمراد بالعلم هنا الظن
 موكد بخلاف صرح به الاصل **فان** **مات** **في** **الحد** **او** **نحو** **من** **العتوبة** **الم** **الضرب** **فلا** **ضمان** **لانها**
 تلقت عداوة عتوبة عليها **وامات** **الم** **الولادة** **فلا** **دية** **مضمونة** **او** **ما** **افضى** **القصاص**
الولي **منها** **جا** **هنا** **وجوز** **الامام** **من** **انه** **له** **في** **قتلها** **وقيل** **حمل** **المرء** **اي** **عزل** **مولا** **له**
 او عتوه عن القصاص وسياتي به **الطرف الثاني** **ان** **الضرب** **في** **المائة** **تطوى** **فلا** **يقتل** **بالبس** **لانه**
 اسهل واسرع قال البغوي وهو الاول **وما** **قتل** **بدر** **رعاية** **للمائة** **لانه** **لا** **يه** **في** **اعتدي**
 عليهم ولا يه **وان** **عاقبت** **لا** **الضرب** **لان** **علمه** **حرام** **ولا** **ينضبط** **وكذا** **القوا** **والولي** **للفل**
 في قتلها **الحد** **الاول** **لانه** **قتل** **بغير** **محرر** **في** **نفسه** **فكان** **القتل** **بالسحر** **واوجر** **ما** **غيبا**
 او حراما ظاهرا ذكره الاصل **وما** **قتل** **علم** **انه** **لو** **قتله** **تسبوا** **اقتضى** **منه** **سنة** **وهو** **كذلك**

تسليمه ولانه لا يصح استفادته كاضح به في قوله وان لم يخرجها له وقطع نيتهم لم يصح استفادته
 لعدم اهليته له **ووجب لكل منهما على الآخر دية وقصاصا وفيه ما قدمته قبل الفصل وجب او جازا**
دية الياسين في الصور المتقدمة في ماله لا يحل عاقلته لانه قطع متعمدا وكذا من قطع
المفلس في ماله لا يحل عاقلته لانه اخطا في اقطع الملة واحدة وجب دية الاثم
الزائدة في ماله لا يحل عاقلته لان اقراره لا يبرئ عليها وان اعترفت بتعمده قطعت متولا لانه
الزائدة ويصير في ماله اخطا لانه اعترف بقتله والنفق قوله المخرج يرد فيما نوي فلو قال قصدا
بالخراج ابقاها عن العين وقال القاطع بالقصود لا ياجد صدق المخرج يبرئ لانه اعترف
بقصده باب العفو عن القصاص وهو صحيح لقوله تعالى فمن عفي واصح
فاجره على الله والارواح اليه وفيه من ان الذي صلى الله عليه وسلم امر به تصاص قط الا
امر به بالعفو وليس في العفو ان يعفى بعض المستحقين سقط القصاص وان كان الباقي لانه
لا يخبري وتغلبا جانب السقوط لحسن الدماء ولو عفي عن عضو من الجاني سقط القصاص كله كان
تطبيق بعض المرأة تطليق لها فان وقت العفو تارة كالأطلاق وفيه طريقتان احداهما في حكم العفو وهو
مبني على ان موجب العفو ما اذا قد يرد بقوله وموجب العفو لجميع القصاص فقط والدية بوجه
عنه لا احدهما بهما ذلك لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقوله صلى الله عليه وسلم في غير
الربح كتاب الله القصاص وقوله من قتل عبدا فهو ثور وراه الشافعي وابوداود وغيرهما يمانية
معيضه لانه يرد بثلثي قيمته كالتلفات المالية وما ذكره تبع الاصل من ان الدية
يبدل عن القصاص لا ياتي في قوله الماوردي انما هي بول عن نفس الجاني عليه بغير ان المرأة لو
قتلت رجلا لزمها دية رجل ولو كانت بول عن القصاص لزمها دية المرأة وذلك لانها مع القصاص
يبدل عن القصاص بول عن نفس الجاني عليه لان القصاص بول عن نفس الجاني عليه وبول الجاني
يبدل وان عفي عنه بغير مال بان قال عفوت عنه او عفوت عنه مالا سقط الدية يعني انما
الواجب القصاص عينا كالم والعفو استقاط ثابت لاثبات عفوهم فان لم يكن العالي حايضا للبرئ
فلقا بين حصصهم من الدية على الجاني ان عفي عنه مطلقا بان قال عفوت عنه واختارها اي لدية
عقب العفو جت وان كره الجاني العفو تنزيلا لاختيارها حينئذ من لدية العفو عليه بخلاف ما اذا
تراجل اختيارها عن العفو فلا يجب والتمس بوجه قوله وان كره الجاني من زيادته وكذا بقوله ومن عفي
عنه في بعض جازا كالعفو على كذا وبه صرح القاضي ووصاه هو انه عفي عنه بغير مال اي الدية اي
غير جنسها او بغير دين او اكثر جان ان قل الجاني والاطلاق كالحل واذ لم يعف فلا يسقط القصاص
فيه لان العفو لم يحصل وليس كالصالح بعوض فاصح حيث يسقط القصاص فيه لان الجاني ثم قد
برئ والتمس فرجنا لا بد له الدية وقوله او غير ظاهر انه صالح الجاني وليس مستقيم المراد
انه صالح المستحق فحتاج بالتمس بوجهه بقوله المستحق فعلم ان قوله ان بدل الجاني بقوله في الدية
خاصة وخصايس والمرضى ووارث المموت وكذا النفس القصاص ولهم العفو عنه بغير مال
بنا على ان الواجب القصاص عينا وليس في العفو عنه نصيب مال لا العفو عن مال ثبت لانه
ممنوعون من التبرع به **الطرف الثاني في صحيح العقد وقاصده والفاطمة اذا قطعه بانه**
هو شريد فمات سريه فلا ضمان للماذن وتبرع في تبرع بارشد المنهاج قال الادريجي وغيره

وفيها التعيين به اخراج السبيد وليس كذلك فان الجرح عليه في ماله لاجل نفسه ولهذا له
 ان يعفو عن القصاص قطعا ولم يعبر الاصل والجرح بالرشد لا يملك امره والمواد به الجرح
 البالغ العاقل وان كان مجنونا عليه **وجب عليه القصاص** لانها يجب بالجنابة على من الله تعالى والاداة
 لا تؤثر فيها **ولو قطع يد رجل فلا يعفى عن موجب قطعها فان لم يمس القطع فلا ضمان لان المستحق**
استقط حقه بعد موته وان سري به النفس لم يبرأ من السراية ولو قال مع عفو عن ذلك وعفو
فما عفو عن القطع لا يعفو عن الشيء قبل موته كان يسقط القصاص لان السراية تولدت من عفو
عنه فانتهت شعبة لدر القصاص ولانه لا يمكن استيفاء النفس الا باستيفاء الطرف وقد
مضى عنه يعفى قوله لم يبرأ من السراية بعد موته نصف الدية وقوله من ربا دية ان كانت لاجل الجرح
فان ومضى له بعد عفو عن القصاص بدية اليد فوصية للقائل وهي صحيحة قطع الوصية
فيما عرفت من القطع ايضا كان قال او صيت له بارش القطع وارش ما عرفت منه فتسقط دية كل من
القطع والسراية اخرجت من الثلث والاستقط منها قدر الثلث وان عفي عن ربه في تعاقب
قصاص لم يمت سريه في العفو لان القصاص عليه وتعاقب بها الدية بجنابة والطرف العفو
اضا على السيد كذلك في جميع العفو لانه عفو عن حق لزم السيد في عين ماله والعفو لها
العفو لان الحق ليس عليه فان عفي المقطوع لم يمت سريه او عفي الوارث في جنابة الخطا على الدية
او عن العاقلة او مطلقا مع العفو لانه يبرح صدر من اهله وذكر عفو الوارث عن الدية من زيادته
او عن الجاني فلا يصح العفو لان رسته وعضوانه الاولية كان كان دية وعاقلة مسلمين ام
جريحين يصح العفو لصدقة الجاني وعليه الدية بخلافه في المشتري منه لا كالمجروح وجوزها
عليه يقتل عنه بغيره وقام العفو لاشي عليه هذا اذا ثبتت الجنابة بالبيضة الماعتراف
العاقلة فان اكرت العاقلة الجنابة والجنة فهي الدية على القائل لانها ثابتة باعترافه ويكون
العفو تبرعا عليه وان جرحه جرحا لا قصاص فيه كالجنابة وكسر الذراع فعفى عن القصاص
لغا العفو لعدم القصاص فان جرحه جرحا من الجرح اقتص من الجرح لانه الجنابة لم تتولد
من المعفو عنه فان عفي الويل اخذ الدية وكذا يقتصر منه وان اخذ الجرح اقتصه لئلا يمتوته لذلك
وان قطع يده مثلا فعفى عنه بماله عاد القاطع فخرجته قبل الاثام لانه القصاص في النفس
لان الزهوي لم يتولد من المعفو عنه فان عفي الويل اخذ الدية ثم لو يقتصر منه وعفي الويل
عن القصاص على باقي الدية استحق في الدية لا في كل الاطراف بدخل في الدية وان لم
تدخل في القصاص او جرح بعد الاثام لانه القصاص في النفس دية بدنان عفي الويل عن
القصاص بغير دية النفس استحقها ودية اليد ووارث القصاص المعفو عنه لانه خليفة مورثه
والاستحق واحد طرف استأثرت منه اي قصاصها بان قطع طرفه من رقبته وقيل المرأة يعفى
وليوم من الطرف طالب بالنفس وعن النفس طالب بالثبوت لانها حق ثباته فالعفو عن احد
لا يسقط الاخر كسائر حقوق لان وجهت اي النفس بغيره اي قطع الطرف فلا يطالب العافي
عنها بالطرف لان مستحقه القتل والقطع طريقة وتدعي عن المستحق فليس له التوصل اليه بخلاف
ما لو عفي عن الطرف لا يسقط قصاص النفس كاخذه او سبب لانه لا يمكن من العفو لانه حر الزينة
فرما قصده بالعفو ولان له القطع ثم الجرح في المعفو عن القطع بسبب الاثر عليه وان استحقها اثنان

والا فلان لم يثبت عليه بيمينه وتسمية المهاج كاصله من الامتحان بذلك وسوال اهل الخبرة
 فانهم اذا اوتوا التسمي في مقابلة عين التسمي نظروا في عينه عروا ان المصنف ذهب او
 قايه بخلاف السمع اذا لم يثبت له في مقابلة عين التسمي نظروا في عينه عروا ان المصنف ذهب او
 مدة انظر قد يقتضي ان المصنف نظرا في عينه عروا ان المصنف ذهب او
 وجماعة والامتحان عن جماعة ودية الامر لا خير في الخلق من التسمي ورتبة الكفاية
 فقالوا يثبتون فان تقرر لا احد يتوهم استحقاقه وظاهر كلامه ان المصنف قال في البقيتين
 متعين وسوجه الركني وكلام المصنف لا يوافق شيئا من ذلك بل هو بين السوال والافتاء
 الا ان جعلوا والفتوى فيوافق ما في المهاج واذا روجع اهل الخبرة فتشبهوا بترهاب
 البصر فلا حاجة الى التعليل او توخذ الدية خلاف الامتحان لا من التحليف بعده ذكره
 الاصل في ما قاله **المرء** وقد روي في **الاصول** **فان مات قبله اي قبل عوده** في الدية **فان**
 تب لان الفاضل قد عوده لو عاش **لا النقصان** فلا يجب للشبهة وقال الركني بيمينه
 الرافعي البقوي وصاحب المذهب والذي في حقه الماردي والبنديجي والرويان وغيرهم
 وجوبه وهو المصواب فتدبر عليه في الاصل وسبقه في نحو ذلك البلقيني **وان ادعى الجاني**
عوده قبل الموت وانكر الوارث صدق الوارث بيمينه لان الاصل عوده **فصرح** **لو ادعى**
النقص في عين او اذن عصيت اي لعين او سبب اي لادبه **واختلف** **الاخرى** **وعرف** **مخالف**
مروءتها **لما في** **ثلاثة** **الاو** بان يوقف شخص بوضع يده ووراء يمينه عنده حتى يقول لا
 اراه فيعلم على المسافة او مقدار رماح **ص** **تقول** **لما في** **ان** **جلس** **الحمل** **ويؤمر** **من** **يرفع** **صوته**
 من مسافة بعيدة عند بحيث لا يسمع ثم يقرب منه شيئا فشيئا الى ان يقول سمعت فبذلك **المرء**
 عصيت حين اوجبت الاذن الثانية اختلفت الا في **ويجوز** في الاو **فان** **المرء** **يقنع** **الهمزة**
 ويؤمر بان يقرب من صاحبها الى ان يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب ضبطه من الدية وغير
 في الثانية **ويؤمر** **اي** **المصوت** **عند** **الامتحان** **للمصنف** **ويختلف** **في** **الحصة** **اي** **في** **سائر** **الحجرات**
 عند الامتحان للعليلة **فان** **استوت** **المسافة** **صدق** **يمينه** **والا** **اختلف** **الحاق** **لان** **اختلاف**
 الجملات لا يؤثر في ذلك والتصريح بالخلف من زيادته واذا عرف تفاوت المسافتين فالواجب
 القسط **فان** **ابصر** **بالعين** **او** **سمع** **من** **ما في** **ذراع** **وبالآخر** **من** **ما في** **فالنصف** **من** **الدية**
 يجب وذكر مسيلة السمع في المثالين من زيادته **فان** **قالوا** **اي** **اهل** **الخبر** **في** **المائة** **الثانية**
من **ما بين** **وجب** **الثلاث** **ان** **عبارة** **الاصول** **كن** **لوقال** **اهل** **الخبر** **ان** **المائة** **الثانية** **تحتاج** **الى**
 مثلي ما يحتاج اليها المائة الاو **لما** **لرب** **الاو** **وبعد** **الثانية** **وجب** **ثلاثة** **دب** **العليلة** **وان**
اعيش **لزم** **انصف** **دية** **وتدعي** **ان** **له** **عين** **الاعشى** **الذي** **عشيت** **عينا** **بانه** **سما** **يقال** **للمرء**
ومتصني **كلام** **للمرء** **بب** **نصفها** **اي** **وجوب** **نصفها** **موزع** **على** **ايجاره** **بالنهار** **وعود** **اجاره** **بالليل**
 والتصريح بالتفصيل بالاكف الشراييم من زيادته **وان** **اعيش** **او** **اخفشه** **او** **اوجله** **او** **انقص**
 بصره **فان** **تجب** **دقوله** **او** **اخفشه** **من** **زيادته** **تلك** **من** **الاصول** **لخاص** **البصر** **وان** **ادعى**
 اي احد شخصين **البصر** **والآخر** **الحدقة** **او** **اخفشه** **عود** **الصود** **وعوده** **فقال** **الثاني** **تلعن** **الحدقة**
 قبل عوده وقال الاول **في** **بعده** **صدق** **القياس** **يمينه** **وان** **كذب** **بها** **لم يثبت** **عليه** **لان** **الاصول** **عوده**

المرء **التم** **فيه** **اي** **في** **ارائه** **بالجناية** **على** **الراس** **وغیره** **الدية** **كما** **جاني** **خبر** **عمر** **من** **خبر** **كذلك**
 غريب ولا بد من المناقعة المقصودة **والنقص** **الرواية** **اذا** **انكر** **الجاني** **شذات** **التم** **فان** **هش** **الطبيب**
منها **وعسى** **لعمري** **اي** **للمخبر** **منها** **حلف** **ان** **المرء** **يكون** **بها** **المخبر** **عليه** **والا** **خبر** **للمرء** **صدقه**
 مع انه لا يعرف الا منه **وان** **لزم** **الدية** **اي** **وضع** **يده** **عليه** **فقال** **الجاني** **فعلته** **لعود** **عني** **ك**
وقال **هو** **فعلته** **انفاقا** **او** **لغرض** **آخر** **كما** **متقانا** **وتعكر** **وسرعات** **صدقه** **في** **يمينه** **اختلاف** **له**
وان **ادعى** **نقصا** **في** **انكر** **الجاني** **فكامل** **السمع** **في** **ان** **المدعي** **يصدق** **بيمينه** **لانه** **لا** **يعرف** **الا** **التم**
وليس **في** **الدعوى** **المدعى** **بطلان** **به** **والا** **لضم** **مع** **مجهولا** **وطريقه** **ان** **يطلب** **للمخبر** **هنا**
 يرضى بالتم ولو نقص ثم هو احد الخبرين اعتبر بالجانب الاخر في السمع والبصر صرح به مسلم
 في الجرد وعنده الاصل **فان** **قطع** **انفه** **فذهب** **شبه** **فدعي** **ان** **كناية** **السمع** **لان** **التم** **ليس** **في**
 الاثف وهذا من زيادته **الحامس** **المنطق** **وفيه** **اي** **في** **ارائه** **الدية** **لغير** **التم** **في** **اللسان**
 الدية **السمع** **الطعام** **وقال** **ابن** **ابن** **اسلم** **مست** **السنة** **بذلك** **لان** **اللسان** **عسوس** **مضمون** **بالدية** **مكرا**
 منفعته المعطى كاليد والرجل **ولما** **توخذ** **الدية** **اذا** **قال** **اهل** **الخبرة** **لا** **يعود** **نطق** **صريح** **به** **الاصل** **ان**
كان **المرء** **نطق** **فان** **تب** **فيه** **الدية** **كما** **لو** **كان** **اليد** **المشتركة** **لما** **استغنى** **الا** **كانت** **اي** **الشفقة** **بجناية** **فلا**
 تكمل الدية **انقصا** **اي** **الشفقة** **اي** **النقصان** **الحاصل** **بجناية** **اي** **بمصلها** **بجناية** **والنقص**
بالنقص **في** **اوقات** **عقلته** **اذا** **انكر** **الجاني** **شذات** **التم** **فان** **المرء** **يكون** **بها** **المخبر** **عليه** **والا** **خبر** **للمرء** **صدقه**
 قطع الاخرى وجبت الدية **ولو** **ابطل** **بجناية** **مروءة** **فذهب** **الخاطر** **كلامه** **فالدية** **واجبة** **لان** **منقطع**
 الكلام قد كانت وقيل لانه لا ينقطع الحروف القائمة لانهم لم يثبت فيها من الحروف **ولما** **تعلق**
 متافها فصار كما لو كسر عليه فتعطل مشبه والرجل سليمة والرجل من زيادته **توخذ** **الدية** **من** **زيد** **من** **زيد** **من** **زيد**
 البقوي وغيره وقال الرويان انه المذهب وكلامه **الشرح** **الصغير** **مقتضى** **ترجيحه** **وسرعة** **البلقيني**
والا **نقص** **كلامه** **مع** **ابطال** **بعض** **الحروف** **ورعت** **اي** **لما** **كان** **محسن** **من** **الحروف** **لان** **الكلام** **يتركز**
 منها وهي ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب ولاه الف حرفان مكرران فلا اعتداد به فقل ابطال
 نصف الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعها ووزع في لغة في العرب في عدد
 حروفها ولو كان الثلث لا يكتم الا بعشرين حرفا مثلا ولا خمس حروفها زعت الدية على ما
 عيشه لا على الجميع والي ذلك اشار بقوله **مطلقا** **اي** **سواء** **كانت** **من** **لغة** **العرب** **او** **من** **غيرها**
 وسواء كانت منها على اللسان وما نقل **وان** **كلم** **للمخبر** **وحروف** **احدهما** **اكثر** **وبطل** **بالجناية**
 بعض حروف كل منهما فتم الاو **فعل** **م** **بوزع** **اي** **في** **اكثر** **حروفها** **حروفا** **او** **اقلها** **وجان** **من** **منها**
 البلقيني وغيره **والاول** **لان** **الاصول** **براة** **دعة** **الجاني** **فلا** **يلزم** **مع** **الا** **اليقين** **وان** **قطع** **شقيقه**
فذهب **للمرء** **فعل** **عبارتها** **مع** **دية** **الشفتين** **او** **لحجب** **المرء** **بدم** **الشفتين** **كما** **نطق** **لسانه** **فذهب**
للامرء **وجان** **او** **وجهما** **الاول** **عبار** **للاصل** **فذهب** **للمرء** **والبواهي** **او** **بدم** **اللسان** **والمرء**
 في الذهاب ووجهه **فان** **ابطل** **بالجناية** **بلسانه** **حروفا** **عروف** **فعلته** **ارش** **الفتات** **ولا** **يصر** **الاخر** **لان**
 فانه ايضا احد الحروف المقصودة **ويجوز** **حدوث** **المقاصة** **والخبر** **وعرفها** **كما** **اذا** **واها** **بالجناية** **فدعي**
 لقط لبقا المنفعة **واما** **الاطراف** **فان** **قصصة** **المروءة** **الاو** **الذي** **في** **المرء** **مقتدر** **بعض** **الارض**
 لمرء في اي في الاطراف المذكورة **اي** **الاول** **منها** **اي** **من** **ديها** **وان** **كان** **الذهب** **للمرء**

صفت الارض والارضاء على بطريرك بولس وان كسر صلبه فذل كرم قد يله الاصل المذكور
 وقيل كسر الصلب فصرح بوجوبه على منعه فممكنه ابتلاع الطعام والانشقة كقول
 العنق وفتح فصرح بوجوبه وان سدد باب السبع فبان بوجوبه لان دماء من جوارحه وانما العنق وانما
 في الاصل ان الذي يجرى في امره احرار في حياة مستمرة فعمل كل منهما في غاية ساطع الجلال مع حار
 الرقية الثاني عشر لا تضاعف لغيره فان ذلك من الكرامة وجملة كرامه كرامة وحي من زيد من ثواب
 وكموات مستمرة الجاهل واخذها وتوهم تولد وفيه الدية على قوله وان زالت به الكرامة كان اولها
 مع ان حكمه ان لا الكرامة سباق ذكره هناك من بابا دية من الامم محل الاصل سقط دية وجب
 الحكمة ان يجرى ان كرامة عود المصير خلاف الجاهل ونحوها لان الدية لم تدم في الامم وهناك مقتد
 الخليل وقد سطر هو اية الاصل استعما بين القتل والدية بالذكور وفتح وان كان جماع عقيم
 والغالب انما وطه بالاصل الاصل هو عود او جماع فيهما فليس عود او جماع من غير ان يرضى
 لمعنا وجب منها اية الاصل ان كان الاصل بالذكور لا بالانثى من مختلفين فلا يجرى خلاف
 وان منع حار في القتل والدية على ما جاز بين القتل والدية والحار بينه وبين غيره
 في الدية وفتح في الدية لان الاصل يقتل المستعنة ولا يجرى بها بالانثى لان الحار في الدية لا يجرى
 من اعصاب على بطلان الاصل وتروك بالوطي وفتح المتوفي ان كلاهما اقضاء موجب للدية لان الفصح
 على كل منهما وان كلاهما منع امساك الحار من السيلين فلما زال الحار بغيره فبان وقد ان
 ايضا هاهنا يستلزم ان يجرى دية وحكمة لا بد بان وعزم عليه في من يفسد طرقه
 ولا يجرى في التكميل بل يجرى دية ولا يصح لاحد من الزوجين بغيره في الدية وكبر الله
 وان خالفته العادة خلاف ما يجب والدية لانها تمنعان او على مطلق الا ان يعقبها الوطى كل احد
 من تحت وطرح فيقتل له الحار لان من يجرى منتهى جاسته كارتق وهذا عند الرافعي بعد ان نقل
 اطلاق عدم الفصح عن الاصل وبما له عن العراقي ثم قال وبما سلك الاصل في كل
 ما اذا كان يعقبها كل احد ولم يتعرض لتطهير في الدية الزوج قال الزركشي ومقتضى القياس ان يقال
 ان كان كرها لا يجرى امره اصلا كان كالب او قبله امره مستعنة المتقد فلا يصح في الواضعي
 يحمل على حكومة في لاديه لان لا لم يحقق ان المتقد خرج وفي امره ان حكومة طرقت
 لا يكرها لانه لا يجرى امره اصلا كان كالب او قبله امره مستعنة المتقد فلا يصح في الواضعي
 ويقتضى بالضرورة من كرمها بوجبه فاعلم يقتضيه ذلك وذكرنا في موطوعه احدت بكما
 حكومة ما احدثت بهما اذ لا يمكن الوطى بدون انزالها فكما صار بينه بانها خلاف دية الاصل
 الا ان يرضى بالوطى لا بالاصل او في مكرهه او في ذات شيعته من كراه فاسد او في مكرهه
 وبما يرضى بان انزالها الزوج ولو خشيته فلا يجرى عليه لانه مستحق لانزالها وان خشيته
 في طريق الاستيفاء عسبة او غيرها فان امتناعها جاز الزوج مع انزاله بكرها وعلل من كراه
 في الدية لانها وجب للثلاث فيدخل الاصل في الاكثر ثلاثا لغير اختلاف الجهة فان المهر يقع
 والارض لا يجرى له الا لدة الثلاث عشر نفس وفيه اية الاصل ان لا يجرى في الاكثر من الثلاث
 المقسود ان لا يجرى في الاكثر من الثلاث عشر نفس وفيه اية الاصل ان لا يجرى في الاكثر من الثلاث
 اية الاصل في الدية ان كان بعد اخذها وهذا علم من الكلا في الاصل ان كان في بعد اخذها

نقص

نقص من اثار كاصح به الاصل فلو كانت كرامة بوجوبه فذلك فان كسر صلبه فذو عليه
 وجرى عليه عليه به بوجوبه كرامة في غير عموم من حرمان اصل الزوجة بذلك اي بكسر صلبه او بقتل
 دية في الاصل فلو كانت كرامة بوجوبه كرامة بوجوبه كرامة بوجوبه كرامة بوجوبه كرامة بوجوبه
 فلا يعود حكومة وفيه الثانية للثلاث الرجل فان ذكر الصلب حكومة ولو بكسر صلبه
 وانما هو او جماعه كاصح به الاصل وجرى به الاصل بالذي يجرى بان لان كلاهما مضمون
 بالدية عند الاصل فذلك اعتبار الاجتماع والآن المشي في الرجل لا يجرى الصلب والمشي في الرجل
 في الصلب ولا يجرى فصوص من الدية وانما تولد من الاصلية الصحيحة ونقص من
 اذ يجرى وهاهنا شبهة ان يقال ان كرامة بوجوبه كرامة بوجوبه كرامة بوجوبه كرامة بوجوبه كرامة بوجوبه
 ليعرقل به بوجوب دية من الزانية اطراف ونحوها وانما جازا ته حر من رقيقته او
 غيرها ومنه لدماء مع دية الاصل لا يجرى اطراف بالاندماء وكذا لو لم يجرى
 ومات بموطوعه من سخط ونحوه كما في بغيره البقيتي وفتح بينه وبين اعتبار الرق في المرض
 الخوف من ذلك فمات بذلك بان التبع صديق من الخوف من الموت فاستقر حكمه وان مات
 من الموت بعينه كما اقتضاه نص الشافعي واعتده البقيتي بان سرت يلا النفس فالدية للنفس
 والدية وسقط بطلان الاطراف لانها سارت نفسا او جرمه على الاخرى وانما في الجانيات
 عود او خفا او شبهه عود فالدية يجب للنفس فقط لانها وجبت قبل استقرار بطلان الاطراف فبطل
 فيها بطلان الاطراف لان السرقة اذا لم تستطع بالاندماء كانت الجانيات لها قتلها وعلل هذا
 مخالفت ما وقع اطراف حيوان في اذ يجرى دية الجانية في النفس وقيام فقتله قبل الاخرى
 حيث يجب بقتله بوجوبه ولا يجرى فيها جرمه اطرافه لانه مضمون ما نقص وهو عود في الكمال
 والنقصان والادوية حيوان فقتله وهو لا يجرى بطلان الاطراف في ذلك وان الغالب في قتله انما يجرى
 كرامة في الجانيات او غيرها او شبهه عود فماتت الاطراف اي في بطلان الدية والنفس ولا يجرى في الجانيات
 في الجانيات لانها واختلاف من كان عليه الموطوع به وعلل ما يجرى في الجانيات لانها
 في كرامة النفس فلو كانت دية الخطا على عاقبته مخففة ودية العود معطلة في مال وان قتله
 فمات ما له من دية الدية على عاقبته مخففة ودية العود معطلة في مال وان قتله
 فمات ما له من دية الدية على عاقبته مخففة وان عفي عن القتل فله نصف الدية معطلة
 في مال ليدية دية مخففة على عاقبته للنفس الثاني
 الحكومات والمخافة على الرقيق وفيه طرفان الاول الحكومات هي فصوله من الحكم لاستقرارها
 حكم الحاكم في حر من الدية يستد من دية النفس اي نفس النفس على الدية المستقر لها
 عليه من جهة الياس من الرق اي بغيره من رقيقا اذ امره لدية له وذلك بان يجرى بعد من
 سليمان من الرقانية ثم يجرى به الرقانية في تفاوت بينهما فلو كانت قيمته قبلها ما به وعلل
 لسعين فالتفاوت عشر يجب عشر لدية لان امره مضمون جميع الدية فقتل الاخرى بالاحرار
 كرامة نظير من عيب المسيح والمهاجرة في معرفة الحكومة في تقدير الرق قال الائمة العبد
 اصل طريقه الجانيات التي لا يجرى فيها كان اطراف اصل العبدية في الجانيات التي يجرى فيها
 وجب الحكومة الا لا تعدا كرامة واما النجوم ففقدت كلامهم انه بالقول لكن نص الشافعي

[illegible][illegible]

انتهى ونفسه كلام الجمهور ان هناك ثابت وذلك كان الغياني من بطلان
 المركوب ونفسه نفس الاعراب ان كانا كذلك لهما كالمركب انهما بغيره البقيتي
 انهما من نفس المضاف اليه **وبقيت الصبي قات خصل المركب** ان لم يكن المركب لغرض من فوضيته
 وعونها وان المركب لذلك وهو من يستسك على الدابة لم يعينه وقول المتوكل لا فرق فيه بين
 الوكيل والاجنبي هل من الرقة في الاجنبي على ما اذا المركب في معتبر **وان كان المركب في حيزها**
نفسه في حيزها **اصطوره حاملان قاتنا مع الجنبين** **فان كان واحد في تركها** **اربع**
كقاربات **لاشتركتها** **اهلكا** **اربعه** **انفس** **وعلى عاقلة كل منهما نصف دية الاخرى**
كقاربات **انفس** **الفرقة** **لان حامل اذا اجتبت على نفسها فالتقت جيبها في روعا قتلها الفرقة**
فان صدرت شي خلافت الدية لان الجنبين اجنبي عنهما **اخلاف انفسهما** **وان اصطوره عندا**
فلا تخمس **وان قاتوا قاتية** **لنكون محل تعاقب الجناية** **فتم لو امتنع جيبا كان كالاجنبي مستولدا**
لم يقدرا لانها جيبها **كاستولدتين** **اومات احدهما نصف قيمة** **برقعة** **التي كان**
الفرع الجلب **بما في نقصا تعاقب غريمه** **بنصف قيمة العبد** **المتعلق برقعة** **التي وجد النقص**
في ذلك المقدر **ان اصطوره من روعا قات العبد بنصف قيمة** **الفرقة** **على عاقلة الخوذة**
الباقي اومات **الحرف نصف دية** **تعلق برقعة الجرد** **وان ما كان نصف قيمة العبد** **على عاقلة**
الفرقة **وتعلق على الاوراب** **نصف دية** **لان الرقة** **فان تعلق الدية بغيرها فاجزى**
السيد من العاقلة **نصف القيمة** **وبدفع منه** **او من جرح بغيره** **نصف الدية** **وقر** **قيمة**
الفرقة **على عاقلة** **اي عاقلة** **بنصف القيمة** **وان كان ملكا** **للمسكين** **ليتمتعوا به** **فقد**
الفرقة **عن الامار** **وقتل عندا** **انما تثبت للجنب** **عليه** **مطالبة** **قائل الجاني** **بالقيمة** **فيها**
اذا تعلق امره برقعة **عبد** **تقتله** **اجنبي** **وان تثبت للفرقة** **مطالبة** **قائل** **الفرقة** **بالقيمة**
ليتمتعوا بها **فانما** **تلك** **هذه** **مبني** **على ان** **الفرقة** **هل له** **ان** **نقصا** **سم** **الجاني** **وقد خلافت**
سنة **والاصح** **المنع** **انتهى** **فما ذكره** **المصنف** **بني** **على قوله** **الاحكام** **القاتل** **ان** **الفرقة** **ان**
نقصا **وهو** **صغير** **او** **اصطوره** **مستولدا** **لان** **الفرقة** **فانما** **نصف** **قيمة** **كل** **منها** **على** **سيد**
الاخرى **لان** **هنا** **جناية** **المستولدة** **على** **سيدها** **كاسيا** **في** **محل** **وهو** **نصف** **الفرقة** **لأن**
من كل منهما **لشركتها** **الاخرى** **في** **قتل** **نفسها** **او** **بغيره** **اي** **كل** **من** **السيد** **والاخرى** **اربع** **الفرقة**
وقد **مستولدة** **تد** **على** **العاقلة** **وقد** **تد** **بنفسها** **ان** **دفع** **احدهما** **على** **الآخر** **ان** **كان**
زيادة **فلو** **كانت** **قيمة** **احدهما** **ما** **ي** **والاخرى** **ما** **ين** **س** **سيد** **ها** **على** **سيد** **الاولى**
نفسه **لان** **نصف** **قيمة** **كل** **منها** **صدر** **كأمر** **نفسها** **الاخرى** **تعلق** **بمد** **الاخرى** **يستقل** **نفسه**
عنها **يفضل** **لما** **كل** **لنفسه** **مستول** **فان** **كانا** **حاملين** **وقد** **مات** **جناهما** **معها** **وهما**
يرتقان **تعلق** **كل** **من** **السيد** **بنفسه** **القيمة** **اي** **قيمة** **مستولدة** **الاخرى** **نصف** **عقرا** **اي** **عشر**
قيمة **نصف** **جيبها** **لان** **الجنبين** **الفرقة** **يضمن** **بغير** **قيمة** **احدهما** **او** **هما** **ان** **كان**
شخص **تعلق** **سيد** **كل** **منها** **مع** **نصف** **قيمة** **الاخرى** **نصف** **عقرا** **جيبها** **ان** **السيد**
تعلق **كل** **منها** **مع** **نصف** **قيمة** **الاخرى** **نصف** **عقرا** **جيبها** **الاخرى** **وتد** **لما** **لان** **المستولدة**
اذا **اجتبت** **على** **نفسها** **والقت** **جيبها** **كان** **هدرا** **وتفاضل** **مثل** **ما** **من** **كل** **محل** **في** **الفرقة** **عند**

اعوز الرقيق **ثم ان كان لاحد الجنبين مع سيادة جدة** **اهرام** **وارثه** **وان** **ملك** **ولا** **يرث**
منها **بغير** **قائه** **الفرقة** **السيد** **وقد** **اهدر** **نفسه** **اي** **السيد** **لا** **يملك** **عدم** **استحقاق** **سيدا**
ارثها **بغير** **قائه** **السيد** **نفسه** **سدد** **والنصف** **من** **نفسه** **من** **ياد** **على** **الروضة** **وشلها**
ما **لو** **كانت** **احدهما** **حاملة** **قطر** **وكان** **لجنبها** **جدة** **وهي** **التي** **في** **الروضة** **لو** **كان** **لجنبين**
جدة **فلها** **على** **كل** **سيد** **نصف** **سدد** **الفرقة** **ويخرج** **ما** **بقي** **للسيد** **من** **النقص** **بجملتها**
وقوله **من** **نفسه** **من** **نفسه** **وليس** **قدرا** **لان** **كل** **جدة** **على** **كل** **سيد** **نصف** **سدد** **عقرا** **في**
ذمته **يخرج** **من** **اي** **مال** **من** **امواله** **شاهرا** **ان** **الجدة** **انما** **تستحق** **ما** **اذا** **كانت** **قيمة** **كل** **الدة**
تحتل **نصف** **عقرا** **فا** **كان** **لان** **السيد** **لا** **يملك** **الفرقة** **الا** **بالاقل** **الامر** **كامر** **وما** **تقرر** **علم**
حكم **ما** **لو** **كان** **احد** **الجنبين** **من** **سيد** **والاخر** **من** **اجنبي** **وكان** **احدهما** **رقيقا** **والاخر** **حر** **والاخر**
اصطوره **مقتل** **ان** **يقتل** **لا** **يقتل** **اي** **مجهوما** **وعزقا** **بما** **فيها** **وهما** **ما** **فيها** **ملك** **فان** **فان** **اصطوره**
الفرقة **يقتل** **من** **سيد** **نصف** **بمد** **كل** **سنة** **ونصف** **ما** **ي** **بغير** **كل** **منها** **للاخر** **نصف** **بمد**
سنة **ونصف** **ما** **فيها** **فان** **ما** **نا** **بذلك** **من** **كل** **منها** **كقاربات** **ان** **لروعا** **عاقلة** **كل** **منها** **نصف** **دية**
الاخر **واستثنى** **الفرقة** **من** **الشبهة** **المذكورة** **اذا** **كان** **الملاح** **صبي** **واقامها** **الولي** **اي**
اجنبي **فان** **ظاهره** **ان** **لا** **يعلق** **بعضا** **لان** **الوضع** **في** **السنة** **ليس** **بشرط** **لان** **العدوم** **الصبي**
هنا **هو** **المهلك** **واستثنى** **منه** **ايضا** **كجرح** **بالنسبة** **لنقص** **من** **الديارات** **من** **عدم** **تعلق** **العاقلة** **لها** **ما**
ذكره **المصنف** **بقوله** **وان** **حولا** **نفسها** **واصولا** **في** **سنة** **وهما** **كسرها** **الاولى** **قوله** **الفرقة**
وتعد **الاصطوره** **بذلك** **قالب** **اكتسب** **منها** **واحد** **بالفرقة** **وديات** **للقين** **وضان** **الاول**
والكقاربات **حالة** **كونها** **تعد** **من** **اهلكا** **من** **الامر** **والعبد** **في** **ما** **لها** **فلو** **كان** **في** **كل** **سنة** **عشر**
انفس **وما** **توأمها** **او** **محل** **الحال** **وجب** **في** **مال** **كل** **منها** **يقتلها** **واحد** **من** **عشرين** **بالفرقة** **تس** **ديات**
ونصف **على** **الفرقة** **انها** **نصف** **قيمة** **ما** **في** **السنة** **وهو** **من** **نفسه** **لاندك** **لغيرها** **واما** **سنة** **فيها**
فقد **نفسها** **بغير** **كل** **منها** **نصف** **بدل** **مالها** **كامر** **في** **الدين** **يبيع** **النقص** **فيها** **يقتل**
في **وان** **تعد** **الاصطوره** **وما** **لا** **يملك** **قالب** **وقد** **هلك** **نفسه** **عقد** **وحكم** **كاسر** **لان** **لا** **يوجب** **نقصا**
وتكون **الدية** **على** **العاقلة** **مغلطة** **وان** **لم** **تعد** **الاصطوره** **او** **لظنا** **انها** **تجران** **على** **الزوج** **فا** **خطا** **او** **لظلم**
احدهما **ان** **يقرب** **سنة** **سنة** **الفرقة** **قالب** **ية** **على** **العاقلة** **نقصا** **وان** **كان** **السنة** **لغيرها**
وهما **ايمان** **تعلق** **كل** **نصف** **جيبها** **للقين** **ولان** **المالكين** **مطالبة** **اجنبي** **بالكل** **كالمد** **الدية** **بالنصف**
ومطالبة **امين** **الاخر** **بالنصف** **وان** **كان** **الملاح** **عبد** **من** **الضمان** **تعلق** **برقعة** **ما** **ص** **به** **الامل** **فان**
اصطوره **الا** **اختيار** **هما** **ان** **تقتل** **بان** **سيرا** **في** **منع** **شدة** **لا** **تستحق** **منها** **السنة** **اول** **يقتل** **ها**
من **سرب** **الاصطوره** **مع** **امكان** **اولم** **يكتل** **عدهما** **من** **الرجال** **والالات** **فالضمان** **لما** **هلك** **فيها** **ذلك**
اي **مثل** **من** **يكتل** **نقصا** **وان** **لم** **يقتل** **عقرا** **من** **الرجال** **فلا** **ضمان** **لعدم** **نقصها** **كما**
لوحصل **الحلان** **بما** **عقد** **مطالفة** **عليه** **الديوك** **اسر** **لها** **تضبط** **بالحا** **وسا** **او** **جدهما** **تعلق** **بان** **سيرا** **ها**
لم **تجارت** **مع** **او** **موج** **وعجرا** **عن** **المطالمة** **لا** **لا** **ولا** **شدا** **فما** **على** **السط** **فما** **تجارت** **مع** **فيها** **والفرقة**
فان **يقتلها** **عندها** **التنزع** **في** **الفرقة** **لان** **الامل** **براة** **فيها** **ان** **تعد** **حدهما** **او** **فرط** **دون** **الاخر**
تعلق **منها** **حكم** **وان** **كانت** **احدهما** **مروية** **والاخرى** **سارية** **فقد** **منها** **بالضمان**

ها

حديد من اي متفرقين حيث يهلك شوكهم وانما قهر لوسمهم ولو خفا ان خففوا في المار
 للذي منه كان واد السحق والحكم والامانة لا اعتبار ما يتوقع او انهم موافقين تحت راية ربه
 انبعاثهم حتى يرجعوا الى الطاعة او يتبددوا ومن خلفهم عجزا ولو غير مختاروا التي سلمة فاما
 القتال فليس يقتل جارة الزنحى لم يقتل وحل وفي قوله كاسله التي سلا حديد يقيه بل ترك القتال
 وهو صفة لانهم كذا لان القصد يقتله الكف وهو ما سلا بالترك وبما لا يولد له من عروضة
 او غير ذلك في رتبة لا يبعد لامن القتل في البعده دون ما قبلها ولا يجرى على توقع ولا ينفصل
 من الخفاء بل جرح اي انصه ولا اسراهم لغيري منهما في المراسل وحينئذ ان يرضى بغير
 اي على اسراهم الى التوبة وسيرة الانام يطلون بعد اقتنا الحرب وتوق الطبع الا ان خيف عودهم
 الى القتال فلا يطلون وقوله وينبغي ان يترد من زيادته اخذه من كلام القاضي ونصه
 يعلم مما ياتي اخر الفصل ان جعل خبر عودهم للبقاء لا للاسري فذلك كله تكرار لما كان
 سراجهم وحيد او سائر سائرهم او خلا لا يخلو بعد هاهنا اي بعد الحرب من غير ان
 يرضى عليهم البيعة وان خفا عودهم في القتال اذ لا يبعد لهم فان كانوا مقاتلين فهو كالمقاتل
 وقابل المقتني وحيث انهم خائفون من الاقرب من الامم لغير المقاتلين والامم التي ليست
 من الان الحرب لا تقبل خبر عودهم بعد اقتضا الحرب ان خفا عودهم في القتال والحرب والاسلام
 على اساري فخران اليهم بعد اقتضا الحرب ان خفا عودهم في القتال والاسلام على اساري
 والخل والسلاح في قتال او غير ذلك لا يخل ما لا يخل ما لا يخل في الحرب والاسلام على اساري
 معين السلاح للذبح والجلل للبرية كالتالي كالاخوة الامم لغير الاضرة بان منظر اليه
 ونصحه وجوب جرحه ساعا في القتال للبرية في الاضرة فلا يبعد كافتقاره لغير الاضرة
 لما من ان لا اشدان للقتال في القتال ويغرق مسلة المستطير بان الضربة فيها شامت
 المستطير فلا في سلسلته فاما الماشات من جهة المالك ولا تعلق لهم ما هم ولا يعلق لهم
 والاسر والسيول الجارية في وقتهم لا يبعد عن المالك ولا تعلق لهم ما هم ولا يعلق لهم
 يات الاستيلاء عليهم الا بذلك لان المقصود يقتلهم في وقتهم لا يعلق لهم ما هم ولا يعلق لهم
 يحدون الله سبلا لان ترك بلده بايدي طائفة من المسلمين يتوقع الاحتيال في فتحها اقر
 في السلاح من استيلاءهم لا امره وان خيف استيلاءهم بان اعداها ما وان طرأ
 في دفعهم بذلك وقتلوا به واعتصموا في دفعهم في امثله فيجوز ان تقتلهم به وبجرح العادل
 تدبر ربة اي قتاله بالترك بل كره له ذلك كاقباله الا انه يغير وقوله لا يستعان عليهم
 بغيره وورد في الاخير سلسله عليا لقوله تعالى وان يعمل احد الظالمين في المؤمنين سبلا
 ولان القصد ردهم الى الطاعة والكفار يرضون بقتلهم ثم يجوز الاستعانة بهم عند الضرورة
 كالتقديرات لا يجرى عن الموتى وقالوا اندمجه وكرههم بل من لا يري قتالهم مدبر ولا يبع
 عليهم من يري قتالهم مدبر ولا يبع وادوا لاحتداد الخبيث ونحوه بان الحليمة بقوله رايده واستأ
 والدكتور هذا خفي راي الامام فقتلهم مسبوب اليه فلا يجوز لهم ان يملوا الخلفاء حثياده
 الا ان احتجوا اي احتجوا بالامن يري قتالهم مدبرين وكرههم وادوا لاحتداد الخبيث ونحوه رايده واستأ
 دهم عنم لو ابعوهم بعد اخذهم من بلادهم وادوا لاحتداد الخبيث ونحوه رايده واستأ

جرحا ونش يونا هم بذلك وان قتل والمرب غاية اسيرهم او خفيهم او مدبرهم او دنف جرحهم فلا
 نصا من لشدة عجزهم الى البيعة فله لا يطلق اسيرهم وموهمهم القيد وبعدها اقتضا الحرب الا
 ان تاب وابع الاحرار والظلمة تاب من زيادته وان القروا اطلق الاسير ولو توقع عودهم واستأ
 يرضى في الاسير بغير البيعة للامام فليس له عقد البيعة في عداي اما ان يرضى ليعودهم علينا
 نيتهم في حقهم لا ينفذ لانه حقا لان الامان لذلك قتال المسلمين فلا ينفذ بشرط التنازل
 في الكفاية واما عار بولاسهم لم يطل ما لهم في حقهم خلاف ما لو اس شخص مشركا بقصد سلا او
 ما له فلو منه بمعاذته لان تابينه فكيف من الكل فانقض يقتل حدم خلاف المربي مع البيعة اما
 اذ اعتقدوها لغير بشرط اعانتهم علينا فينفذ في حقنا ايضا فاذا اعتادوا حصر علينا انقض
 عودهم في حقنا نفس عليه والقياس تنافسه في حقهم ايضا فان القيد في الغاء لا يعلو صير
 لعمدة الامان في حقهم لا في حقنا ونسبهم عن بان نفع اموالهم ونسبهم ونسبهم
 وقدرهم وقتل مدبرهم ونذف في جرحهم وعتل اسيرهم خلاف البيعة ولا حاجة لقوله وقيل
 اسيرهم له قوله فيما قبله بقوله انما يجرى لغيره في البيعة المحض فان الرافعي وان لنا اعادة الحق
 او قلنا جواز الامانة لغيره في قتالهم او انهم استأنا في قتال كفار ولكن قصد تصويرهم قاتلوه
 يلقوا الناس ولوري لغير حكم البيعة في القتال فلا يستقيم للامان مع عذرهم فان اعانهم علينا
 ديمون او مستأمنون مختارين معلنين بالقتال لقتالهم انقض عودهم في حقنا وحق البيعة فله
 ما او قلنا هم المحققين كانوا افرادا بالقتال والنصر بالعلم بالبرية في المستأمنين من زيادته
 ولم الاول في قتالهم حكم اهل الحرب فتستقيم عن البيعة وتقتل اسيرهم ولو اطلقوا بعد الضرع
 في القتال شيئا لم يضره وان ذكره عذرهم في اعانتهم باهم بان قالوا قلنا انهم المحققون والظلمة
 اعانة المحققين او ان يكون لنا اعانتهم او انهم استأنا في قتال كفار ولكن قصد تصويرهم قاتلوه
 انهم ما تاملوا حين لم يقتلهم عودهم لو اقتصر طائفة مسلمة مع عذرهم الا المستأمنين الشاملين لغير
 في دعواه الاكراه ما يقتضي في عودهم استأنا امانه امانه البيعة لا كراهه فان لم يقتلهم
 لان امانه ينقض خوف القتال فيجوز عودهم في خلاف الذي يقتضي ان يقتلهم في حقنا
 عودهم لا يبع الاكثرهم بغيره ما اتفقوا علينا مطلقا اي سواء القوي في الحرب او لاختلاف البيعة
 اسرا لشدة القويهم لئلا يفرحوا العيان ولان لهم نوا وعلوا واهل الذمة والامان في حقنا
 ولانا ولغيرهم هل يقتلهم اذ اقتلوا اعدا في الحرب وجميعهم قال من الرخصة المشهورة قطع باق
 وصحة القضي وقال انه ظاهر من الشافعي وهو جرح ديمون بقا في حقنا في حقنا
 لانهم جرحوا من على الامام معاذته وتعاونهم المستأمنون فليس له يقتلهم في حقنا
 متعين الا انهم من الاتصال فلا يبين احد ما على الاخرى فان عجز عن معونها فاعلى عجزها الاخرى
 التي هي قرب الاخرى لا يجوز من قاتلها في الطاعة لم يجرى الاخرى في قتالهم مدبرها اي بدعواها
 في الطاعة لاها باستعانتها بما سارت في امانه فان استأنا بغيرهم فيهم والاشارة المشهورة منها اليه
 الاخرى من قاتلها فاعلى عجزها في الاخرى في قتالهم مدبرها فان استأنا بغيرهم فيهم والاشارة المشهورة منها اليه
 اما وانهم جرحوا في قتالهم مدبرها في الاخرى في قتالهم مدبرها فان استأنا بغيرهم فيهم والاشارة المشهورة منها اليه
 قتالهم او جرحهم في حقنا وان عجز عن القتال مع الامام وشركه في قتالهم مدبرها وان عجزوا في

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

على انه لا يصح امانه لم ينفذ الماسن بل يجوز اعتياله اذ لا امان له فان ما لم يمسس
ان من فلا امان ولا اعتياله فيلحق الماسن من اعتبار سبغة الامان هي
اذا دخل الكفار بلادنا لم يمسس امانهم ولا اهلها ولا اموالهم ولا عيولهم ولا عيالهم
لحق اذ انهم لم يمسس امانهم ولا اهلها ولا اموالهم ولا عيولهم ولا عيالهم
لها امان فان سبغهم في الماسن ولا يعتياله وكذا اوسع مسلما يقول من دخل بلادهم
لم يمسسهم ولا يعتياله وان غلبوا في الدخول لم يمسسهم ولا يعتياله وكذا يعتياله
اي الدخول لها امان ان ياتي الدخول لها من غير ان ياتي الدخول لها من غير
امن جاري وان سبغهم لا يصح من الاحاد ومدة اي الامان ان اطلق في ايامهم
في الهدنة هذا كما قاله الادريجي مستثنى من ظهور الامان في الهدنة لان باقية اوسع
من الاحاد خطا لها ومدة اي ايامها اي بطل العتد فيه خطا اي لا يفي عدها فترى
الصفقة وما اراد ان يمسس المتوط نظر الامان كهيبة الهدنة قاله الادريجي ومحل التقييد
هذه في الرجال اما النساء فلا يخفى انه لا يحتاج اليهن لتقييد مدة ونقل عن بعض الافرنجية
قال وانما من الرجال من السنة ليلما يترك الجهاد والحركة ليست من اهله ويبلغ بعد ما اي الامان
اشهر الماسن من اجل امان مختص بالخدمة او من شرط الامان ان لا يتضرر به المسلمون مع ذلك
يجوز ان يمسسهم لان دخولهم في امانه انما هو من دون ظهور المصلحة وبه صرح
الاسكن في غالب القاصي قال اصحابنا فانما هو بالمصلحة في المصلحة وهو الارح نظر اذ الكفار
وتنفسه وانما في سبغهم اي الامان لا يدخلون من قديم لنا وان استعرا حياة منهم لانه لا ضرر
من قتلهم ولا امانهم في السبغ اي الاستعارة الحياتة منهم لان المهادنة تبيح ذلك فان الاحاد او
مسلح ثب امر من دار الكفر بلا دار الاسلام واستلحق فان عجز عن المهادنة قوله تعالى
الذين يتوفاهم الحبكة ظالمى انفسهم الاية ولخري داود وغيره انما يريدون بسلامة عيولهم بين اهلهم
المشركين سواء الرجل والمرأة وان لم يجدوا ما وكذا يكون اهلهم حقا بلدة من بلاد الاسلام ولم يمسس
منه ولم يقدور على اهلها به بل يمسسهم من اهلهم من نقله الادريجي وغيره من صاحب المعتد ونقله الادريجي
عن البغوي ايضا واستثنى البلقيني من ذلك ما اذا كان في اقامته مسلح فحظر له الاقامة فان لم
يستطع الخروج فهو معتد لان يستلحق فان وقع البلد قبل ان يهاجر سقط عنه الخروج صرح به الاصل
وان قدس على اهلها ويندكونه مطاعا في قومه او لان عيشته تهمجهم ولم يمسس فتنه فيه سبغ
لانه حاكم لا يملك بولدهم او بولهم او بولهم ولا يملك بولهم ولا يملك بولهم ولا يملك بولهم
يولد له سبغية يملكه لان عيشته تهمجهم سبغها اهلها دينه لان عيشته تهمجهم سبغها
له ان يهاجر بل الافضل ان يقيم ثم فان قدس على الاعتراف والامتناع به دار الحرب مع كونه قادرا
على اهلها دينه ولم يمسس فتنه فيه حرم اي اهلهم من لان موضعهم دار اسلام فلوها جسد
اسباب دار حرب نعم ان يمسس المسلمين فخير من الافضل ان يهاجر تاله الما ورد في كلامهم
على الا قدس والافضل على الاسير ولو لم يقدور على اهلها دينه الحرب ان قدس عليه
لمحوله به من قهر الاسير وصف الاصل الاسير بالمقتول بان طيقته لا لاخراج اسير

مقتول

بغير تقييد يقدور قهره على اهلها دينه هو ما ذكره المصنف في شرح الارشاد كالقول
وغيره وقال الادريجي انه قياس ما مر في الجمع كنه قال فله سواء انك اهلها دينه امر لا وقتله
عن نصيب الامان فان لا امان ولا شرط له اعتياله قتلها وسبها واحدا لئلا اذ لا امان
وان لا امان ولا شرط له اعتياله قتلها وسبها واحدا لئلا اذ لا امان
يؤمنه كما نص عليه في الارشاد فان امانك ولا امان لنا عليك ولو تبعه قهر بعد خروجه
فله قصدهم وقتلهم في الذبح بكل حال ذكره الاصل والاطنوه بشرط ان لا يخرج عنهم وطلوه
بكرها على ذلك ولو اطلق وجوبا ان لم تكن اهلها دينه وتزور اولا بالشرط واليه لا يرجع
له الاقامة حيث حرمت في المعتد وان اعتد بيمينه في ايامهم ولو كان خطا في الملاءمة
مخروجه لان اعتقاد بيمينه وان كان شرط بان قالوا لا نطلقك حتى اخلصت انك لا تقرب مكانا
فله ان يمسسهم بكمهم لم يمسس لانهم يمسس الكراهة وقوله من زيادته بالشرط لاحاجة اليه
بل قد يمسسهم خلاف المراد وهو ان يمسسهم في ايامهم لانهم امانهم انوه وعند مخرج
اعتد المسلم وجب عليه ولو اقامهم عليه ولا يمسسهم لانهم لم يمسسهم في ايامهم
الذي كان يمسسهم بخلاف المعتد اذا اذعه شخص من العاصب ليرد عليه ما ملكه فانه يمسس
لانه كان مضمونا على العاصب فادى حكمة وتبرج عدم العاصب من زيادته وان المخرج لهم
قبل خروجه ما لا قبل وهو مختار لا مكره وان يمسسهم بعد مخرجهم ليدار الاسلام ويروى عليه
العود اليهم واستحب له لو اقام في الملة الذي اقره المعتد والشرط في الملاءمة الا ان اقام
لم يجب لانه انما يريد من قاله الرويان وغيره والملاءمة الميعود اليهم خط لا يكون له الا انهم
ما عود يمسسهم في ايامهم وروى عن ابن عباس قال لا يمسسهم في ايامهم عداة الاسلام
اشترى منهم الاسير شيئا يبعث اليهم منه او اقترض فان كان مختارا لزمه الوفا او مكرها
فالمذهب ان العتد باطل ويجب رد العبيد كقولهم صلى الله عليه وسلم على المشرك ان يوفى
بشرطه في بيعه على قالوا عند هذا والبعض الثابت ان المالك فقال نعم نحو كالمكرها وان يمسسهم
شك في بيعه بيا عده وروى عنه البهري فصرح لولا ان اي مسلم ولا يمسسهم في ايامهم او جود
شرطه لان الامانة اي اذ لا يعين المسلمون المسلم ولا الكفار الكافر في القضا القضا وبشر
شرطه كمن كان عدوا لاجابة ما قد قتل الكافر المسلم او ولي احد منهم ما او اهل الكافر كذا
جوز ان لان الامان كان في القضا القضا وتواقتني وان شرط ان لا يتضرر من القضا ويجب
الوفاء بالشرط كذا ذكره الاصل وان شرط الامان في قوله الله عز وجل وجوب من المسلم
عنه فتنه ليقبله او من اي اشتهه الكافر فتنه من قتله وقتلناه وان عتد في الشرط
ككسبه من امانه لقتله لان بشرط الاداء وانقطاع القضا في الثانية ولو شرط له فكيف
من قتله فهو شرط باطل لما فيه من الضرر وعن بعض اهل الامان وجان ذكره الاصل
وان امانه ما عدا ما عدا قتلها وقلنا ان امانهم له بان استشهدوا او لم يستشهدوا
كمن لم يمسسهم بخلاف ما اذا لم يمسسهم فلم يستشهدوا وعل من كلامه لا لا يجوز قتلها دون
ما ذكره على ان امانا بالشرط وبالعادة كاصح من الاصل لان المبادرة عظيمة الوقوع ولا يتم
الامان لمن على احد منهما من غير قهره اما اذ لم يشرط عدو لاجابة ولم يمسس عدو فليجوز

وان سلم اولاد رساله ولو في يد اي ولي يتي وعينه وهدية سدي فلا يتعرض له سوا
 كان معه كتاب امر لان الظاهر من حال الرعي انه لا يعمل دارنا بغير امان فقلوه موافق للظاهر
 كتاب الرعي و هذا اذا ادعي ذلك قيل ان يصير عدنا اسير والامر يصدق الاجينة وان
 انكم طلب احتياطاً وذكر عليكم من دخل لسباع كتاب امه او امان من زيادته **الذي المظلم**
المعنى قد لا يشر ما فيه عمل ويطرح وحيثه وكونه كتاباً او غير مما ياتي في كلامه **مطلق**
 جوده لا للمحقن الدم وهو محتون وطرا به اي الجنون في انا العاصر على الصدقة له كنه فيه
 وسياتي حكمه **لو قطع جتونه** نفع من امنه **انك** يكون يوم او يومين فاذا لم ينم اذنته عاملاً
 فاكثر اخذت منه الحرية اعتباراً للارائه المنفردة بالارائه للخصه اما اذا لم تكن التلخيص فالظاهر
 انه يجري عليه احكام الجنون **لا ان ليس** اي من جتونه **نما** من غير متوقع منه الجدية وكذا
 لا ان ليس من الافاقه بغير امانه **واو** من لم عرصه عقد ولا امان **طه** جوده **نه** فلا يقبل
 تقبلاً حكم الجنون خلاف ما لو رساله الله **ولا من يد** **طاسي** ويرفق معصاً او مكاناً لما هو
 وقد كتب عمر بن عبد الله عن يلى امر الاجناد ان لا تاجروا الجزية من النساء والسيان روى
 اليهقي باسناد صحيح وروى ابو داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم لما وجد معاه الذي بين
 امره انواخذ من كل حال دينار وروى الاخرين على عهده ولان العدم مال والمال لا حرية
 فيه ولا حرية عليه سية ويقارن البعض من قطع جتونه بان الجنون والافاقه لم
 اعتباره وقت واحد بخلافه **هنا ان يلع** **السي** **ه** حق العبد وطلبنا منه الجزية فامتنع **ولم**
يد **طالغ** **المال** سوا اعتقه مسلم اوردى **وان يد** **طالغ** **كف** **مقدار** **وسعد** **لو كان كل**
منها **ندا** **طالغ** **في عقد** **طالغ** **او** **عقد** **كان** **قاله** **قد** **ارمت** **هذا** **عني** **وعن** **ابن** **دا** **طالغ** **او**
عدي **اذا** **عقرو** **او** **لم** **كف** **ذلك** **معتد** **له** **عند** **مستأنف** **سأ** **وكيف** **ولا** **انقطاع** **التبعية**
بالكتاب **ولو** **حوب** **من** **به** **اخرى** **وتقدم** **ان** **اعطاها** **في** **الآية** **عني** **التزامها** **وتعمل** **الام** **بها**
اي **النازع** **والمشروع** **بال** **السهل** **عليه** **اخذ** **الجزية** **وستوفي** **المال** **للمكسر** **وهو** **ما** **زاد** **النازع** **في**
بقية **العمر** **الذي** **انفق** **الكامل** **في** **اشيائه** **ان** **رسمي** **النازع** **بذلك** **او** **بغيره** **في** **القول** **الذي**
ما **خبر** **ما** **زاد** **كل** **اثنين** **عند** **ما** **حواله** **ويبلغ** **الصبي** **سبها** **تعتد** **لنفسه** **هو** **او** **ولده**
اكثر **من** **دينار** **يجمع** **لان** **الحقن** **تكن** **بدينار** **يد** **ما** **رسم** **لان** **في** **الصلوة** **عني** **الدم**
ما **اختر** **السيرة** **الحا** **لدا** **في** **الحا** **لما** **من** **لم** **سعد** **لما** **لان** **الجزية** **عامة** **لا** **يطلق** **نفسه** **وان** **سالم**
السعد **من** **القصاص** **او** **اخرى** **على** **مقتضى** **ان** **من** **الدم** **يد** **لم** **منع** **اي** **للسعد** **ولا** **لا** **يشر** **به** **الطاهر**
في **الخصصة** **حين** **قال** **صيانة** **لوجهه** **والفرق** **بينه** **وبين** **سعد** **لم** **عقد** **الجزية** **ما** **كأن** **من**
دينار **صوت** **الدم** **قد** **نقل** **عنه** **بالدسار** **وصوت** **الروح** **لا** **يعمل** **في** **هذه** **الازالة** **وتعد**
الدم **في** **الزاد** **وصلى** **طلعا** **على** **ما** **يدل** **من** **به** **والامور** **عليه** **اما** **في** **المر** **ان** **طاهر** **وامانة**
ان **غير** **فلا** **يشترط** **انها** **ان** **يصلها** **الامانة** **بالجزية** **عليها** **فان** **ربانية** **في** **طها** **هي** **هبة** **لا** **للمر**
الافاقه **لا** **يصل** **عما** **ياقي** **وصرح** **بما** **اوصل** **هنا** **ومشترط** **عليها** **الفرز** **والاحكام** **وذكر** **الحق** **لحق**
ما **اشرط** **ان** **الفرز** **عليه** **من** **زيادته** **وتشر** **الموازاة** **ان** **طال** **دارنا** **بالمال** **وغيره** **كطرا** **امان**
الصبي **نحوه** **ولا** **ما** **عقله** **في** **ما** **بالكتاب** **ان** **الفرز** **من** **عقل** **واستزنا** **في** **غيرها** **مطلوب** **على**

[illegible]

دارنا لا امان وغره وهذا علم فامروا بان الخشي المعقولة الجزية ذكرها طائفة من جزيرة المد
الماضية علانية نفس الامر على ما هو على حالي دارنا وبقي مدة ثم المخلصا عليه لانخذ
منه شيئا لما معني كما مر اذ لم يعتقد له الجزية وان حاصرنا قلعة مثلا اي اهلها فندم
الجزية عن التسا دون الرجال لم يصالحهم فان صالحناهم على ذلك فالصل باطل فاعلم ان
الانسان يظلمون الصنف بالجزية فيقولون نعتقد لمن لا يملك عقدا على حياطة النفس من
الرق كاعتناج الرجال الصيانة عن القتل فعليه بشرط عليهم التزام الاحكام ولا
يستقرن ولا يمل من المال في الجزية فانه قد لها جاهات طرورها جرت عليهم لان
دفعها على اعتقادها واجبة وان على اهل الارض الا ان لا يلزم من قبولها
ان هبة من ربا قبض بالاذن والصرح بالاذن من ربا وتدوير ولا يعتقد له
عس من الجزية لوخذ لفتح الحرب ولا حرب بين فان عقدهن لم يتعرض لمن حتى
الي القلعة فاذا اتقها ساهن والظاهر الاول فاسرى لاصل والقول متفق على
انه لا يقبل منهن جزية ولا يوجد اخذ الزام فان كانت لهم في القلعة جمل وبذلك
يلزم وعس من القتل وغيره فانه في الاصل وكذا الملقه ملقون وقصه الامام
والغزالي ما اذا كن من اهلهم وهو حسن فصرح بدخل في عقد الذمة لكافر المالك
معي ليد وكذا زوجة وفضل ويحتمون له وما رما يتحقق وان لم يشترط دخولهم عتادا
على قربة الخاف لان صاحب الاريا من اذ لم يامن عليها فذلك الجزية انما هو لعصاة في
الانها وعلما من اهل شيئا غير ائمة والخزير وعرفها الضمان وسياق انه لا هو الا ان
الجزية والخزير اذا اظهرها كذا يدخل فيه من الشدة ودخولهم في سائر احوال
ونفاذها في من قرا به وعرفه فوصافه بخلاف من لم يشترط دخولهم فليس له ان
يستخرج من شأهم لانه يخرج عن الضمان واستشكل صاحب الوافي ذلك بان اذ كان الاحتياج
انما يحصل بالشرط فلا تصيد بالاقارب وخوفهم قال ولعلم ارادوا بالشرط ان يقول بشرط
دخول اتباع في العقد ولا يصح وهو الظاهر والافيد احتمال انتهى فقله عن الزركلي
واقره فصرح فوصافه على ان يورده الجزية من مالهم عن ما يجب اليهم من التنا
والصيان والمجانين سوى ما يورده عن انفسهم جاز وكانهم قبلوا الجزية كقصة خلاف
ما رما صاحبهم على ان يوردها من مال المدكرين الا النساء فان ان اذن في ضم وكا
عنه وفي ذلك لها ماسر فصرح لا يعتقد الجزية لليهودي او نصراني ولا كفا لسانه
او يورده الله عليه على اخذ الجزية من الجوس وقاله سنواهم سنة اهل الكتاب
لان لم شبهه كتاب والاطراف ان كان لم كتاب فرفع وكذا من زعم انك تباع التمسك ايم
يا يورده اي يورده داود وصحفه وعرفها وورده هو ايمه تسكهم بذلك فانها تعتقد في ايم
حسرت ويحتمون وسألتهم لاطراف لانية ولاها تعتقد الجوس على الاختلاف في اصل كتابهم
لهو لا او لا كما عرفت باخ هو لا وسألتهم عرفان من الجوس كاهن معلوم ومصلحة واما
حرما وحل عقد الجزية علما بالاحتياط فاما غير المدكرين من لا كتاب له ولا شبهة
كتاب كعبدة الاثنان والمليكة والشس فلا تعتقد لهم الجزية فصرح لا تعتقد ايضا

في اصل العلم اليهود والنصارى في الاصل والنفس والوجود المنة في ذلك لا بعد السج له ولي
يحيى اي شريعتة تعتقد او لا من فهو او تصير في النفس فريته او معه ولا بعد التبدل
فيه وان عتقوا لم يبدل منه تعظيلا لحقن الدم ولا هم اهل كتاب ولا هم وان برلوا فصولهم انه
بقي في مالهم ولا يخط التمسك به من شدة كتاب الجوس ولا يعتقد لادوم فهو
او يصر بعد النسخ بشرعية يمين او يورده بعد قبضة عيسى كما بهم لانهم تسكوا بدين بطل
وسقطت فيبطلنه وان عتقوا في ذلك فهو في ذلك ان قيل النسخ او بعده او في الجزية تعظيلا لحقن
الدم الجوس ويد عتق الصلابة في ضار في الحرب وعتق لمن يولد من كافي ووثق وان كان
الكتابي امة تعظيلا لحقن الدم لان شدة الكتابي موجودة وفيه المناجاة والذبيحة عليها
القرم احتياطا لافسوس مخاف شدة الضرر والفسوس صاحب من الشراكا ان النابوس صاحب
من جبر فصرح لا تعتقد الجزية للصائبة والسائرة ان لا يكون اليهود والنصارى في اهل القوم
في اصولهم وبهم ولا لافلا تعتقد فهو كذا فصرح في احوالهم وان عتقوا فادعوا
او جبر التمسك تبعا لتسك اياهم كتاب في النسخ والعدل الانسب ماسر ولو بعد التمسك
سعدا المدعين دون غيرهم وعرفهم الجزية لان ذمتهم لا يورث الامم منهم والنسخ يورث
النسخ من يورده على الروضة فان عتق بعد لان ولو منهم بن اسم منهم اثنان والظهر عدلها
يكذبهم بان كان قد شرط في العهد فاصح ان كان ذمتها على المهر الا بان لم يشترط ذلك واما
اصدعها وهو قضية كاهن التمدب والوسيط وضرعها فقلها لادري وغيره من النسخ وقال
الامام لنا الظاهر كذا في تسليم عليها وانما بالار يفتنون بالامان فصرح عا د ا و
نصراني على الامان كما مر في مواضع الكتاب في الظاهر اي المتولين من ايمهم التمسك في تصديق
وكذا ان ايمهم او فيه فصرح الجزية على ايمهم لانه تعتقد له علة التصديق في ايمهم
حدث بعد التمسك في الجزية على شدة حرره ومن واجبه والاهب واعني وفقره في مكتب
دومن اهل خير لانها كاجرة الدار والافا تخذ لحقن الدم ما قبل من عليها ربي الله عنه كتب
لاهل خير تحابا باسقاطها عنهم قال ابن عزير لم يقتله احد من المسلمين كتاب الفقير في
صورته ان يصرها الزك اربع النان القاف فصرح في جميع النصارى ولو يمين الانامة في ايمهم
سكة والمدنية واليهامة وحالها بالجمعة جمع خلاف اي قراها في الظاهر ووج وعبره كذا الذي
الهدد فيه اي في الجان سوا قاصدا في جزية ام لا لشرية ولما روى البيهقي عن ابي عباد
من الجراح ان ما علم به النبي صلى الله عليه وسلم اعرضوا لليهود من ابحار وظهر المعصية انهم
الشركين من جزيرة العرب وغيرهم لانهم من اليهود والنصارى من جزيرة العرب والمزاد
في ابحار المستند في يده لان عواصمهم من اوقافهم فيما عدا من اليون وقرا وسي ذلك
حجاز لانهم جز من يمدونها في الانامة في سواهم وسوا حلة السكون خلاف غير المسكون
على ما اقتضاه التقييد بالسكون في كتاب الادري والوركي التقييد به تبعه في الشك
والبعوي والصواب حدة في الشرح الصغير وغيره تبعا لفسوس الشافعي في ان لا يافر
ما يحرمه من المنع من الاقامة بالطرق المنددة والبعوي فاقيد بذلك باعتبار الغالب في ذلك

منه القسط جيز قال اليلقي وهو الجاري على القواعد لكن في الامور على اخذه
للموت **وعلمهم** الجزيه من **لاوي** وضاق ماله عنهما **سوي** بينهما لان الجزيه ليست بجزء
حتى تكون كالمزكوة ولان المثلث بها حق الاذي من حصة اخاه مرة وليس الاضطرار **فصل**
هذا علم من علمه ولا تؤخذ في انشا الحول بالقسط **فصل** وان اقربا يولد من جزيه **استحقاقها**
اشترط ضيافته من غير ان يكون لها من اهل البيت لا يملكها لانها تكرر فلا تسقط للغير
القيام بها والاصل في اشتراطها ما رواه البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صالح اهل بيته على ثمانية
دينار وما زاد ثمانية رجل وعلى ضيافته من غيرهم من المسلمين وروي الشيخان خبر الضيافة
ثلاثة ايام **وعلمهم** في العدة **او الضيافة** اي قد هي في الحول كاية يوم فيه **ومدة** الايام كثر
او ثلاثة يستحق الغرض **لا يزيد** مدتها اي لا يذهب زيارتها **على الثلاث** للغير السابق ولان
في الزيادة على مشقة فان وقع توافق على زيادة حان كاصح به الامام في نقله في الدعا
عن الاصحاب انه يشترط عليهم تزويد الضيف كتابة يومه وليلة **وسن** هو عدد الضيفان
فصل **وعلمهم** في الزيادة **او الضيافة** اي قد هي في الحول كاية يوم فيه **ومدة** الايام كثر
او ثلاثة يستحق الغرض **لا يزيد** مدتها اي لا يذهب زيارتها **على الثلاث** للغير السابق ولان
في الزيادة على مشقة فان وقع توافق على زيادة حان كاصح به الامام في نقله في الدعا
عن الاصحاب انه يشترط عليهم تزويد الضيف كتابة يومه وليلة **وسن** هو عدد الضيفان
فصل **وعلمهم** في الزيادة **او الضيافة** اي قد هي في الحول كاية يوم فيه **ومدة** الايام كثر
او ثلاثة يستحق الغرض **لا يزيد** مدتها اي لا يذهب زيارتها **على الثلاث** للغير السابق ولان
في الزيادة على مشقة فان وقع توافق على زيادة حان كاصح به الامام في نقله في الدعا
عن الاصحاب انه يشترط عليهم تزويد الضيف كتابة يومه وليلة **وسن** هو عدد الضيفان

لهم **وعلمهم** الجزيه من **لاوي** وضاق ماله عنهما **سوي** بينهما لان الجزيه ليست بجزء
حتى تكون كالمزكوة ولان المثلث بها حق الاذي من حصة اخاه مرة وليس الاضطرار **فصل**
هذا علم من علمه ولا تؤخذ في انشا الحول بالقسط **فصل** وان اقربا يولد من جزيه **استحقاقها**
اشترط ضيافته من غير ان يكون لها من اهل البيت لا يملكها لانها تكرر فلا تسقط للغير
القيام بها والاصل في اشتراطها ما رواه البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صالح اهل بيته على ثمانية
دينار وما زاد ثمانية رجل وعلى ضيافته من غيرهم من المسلمين وروي الشيخان خبر الضيافة
ثلاثة ايام **وعلمهم** في العدة **او الضيافة** اي قد هي في الحول كاية يوم فيه **ومدة** الايام كثر
او ثلاثة يستحق الغرض **لا يزيد** مدتها اي لا يذهب زيارتها **على الثلاث** للغير السابق ولان
في الزيادة على مشقة فان وقع توافق على زيادة حان كاصح به الامام في نقله في الدعا
عن الاصحاب انه يشترط عليهم تزويد الضيف كتابة يومه وليلة **وسن** هو عدد الضيفان
فصل **وعلمهم** في الزيادة **او الضيافة** اي قد هي في الحول كاية يوم فيه **ومدة** الايام كثر
او ثلاثة يستحق الغرض **لا يزيد** مدتها اي لا يذهب زيارتها **على الثلاث** للغير السابق ولان
في الزيادة على مشقة فان وقع توافق على زيادة حان كاصح به الامام في نقله في الدعا
عن الاصحاب انه يشترط عليهم تزويد الضيف كتابة يومه وليلة **وسن** هو عدد الضيفان
فصل **وعلمهم** في الزيادة **او الضيافة** اي قد هي في الحول كاية يوم فيه **ومدة** الايام كثر
او ثلاثة يستحق الغرض **لا يزيد** مدتها اي لا يذهب زيارتها **على الثلاث** للغير السابق ولان
في الزيادة على مشقة فان وقع توافق على زيادة حان كاصح به الامام في نقله في الدعا
عن الاصحاب انه يشترط عليهم تزويد الضيف كتابة يومه وليلة **وسن** هو عدد الضيفان

البرق

19

[illegible]

على المبادر لاها الطالب فالمحاطة ان ينشر طية العتدان المتامل من رادت اصابتها على اصابع
صاحبه خمسة مثلامن عدد معلوم كعشرين فان استويا اصابة خمسة او اقل او اكثر او ايتوا
وزاد احداهما على اقلها من المتامل فاضل وان زادها على المتامل ولو زادت اصابة احداهما
على اصابة الاخر خمسة قبل تمام الرمي فزاد تمامه لئلا ان يصيب الاخر فيما بقي مما عزم به
زيادة ذلك عن كونها خمسة نعم ان لم يرمح بالتمام الدرع من نفسه كالورمي احداهما في المثال عشر
فما صاها ورمي الاخر خمسة عشر فاصابها خمسة فلا يلزم تمام الرمي كاصاب لعدد وفائدة
فان لو اصاب في خمسة الباقية لم يخرج المتامل عن قوته زاد عليه خمسة والمادة ان ينشر
في العتدان يسبق احدهما على اصابة خمسة مثلامن عشر من قال في الاصل مع استويا
في العدد المرمي فان اصاب احدهما خمسة فلا تامل وان اصاب احدهما خمسة من عشر من رمي
الاخر تسعة عشر فاصاب اربعة فلا تامل بل لابد ان يتم العشرين لئلا ان يبيد الباقي فلا
يكون الاول ناضلا قال في الاصل وقولنا مع استويا في العدد المرمي به اعتبار من
هذه لان الاول حركته لم يستويا بعد فان اصاب الاخر من التسعة عشر خلافة لم يتم العشرين
وصار مستويا لياسه من المساواة مع الاستويا في رمي عشرين والشرع في هذا من رادته
وقد بين ان عدد الارشاق يقع الحصة جمع رشتي لفتح الراوي الرمي واما تكرارها في التوبة
من الرمي يجري بين الرابين بينهما سهمان والتمسك بالتمسك كات او ساء لا يكون للعد ضبط والاركان
في المناقشة كالميدان في المسابقة وتتمسك على اصابة رمية واحدة وشرطا للمحافظة للرب
فيما حاش وان كان قد تحقق في المرة الواحدة اصابة الاخر دون المحاذق والرمي من
احدهما في غير التوبة المستحقة له لا ع ولا يجري ذلكا تفاهما فلا تلزم الزيادة له ان
اصابه ولا عليه ان اخطا وان عتدا على عدة كثر على ان يرمي كل منهما كل يوم مرة كذا
ومشنة كذا وجب عليها التوبة كذا لان انفرقا كل يوم حتى يستوفيا المشروط فيه
الا لعارض مرض او سجن عاصفة ونحوها فلا يجب لو فاق قطعان الرمي في جميع ايام
فلا بد ان ايد بتركه الاوقفا لطهارة الصلاة والاك ونحو هذه الاوقات تقع حيلة
كاي في الاجارة ولو اطلقا لم يميننا وطيفة كل يوم حيا في الايام قول اصله فكل ذلك الحكم
اي يدعيان الرمي في هذه الاوقات ويجوز لهما التردد في الرمي بالترخي وتعدر معروض
عاصفة ومرض ونحو الاخر ومع خفيين وصف لم يمتد من زياد تدوان غرب الشمس
ولقي عليها شرمين وطيفة الرمي لم يربها للعادة وان شرط اوبى اي الباقي عليها لما
رغم وان قدره بغير شرمه ولا بان لم يكن قرينة شلا يفي شرمها ان وجدها بغيرها
من العتدان لم يجد اها ذكر لورم الرمي لئلا والرمي من العتدان زياد تدوان بشرط
موتها خلافت المتساوتين بمران الرمي من مسا لهما اذا رماهما الشبه السبب
بالخطي وبشرط تعيين الابدان في رماهما الرمي فان لم يميننا فسد العقد لان الاخر من
تختلف بالبداء والرواء يتناضون فيها تناضاهما راسه حصة ان المبدئي بالرمي عند الرمي
دعا لاختلافه وهو على ابتداء النشاط تكون اصابته اقرب واذا كان كذلك تار العقد اها
وتوبه احداهما في توبة له تار من الثاني في الاخرى وتوسط تقديمه اجملا لم يزل

حاش

مبين

مبين على الماهلة ويستحق طلب فرضين متقابلين يكون من عتدا احدهما على الاخر
بالعكس بان يكون على الاخر يلتقطون السهام ويرون على الاول الا انهم بذلك لا يعتدون
على الذهاب والاياب ولا تطول المدة الشرط الخامس تعيين الزمان في تعيينه في العتد
لان المقصود معرفة عددهم ولا يعرف الا بتعيينه ويستلزم للحرب رعيه اي كير عين
اصحابه ويتوكل منهم في العتد لئلا يعتدون عليهم فلا يجوز رعيه واحد للرمي كالاعتدون ان يتوكل واحد
في طرفي البيع ولا يجوز ان يعتدا قبل التعيين وطريق التعيين الاختيار كاقا وسجنا هذا
واحد في اهل واحد وهكذا لئلا يرمح ولا يجوز ان يختارا عتدا احدهما اصحابه لولا لانه لا
يؤمن ان يستوعب لحدائق لان عينهم بالفرقة لانهما قد جمع احدهما في جانب ففوت مقتضى
المناضلة ولهذا لو قتال احدهما انا اختار لحدائق واعلى السبق للمعركة واخذ السبق لمر
يجوز لان الفرقة لا تدخل في العتد ولهذا لا يجوز المناضلة على التعيين من خرجت
الفرقة عليهم نعم ان رضيا عن اخرجه الفرقة وعقدا عليه فيجب ان يخرج كاشه الرامي
قال في الاصل ونسب الاخر على انها لو تاملت على ان يختار كل واحد ثلاثة ولم يسم لغيره
وانه بشرط ان يعرف كل واحد من رمي معه بان يكون حاضرا او غايبا يعرفه قال القاض
ابو القليب ونظيره انه يكفي معرفة الرمي من ولا يعتد ان يعرف الاصحاب بعضهم بعضا
واخذ احد الرمي من الرمي كات على احد الرمي به ولا يعتد من واحد من هؤلاء واحد
من هؤلاء غير رعيه الرعيين وهذا التصريح من زيادته والذي في الاصل بدله ولا يجوز ان
يشرطا ان يقتد من هذا الحرب فلا بد من قتاله من الحرب الاخر فلا بد من قتاله لانه تميز
الحرب اليه رعيه وليس للاخر مشاركة فيه فسدع لو ادخلها الرمي رعيه
لكنه جسد الرمي قال جلالة فان بان غير حاد في الرمي في حصة العدو غير اصابة لطل العتد
فيه كات استاجر بكتنا بقرجان غير كات ويطلق في قتاله من الحرب الاخر كات اذا اطل البيع
في بعض المبيع سقط قسطة من الثمن لا في المبيع على ان يترك الصفقة كايه سائر العتد والكل
من الحزبين المتساويين الصفقة عليها بغير اختيارها فان اجاز والعين وان عوانية
تعد من مجمل في قتاله من الحرب الاخر قسم العتد لثقتة رماضيه وان فوق ما عتد فلا
يعد الاخرين اي الحرب الاخر لو تامل عتدا لا يعرف كل واحد منهما الاخر من رماضيه بكتنا
على العتد لتعيين قوات الشرط والتصرح بالترجيح من زيادته ولو تساوى كل واحد في الاشارة
بعتي تساوي فيها وفي عدد الاصابة الحزبان واختلف عدد الحزبين لم يخرج لان المقصود معرفة
عددهم ولا يحصل التساوي اذ بدونه عتدا ان يكون فضل المتاملين كثره العدد
لا المصدق لتساوي الحزبين بشرط فغير ان يكون احدهما ثلاثة والاخر اربعة والتصرح بالترجيح
من زيادته ونقله الرامي في الشرح الصغير عن الاكرين وبشرط ان يضم عليهم عدد الاركان
المساوي قسما صحيحا فان اختلفا في الشرط ان يكون للعد الارشاق على اصحابه او كات
يرمي جميع الرميين وكلاهما اجملا لرميهم وبورمان الما للمعركة بالاد من رماضيه او بالرمية
معها كات صرح به الاصل اي توزع اية عتدا من اصحابه على عد الرمي وكذا ان يتم السبق
افضل احد الحزبين على عدد الرمي من اعداد الاصابة ككشاد وقع في المباح كاسله لا يشرط

استدل بك مقصود ومصدق حيث لا يرى تدل على قصده اليقين التي خلقها ان قاله
لم قصد هو لا يصح قتلهم في الطلاق والعناق والاملا لا تتعلق حتى الفريسة ولان الما
جرت باخر الفاظ اليقين لا قصد خلا هذه الثلاثة تدعوها فيها على الظاهر لا يصح
فان كان ثم قرينة تدل على قصده اليقين لم يصح قتلهم لو قالوا عروا وتحت الوسم
او انتم اولي الوالت على كذا باسمه او اسألكم واسألكم باسمه لتعلن كذا وقصد بعد اليقين
القصده كان هذا الظاهر لانه السابق والتمتع باعز من زيادته هذا من جهة الخطاب
فقد يشك في صحة هذا انما لا يبرأ الذي في الروضة هذا المقتضى ان لا يبرأ من رغب
ممنزلة ومكره قال الاستنوي ومقتضاه ان المستحل الذي لا كرم تركه يشك في رغب
على تركه وليس كذلك في ان الحلف على تركه والافاقة عليه مكرهان فاذا كان
الامر كذلك في حق نفسه في حق غيره او في كل تكلف قال الاذبحي بخلافه
هذا والذي قاله الاصحاب انه يتوب للخطاب ابراهيم الحالف حيث امكده من عاونه
مسلمة ابراهيم انتهى اما اذا لم يقصد عقد اليقين لنفسه بان قصده بالخطاب او
قصده بالشفاعة او اطلق فليس بشيء لان ذلك ليس من محايها والاطلاق محمول على
الشفاعة ويكره السواء بوجه الله تعالى ورواها ابو داود وصححه لو عتقت الحالف اليقين بان
وغيره صالح باسمه تعالى فاعطوه رواها ابو داود وصححه لو عتقت الحالف اليقين بان
طاعة الله لمعت باللفظ المحلوف عليه لما مر في الطلاق لم يعتد به في التعليل وفيه قصد
لكن المشقة بمجولة فلا يعتد بالرجوع من زيادته وجنوا كماله به في كتاب الطلاق وقوله
اللفظ بالاستئذان وقصد قبل قراغ اليقين والصلح بها فلا يصح فخل بكسبة طيبة
لنكر او عني او نفس كناية الطلاق ويصح بقوله اي لا يشك اليقين باسمه تعالى والطلاق
والعناق كونه ان شاء الله والله لا يخل كذا وانت طالق او انت حر ويا ايها الزوجان
قالوا فلا يخل الا عشرة درهم فاعية لزمه تسعون واذا تفرقه على ايمان ولو على الايمان
فقال ان شاء الله انت طالق عدي جري طلق وغيره قصد استئذانها معها او اطلق
لم ينصا بما عدا ان الشرط المتقدم على المتعاطفات يعود الى الجنب كما لما مر في ما مره
فما هو وما بعده فلا يندفع مع الراد في العطف وكذا في وسط الاستئذان ان
شاء الله تعالى طالق لا يقع المحلوف عليه والتمسك من زيادته فان قال انت طالق ان
شاء الله وعدي حر ويصرف الاستئذان اليها مع فان لم يجره ان في الاول خاصة
فيتم العتي دون الطلاق وقوله والله لا يخل كذا ان لم يشأ الله او الا ان شاء الله كناية
نظيره من الطلاق فلا يعتد بقصده لو قال والله لا يخل اليوم هذه الاشارة بذكره
الا ان يشأ الله دخولي في اليوم او لا يدخل فيه وشأنه بذكره قوله لا يعتد
بتركه الدخول فيه مع شئته لداي للدخول وهو ظاهر ومع الحمل على ان مات او جن او غير
حتى معني اليوم لان المانع من شئته المشقة وقد جعل في قوله لا يخل الا ان يشأ الله
الدخول حيث بالدخول قبل شئته سواء شأريد غيره دخوله او لا ولا يعتد بدخوله بعد
ولا يترك الدخول متى مات او جن او اعي عليه ولم يعلم شئته حيث بالدخول لما مر في التي قبلها

او قال والله لا يدخل الا ان يشأ الله بعد الدخول لم يعتد به حتى يشأ الله الدخول حيث
بالدخول والامن بزيادته ولا يعتد بها ولا يعتد بغيره اصله ولو قال والله لا يدخل الا ان شاء الله ان
لا دخل فلا يعتد به حتى يشأ الله فلا يدخل وان قال والله لا يدخل الا ان شاء الله ان
لو يعتد به حتى يشأ الله فلا يدخل والله لا يدخل بعد ما او لم يعتد به حيث قيل لو
ان لم يعتد به الدخول لم يعرف شئته او لم يشأ الله او ان لا يعتد به الا بالاولى وصرح به
الاصل فلا خلاف اليقين لم يعتد به في الحلف بالزواج لا سبق لسان مكرهه كالتبي
والكعبة وجبريل والعيا بغيره الصحيح ان الله بها كمن تخلفوا باياكم في كل حال
يلتفت باسمه او ليصحت والخبر لا يخلوا باياكم ولا باياتكم ولا يخلوا الا باسمه واول النساء
وابن حبان وصححه قال الامام وثوب الشافعي انشئ ان يكون الحلف بغير الله معصية فيجوز
في المبالغة في التمييز من تركه ولو حلف به لم يعتد به كاصح به الاصل فان اعتد
بشئته كما وفي نسخة ما يحظر الله بان اعتد فيه من التعظيم ما يعتد به في الله تعالى كقولهم
عمل غير الحالم من حلف بغير الله كقوله اذ سبق لسانه اليه بلا قصد فلا كراهة بل هو لغوي عليه
عمل غير العاصين في قصة الاعراب الذي قال لا ازيد على هذا ولا انقص منكم وابيه ان
صدق وان قال ان فعلت كذا فلان اليهودي او يري من الله او من رسوله او من الاسلام
او من الكعبة او فاكور مستحلا الا وفي قوله اسلمه مستحل اي او انا مستحل فله او لبيته او لغيره
ذلك فليست له امر به عن ذكر اسم الله تعالى وصفته ولان المحلوف به امر فلا يعتد
به اليقين كقوله ان فعلت كذا فانا زان او سارق فان قصد به تبيده نفسه عن ذلك
او اطلق كما اقتضاه كلاه والادكار لم يكره كونه ارتكب محرما كاصح به النووي بخلافه
او قصد الرضي فيكون ان فعله كذا في الحلف فان لم يكرهه استحب ذيا في بالزيادة
فيقول لا اله الا الله محمد رسول الله تكن ظاهر غير المعصين من حلف فقال في
خافه باللات والعزى فيلحق لا اله الا الله الاقتصار على لا اله الا الله والنسج
بالاستحباب من زيادته تدوير صرح النووي في كنهه وان يستظهر في بعض ايضا ان يستغفر
من كل ام ذنب ان يتوب منه عبارة الروضة ويستحب ايضا لكل من كذب بكلامه ان يستغفر
الله ويجب التوبة من كل كلام محرم فصل حروف القسم ثلاثة الواو والواو والواو والواو
في شرعها وعرفاد زاد الشيخ ابو حامد والحاجب الالف وسبيل في كناية الاصل الى الوحدة
لواو في التا القوية لا بد لها من الواو والواو من التا كذا ذكره الرافعي في الحديث
على المعز كما لم يقل قول حلف بغيره ولا يخل كذا والواو مختص بالمفرد والواو لا يدخل الا في الله
كقوله الاصل ما قاله الله تعالى في حلفه فادعوا الله ولا تعجلوا بحذر اليقين بان قال
اردت باسمه او والله ثم ابتدأت الاصل بغيره فلا يكون فيشأ لاحتمال خلاف ما لو ارد اليقين
او اطلق وكذا لو قال باسمه بالوحدة لا يخل كذا فانه اراد بغير اليقين بان قال اردت وتوكلت
او استعنت بالله قبل منه والاختلاف قوله ما الله بالثا او باسمه بالثا من تحت اسم الله بالثا
لا يخل كذا كناية فان نوى به اليقين فيمين والاختلاف وجد كونه في شأ في الحائض عذرا اذا
قالت قاله قور او بارجل لم استأثني اليقين في قوله الله في قل والله فقال الله

فصل في معرفة
مقوله



ادعى ان القتل نظر لبقا التهمة وان شهيد ادعى ان المجلس حكم بكذا وان هذا ملك فلان
 عمل لانه لم يشهد على فعل نفسه فان كان القاضي غير ملزم ولا يتقدم له عروفي في انه لا
 يتقدم حكمه بعد وقد رتب على الاثبات وان قال هو قد فعل ولا يتقدم حكمت بطلاق نشأ القريب
 عبارة الاصل او قال علي سبيل الحكم من القربة طو القربى من واجبه بل قوله بلا حجة
 فقد رتب على الاثبات جنيته بخلاف ما لو قاله علي سبيل الاخبار فلا يتقدم قوله كذا امرج
 بل المعروي وهو مقتضى كلام الاصل ويجوز ان يكون محمله لو اسند به بلا حجة بل لا يتقدم
 قال الاذري وما قالوه من قبول قوله ظاهر في القاضي المتقدم مطلقا او في مدعيه ما به
 اما غيرهما فقبول قوله وقد وعدوا سخرت الله تعالى واقسم من قبل من قضاة العصر
 من مستند قضاة الله بوجه ما لا لانه قد بطل ما بين مستند مستندا كاهو كثيرا وغالب
 قال ويشبه ان يكون محل ما ذكر في قربة اهله المحصورون اما في بلد كبير كغزو فلان لا
 تقطع سلطان قوله والى ما قاله بشر نجيب المصنف كاحله بالقرينة وقال العزول للباين
 اعلم انك المالك اياهم قضاييهم فلان نقاد الامن واعلم انك فلان قال العزول قال المعزول
 لكن هل يبرر الامن من جبهه هو ندره كذلك وجهان في تعليق القاضي وجهه ما المنع او
 قال له الامن محرم شيئا وهو لعل انك قد عد الامن لان الاصل عدم الاعطال صحيح وانما
 ادعى انك محرم شيئا فلهذا جاز لانها لا يشهد بان على فعل القاضي فمسألة في قوله محرم
 القاضي كمن ضمن القضاء الصالحين وانما السد هما نعم وانما الشيخ ابو حنيفة وانما
 المنع لان الظاهر من السد وجهه من المالك وصحة القاضي وعزاه المادري التي جمهور المعزول
 واقتضاه كلام الاصل في الباب الذي قال في نظر شخص من العزول وانما بعد السد في وجهه
 من ولا يبرر في الحاشية فقد قصصها بطلان ما ذكر انك قد بطل في كلامه وانما خلاف
 ما لا وعيا انه يغيب ويحرمه احد وقد فعل ذلك ومنه من العزول وكذا لو ادعى عليه رجوع
 انك لا اؤمركا بعد من فلا يثبت اية بشهادة او غيرهما من لا يقتل بشهادة من غير الامن
 في الاخذ المالك كاهو ومنه فان ادعى على المعزول بعد ادعوى عليه جبهة او ان المعزول
 في كونه والاصد جبهة كسائر الاما اذا ادعى عليه جبهة ولو غير البينة على المدعي والباين
 على منكره وقيل بالامن لان امين الشرع فيصان من نفسه عن الخلف والاعتدال بالشرعات
 وهذا معنى الرضا قال الزركشي كغيره وقد اختلف بعضه البوي في جواب السؤال الثاني فانه
 المنصوص من نقله القاضي شرح الروابي وغيره قال وقد قضى عرك مع بقا اهلته ما من المحرم
 فسد وشاع جبره وخيانته فالظاهر انه في قضاة واما بالنظر في على من العزول في
 بعد المحاسبة فقال الامن احد ادعى له في فعله فاعاد انكره فلان لم يعتده وقد علم
 من العزول ومن سائر اهل استحقة وعبارة الاصل في جواب الامن فبق عليه شي فانا احد
 مرة قبل قصد قه المعزول لم يشهد تصديقه في سيرة ما يبرر على آخره فقل هو تصديق
 عينه في مرة الخلفان الظاهر انك فعل ما لا لا يكلف البينة في بطلان او في مرة واما قاله
 انما والحمد لله يعني بيان من على غيره ولم يبرر على استحقة قاله الاذري وهذا التعليل
 في مداد من بعض الاحباب بعد قوله ان الاحكام في استحقة الاجرة كالمحكمين في الوادي

[illegible]

100

4

[illegible]

مكتبة جامعة القاهرة

[illegible][illegible]

المصلحة حجة القرآن لشدة احترامهم وهذا مستخرج من قولهم العيسة صبيغ قاله في الأصل
 وتكونت محال في بعض المذكرات كقطع الرحم وترك الإبراء المعروف على الإطلاق وبشيان
 القرآن وأحرار الحيوان وقد استأثر العرب في في الأحياء بالمثل هذا التوقل في وليست
 الكبار ويصغق فيها وذكرها استأثر في الدنيا وأما خبر العيص من الكبار والإشراك بالله والسر
 وعقوق الوالد من ذل النفس زاد المخاض في الدين الغيوس وتبليد لها وقوله الزور وجرها
 احتبوا السم الموقبات الشراك بالله والسر وقيل النفس التي سرور الله بالحق وأما مال
 اليتيم وكل الرأ واليتيم يوم الرعب وتنفذ الحصنات القافلات الموقبات فحجرات على
 بيان المحتاج إليه من وقت ذكره وقد قال ابن عباس هي بلا السبعين أقرب وسعيد من
 بلا السبعائة أقرب يعني باعتبار صفاتها وأما **الذكر الكبير** هي العيسة العجينة **لحمها**
أذكر بقية الأصل ثم لا يرحم هذا دليل وإنما الذي ذكرناه ما لا يحصى لما ذكره **وهذا**
المفضل الكتاب الذي لا يرحم عدوا وأما مال اليتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبار ولا
 حد فيها وقال الإمام في كل جريمة تود أن تله الكبار من تركها بالدين والمراد بها بقرينة الشاهد
 المذكور غير الكتاب والافتقار إلى التي هي ليدع فإن لا راجع يقول شهادة أهلها ما لم يتركوه
 كما سيأتي يأتيه من **المصلحة** صغرة وهي لا يرب ليس كقول **القرآن** **وخصه** **للمصلحة** **فمنه**
واستأثر بها بخلاف الجان الآخر فخصه بما أعلن به كماله في النكاح وخلاف غير الفاسق فيبغى
 أن تكون غيبته كبيرة وحري عليه المصنف أصله كماله في النوع في أهل العلم وخلاف القرآن كما مر
 على ذلك محل ما مر من كتاب الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القولي
 ويخرج من الأحكام على هذا كبره وهذا التفضل أحسن من الإطلاق صاحب العدة لها صغرة
 وإن نقله عن الأصل داخرة وحري عليه المصنف وقوله واستأثر بها أحسن من قوله الأصل
 والسكوت على أنه قد علمها ولا يستعملها **وكتبه** **لأمر** وقد لا يكون صغرة فلا يكتب
 في غيره يمدح والمراوكن حمله في المباحة فانه جازي لأن قرين لها هو الظاهر المعنى لا الفصح
 كما سيأتي وخرج من الجور والفرار وأوجده أو أوجدها مع الكذب فيصير كبيرة فكذلك مع الضرر
 ليس كبيرة مطلقا ثم قد يكون كبير لا كذب على الأنبياء وقد لا يكون بل الواقع لعريف
 الغير بالظالمية الموجهة لهذا أنه ليس كبيرة مطلقا **والأمر** **في** **حرف** **اللاس** **والمحرم**
وقد **بلا** **شمن** **الإمام** **بلا** **سب** **يقضي** **ذلك** **كما** **مر** **في** **باب** **الشقاق** **وأتم** **كالهم** **جواز** **فيه**
الثلاث **بلا** **سب** **فإن** **الأدري** **وفيه** **نظر** **وكررت** **مضمومات** **وإن** **كان** **مكرر** **جاء** **معا** **والأدري**
من الشرع **فما** **علقت** **صغرة** **والمحرم** **السنة** **وأما** **حده** **وشق** **صبيغ** **المصلحة** **وخرجه**
المس **قال** **الأدري** **في** **الم** **من** **عده** **هذه** **الثلاث** **من** **الصغار** **لأصحاب** **العدة** **والأشياء** **المصلحة**
لغني **أما** **من** **الكبار** **وحسن** **من** **شأن** **الأناس** **وأن** **خال** **الحسين** **وأن** **عده** **وأن** **الأناس**
حلت **فحسب** **المسجد** **والأدري** **وإن** **لم** **يعلم** **الغيب** **للعيمان** **له** **كبره** **وبتلك** **في** **هذا** **البيان**
ويعلم **عدم** **العلم** **محل** **الطلاق** **المجوع** **الكره** **فيه** **أدخالهم** **المسجد** **والأدري** **في** **خرجه** **أدخالهم**
أدخالهم **من** **جواز** **أدخالهم** **المسجد** **المراو** **لعمومهم** **وأما** **وهم** **ويطوفونهم** **أدلالهم** **من**
جواز **الأدخال** **حاجة** **العبادة** **المراو** **لغير** **حاجة** **وأما** **من** **في** **قوله** **مكرر** **فمنه** **قد**

ولا تقبل الا بغير مال وفارق شهادة بالجرم بان المرح سب الموت الناقل للحق اليه بخلاف
المالك ولا تقبل شهادة الوديع والقرين **بما** اي بالوديعة والمرحون **المودع** والراهن لان
كل منهما يستلزم اليه نفسه **وتقبل** شهادة **تدعيهما** **الفرع** **الاستعانة** **بشهادة** **ولا تقبل** **شهادة**
غاصب **على** **المخسوف** **بما** **المخسوف** **لا** **يجزي** **لنفسه** **وقته** **بمع** **الضمان** **وبؤنة** **الرد** **عنه**
وان **شهد** **له** **به** **بعد** **التوبة** **وارد** **له** **في** **المستحق** **لا** **بعد** **التأجيل** **له** **قبل** **شهادته**
لا تنفع التهمة بخلاف ما بعد التفتل لانه يدفع الضمان عن نفسه ويظهر ان الردود بعد
ان جنى في يد الغاصب جناية غير تلك التي كان فيها ذكر التصريح بعد التوبتين زيادة
ولا شهادة مشتركة **فاسد** **ان** **يكون** **الضمان** **للمالك** **فيه** **لغير** **الضمان** **لا** **بعد**
الرد **له** **لما** **ذكر** **والضمان** **بالاستئذان** **زيادة** **تدعي** **شهادة** **مشتركة** **لما** **يجز** **بالمبيع** **ان**
ضمان **المبيع** **كان** **رد** **عنه** **بما** **قال** **له** **واختيار** **لا** **استعانة** **بالعلة** **لنفسه** **ان** **كان** **المدعي**
يدعي **للمالك** **من** **مخرج** **متعدد** **على** **المبيع** **كذكر** **الاصل** **ولان** **الرجل** **اي** **اقام** **بينة** **بأخوة** **بنت**
له **دين** **على** **شخص** **فخصمه** **لم** **يؤثر** **بأن** **الميت** **لم** **تقبل** **شهادته** **لان** **يقبل** **ما** **عليه** **للاخ** **الامن**
شهد **له** **بالبينة** **بخلاف** **ما** **لو** **تقدمت** **شهادتهما** **في** **حق** **غير** **هما** **دون** **حكما** **لغير** **التهمة** **عليهما**
دون **غيرهما** **وتقبل** **شهادة** **المدعي** **نوت** **الفرع** **وهو** **المدعي** **لان** **لا** **يتضمن** **لها** **ولا** **يطر**
هنا **في** **نقل** **الحق** **من** **شخص** **لا** **اخر** **لان** **الوارث** **خليفة** **الموت** **فكان** **هو** **لا** **شهادة** **العاقلة**
ولو **قوله** **الفرع** **ما** **خرج** **من** **شهد** **بقتل** **خطا** **اوشهد** **عنه** **بما** **يقتل** **عنه** **العاقلة** **ودين** **اي**
يخرج **من** **شهد** **بدين** **اخر** **على** **المجلس** **المحور** **عليه** **فلا** **تقبل** **لنفسه** **دفع** **ضرر** **مخالف** **العاقلة**
ومزاحمة **الفرع** **اما** **شهادة** **العاقلة** **بفسق** **من** **شهد** **بقتل** **عدا** **وباقرار** **بقتل** **ولو**
خطا **فقبوله** **لا** **تنفع** **تحليم** **العقل** **كما** **مر** **في** **باب** **الشهادة** **على** **الدم** **والحقوا** **نذكر** **شهادة**
الوكيل **والوصي** **يخرج** **من** **شهد** **بما** **على** **الموكل** **والنعم** **والنعم** **شخص** **وصية** **من** **شهد** **له**
بوصية **ايضا** **ولو** **كانت** **الوصية** **بثمن** **فلا** **يجز** **اي** **قبلت** **الشهادة** **لان** **لا** **تنفصل** **كل**
منهما **عن** **الآخر** **بغير** **شبهة** **واحتقال** **المواظاة** **من** **دفع** **بان** **الاصل** **عدمها** **لا** **تقبل** **شهادة**
بمن **العاقلة** **بغير** **شبهة** **على** **الفرع** **مثل** **ما** **شهد** **له** **به** **البعض** **الآخر** **تقبل** **الشهادة** **لان**
اذا **نسب** **كل** **منهما** **ما** **شهد** **به** **بغير** **الاخر** **فيقول** **احد** **واما** **هذا** **فان** **شهد** **اليهما** **معاً**
كقوله **احد** **واما** **ان** **لم** **يقبل** **للتهمة** **قال** **الركشي** **على** **قاس** **هذا** **قول** **الغير** **لوشهد**
عد **لان** **من** **الغير** **ان** **اوصي** **بثلث** **ماله** **للغير** **قبلت** **او** **بثلث** **ماله** **لنا** **تقبل** **قال** **اي**
الدم **وبطبي** **ان** **يقبل** **قبولها** **ما** **اذا** **كان** **في** **البلد** **نقرا** **سوي** **الشاهدين** **من** **اذا** **قلنا**
بالقبول **فقبل** **فقبل** **الشاهدين** **في** **الوصية** **في** **احتمال** **لان** **احدهما** **نعم** **بما** **غيرها**
والثاني **المخ** **لانه** **يلزم** **منه** **استحقاقها** **بغير** **شهادة** **تدعي** **ان** **الركشي** **وقد** **صرح** **الغير**
في **تعليقه** **بانها** **يدخلان** **فيها** **وما** **عنده** **يعني** **ان** **الدم** **لا** **يؤثر** **في** **من** **قبول** **اخر** **وهو** **ان**
يكون **غير** **محصورين** **والا** **فالظاهر** **من** **المنع** **لقوة** **التهمة** **ولا** **اسيما** **اذا** **قلنا** **وكش** **الموصي**
به **وفي** **اعتبار** **هذا** **القيود** **وقد** **تعلق** **من** **كلام** **لان** **يونس** **واين** **الرضعة** **في** **نظر** **ذلك**
الوقوف **فقبل** **لا** **تقبل** **شهادة** **اصل** **لان** **علا** **الفرع** **ومكاتب** **فرع** **وما** **قد**

شهادة

وان قبلت عليهم **ولا بالعكس** **اي** **ولا تقبل** **شهادة** **فرع** **وان** **نزل** **لاصله** **ومكاتب**
اصله **وما** **دونه** **وان** **قبلت** **عليهم** **لانها** **كانت** **شهادة** **لنفسه** **لان** **المشهد** **له** **بعضه** **وكبعضه**
ومن **ذلك** **ان** **تضمن** **شهادته** **دفع** **ضرر** **من** **ذكر** **كان** **بشهادة** **المالك** **الذي** **ضمنه**
بعضه **بالا** **او** **لا** **يرفع** **لوا** **دعي** **لسلطان** **على** **شخص** **فما** **ليت** **المالك** **فشهد** **له** **به**
اصله **او** **فرعه** **قبلت** **كأما** **له** **المأوردي** **لغير** **المدعي** **به** **وقضية** **كلامهم** **انه** **لوشهد**
لاحدا **بينهم** **على** **الآخر** **لم** **يقبل** **وبعد** **من** **الغزالي** **لكن** **من** **ابن** **عبد** **السلام** **يقولها** **لان**
الواضع **الطبيعي** **قد** **تعارض** **في** **ظاهر** **الصدق** **الضمت** **التهمة** **المحاضرة** **وقد** **اقتضى** **ان** **يحمي**
وبما **سند** **بينة** **المصور** **فان** **رقة** **لوشهد** **لوالده** **او** **لغيره** **او** **لغيره** **او** **لغيره** **او**
الماسق **بما** **يعاين** **من** **الحق** **والحالم** **لا** **يشعر** **بما** **منع** **الشهادة** **فقبل** **بأن** **يكون** **قال** **ابن** **عبد**
السلام **المختار** **سجوازه** **لانهم** **لم** **يحلوا** **الحكم** **على** **بطل** **بل** **على** **إصلاح** **حق** **في** **المستحققة** **ولا** **اقر**
عليه **ولا** **على** **المخمس** **ولا** **على** **الشاهد** **وتقبل** **شهادته** **على** **الاب** **تطبيق** **منه** **قاسم** **وقد** **ها** **واين**
جرت **نفعاً** **إلا** **انه** **لا** **عبارة** **مثل** **هذا** **الجزء** **شهادته** **لانه** **بطلان** **او** **بشرع** **لان** **شهادته** **منه**
انتهى **استقبل** **ولاحاجة** **لنقله** **ابتداء** **وان** **ذكر** **الاصل** **لان** **شهادته** **المسبة** **لان** **كان** **الا**
ابتداء **وترد** **شهادة** **اب** **بن** **زوجة** **ابن** **قد** **ها** **ابنه** **وطول** **المجد** **وان** **لم** **يقابل** **بما** **اقر** **فقد**
وشهد **ابوه** **بذلك** **مسبة** **قبلت** **شهادته** **دفع** **ضرر** **لوقال** **لرب** **وبه** **يدعه** **بعد** **الشريفة** **هذا** **العيد**
الذي **في** **يد** **من** **غير** **المؤثر** **او** **من** **طالبه** **بالتعليم** **فاكر** **جميع** **ذلك** **وشهد** **بذلك** **بما** **اقر** **او**
ما **ن** **يد** **قبلت** **شهادتهما** **وان** **تضمنت** **آيات** **المالك** **لايهما** **المقصود** **بانه** **الحال** **المدعي** **وهو** **اجني**
منهما **لوشهد** **لوالده** **او** **قبلت** **شهادته** **لا** **يجزي** **نقط** **لاختصاص** **لما** **منع** **غيره** **وقضية** **كلامهم**
انه **لا** **اخرق** **بين** **قوله** **هذا** **لوالدي** **والفان** **وعكسه** **قاله** **الركشي** **لم** **قال** **وبشبه** **ان** **يكون**
الملازم **فيما** **اذا** **قدم** **الاجني** **فان** **قد** **الآخر** **فقبل** **القطع** **بالبيان** **للاجنبي** **من** **حصة**
الحلف **على** **الباطل** **كان** **قال** **نسا** **المسلمين** **طوائف** **واستطاع** **ان** **يبي** **وتوله** **واستطاع** **مبارق**
الاصحاب **وان** **بان** **يجزي** **وهو** **الوجه** **فدفع** **تقبل** **شهادته** **لغير** **الزوجين** **وعليه** **للاخير**
او **عليه** **لا** **شهادة** **له** **بالا** **اي** **بزيارة** **وحسنه** **ووقع** **ثلاثة** **فلا** **تقبل** **لان** **شهادته** **تدعي** **عليها**
بذلك **يد** **على** **كان** **العداوة** **بينهما** **ولا** **ان** **تضمنها** **الى** **خيار** **نفي** **حقه** **فلا** **تقبل** **قوله** **المودع**
فقبل **لا** **تقبل** **شهادته** **بما** **قال** **له** **وان** **قبلت** **له** **للتهمة** **ولكن** **لا** **تقبل** **شهادته** **اي** **غير** **بكر**
العين **اي** **عدو** **وسحقود** **على** **اجنه** **رواه** **ابوداود** **واين** **ما** **جاء** **بإسناد** **حسن** **وعده** **المؤمن** **شي**
نواف **لنفسه** **وبغير** **لنفسه** **وغير** **تسريته** **وقد** **قد** **يقول** **من** **اجدها** **بمختص** **برد** **شهادته**
على **الآخر** **وان** **اقتضت** **العداوة** **على** **الفق** **مرت** **شهادته** **تدعي** **مطلقاً** **كاي** **بما** **مر** **والمراد** **العداوة**
الظاهر **لان** **الباطل** **لا** **يعلمها** **الا** **القلب** **القلوب** **وان** **عادي** **من** **بشهادة** **المؤمن** **ان** **في** **ضامه**
ولم **يجزه** **من** **شهد** **عليه** **لم** **ترد** **شهادته** **له** **لا** **يتخذ** **ذلك** **فرصة** **في** **رد** **ها** **وهذا** **في** **غير** **العرف**
كاي **بما** **ي** **ولا** **تقبل** **شهادته** **على** **قائه** **وقيل** **طلب** **طوبى** **لغير** **العداوة** **لان** **به** **عليه** **بقوله** **والنفس**
اقتضى **ان** **الطلب** **لغير** **بشرط** **في** **عدم** **قبول** **الشهادة** **ولا** **تقبل** **شهادته** **في** **غير** **ان** **عليه**
انه **قطع** **عليه** **الفرق** **واختار** **ماله** **وحاصل** **الاصل** **تدعي** **النص** **كلام** **من** **الفادق** **والمتدلف**

ملا
الامر
بشهادة
المالك
الذي
ضمنه

بتركتها

قد دخل نحو ما انتم به البخور من انه لو وقف دأرا على اولاده ثم على الفقرا فاستوفى
 عليها ورثته وتلكوها فشهد شاهدان حسنة قبل الفراض واولاده بوقيتها قلت
 شهادتهما لانه اخره وقف على الفقرا لان خصلت حصتهما فلا يقبل فيهما انصافهما
 محظوظة خاصة وتقبل في الرضاغ والحب والنقضا لعدة وبها لها وقرن المصاهرة والركن
 والكفايات بان يشهد على البلوغ والاسلام والكره قطع الطريق والركن وهذا مكران
 لدخولهما في الحدود والادنى او التعديل لانه حتى لا يفي كالفصاح وحده القدر والبيع
 ونحوها لكن اذا لم يعلم صاحب الحق بما عليه الشاهد استشهد به بعد الدخول ولا يصح
 دعوى حبة فيما يقبل فيه شهادتها اكفا شهادتها ولا نه لاحتى للدي في المشهود به
 ومن له الحق لم ياذن في الطلب والافات بل امر فيه بالاعراض والدفع ما يمكن وقيل
 تسع لان البيئة قد انسا عدد واد استخرج الحق باقرار المدعي عليه والرجوع من راد تبويه
 صرح الاستوى في ما رجع فيه الامام عليا العراقيين ونقصية ما سرت في السيرة واخر النص
 على الغالب نوحه الثاني وصححه البلقيني وبجمله على غيره ود الله تعالى فيافي في الدماء
 مدبر سمعها في لكن محله كانه من الصباغ والمندرجي والمالوردي وغيرهم اذا لم يتحقق
 لها حق في نفس في السيرة اذا لم يزل السارق من المال ورد ونحوه والافلا تسع للحق
 لله تعالى كالزنا فالعند اسماعيل الا في بعض حدود الله تعالى ولا تسع لها وبها في المسبة
 من ثبوت شهودها ابتدا للفاضي تشهد كذا على فلان فاحضر ليشهد عليه فان قام البتة
 فلا بد في نفسه من خلا نعمان وصلوا شهادته في ذلك الزكشي فالظاهر انهم ليسوا بقدره
 لكن كلام الرويان يقتضي انه لا فرق ان يني وانما يسبح عند الحاجة اليها فان شهدوا
 بوجه الشخص فافوا فلا ينسحب على او شهدوا بوجهه فافوا فلا ينسحب على او شهدوا بوجهه فافوا
 ربحان يتكها احكمها قال في الاصل فلا عن خاوي القصار ولو شهد اثنان بطلاق
 وقضي القاضي بينهما دهما ثم جاء اخران ليشهدان بالفرقة بين المتناكحين لم تقبل هذه
 الشهادة اذ لا ما يدرى لهابة الحجاب والاعرج يكونان قد يتناكحان بعد ان يني وظاهر ان
 محله اذا لم ينو الاو المطلق بربان يتكها وحده في المصنف ذلك لانه مع القول المذكور
 كلامه السابق في البيعة بنحو احد العبدان بلوجا عريان القاضي فقال ان سدا
 اعتق احدنا وقات بينة بكه سمعت وان كانت الدعوى فاسدة لان البيعة على العتق
 مستغنية عن تقدير والد دعوى **فصل** لا تقبل شهادة الاخيرين ولو عقلت حارثه
 لانها ليست بصريحة في الشهادة وعن في غيبة عن شهادته بشهادة عيرج وتقبل شهادة
 ولله الزنا وتكون فاصلا لانما احق له الامامة لان النسب شرط في الامامة بخلاف
 الامامة بالشوكة وقوله لا اماما فعتقه لم يرد من بان تدعي الروضة هنا وتقبل شهادة
 مدود تاب ما جده به **فصل** التوبة تنقسم الى توبة بين العبد وبين الله تعالى وهي
 التي يسقطها الاثم والى توبة في الظاهر وهي التي يتحقق لها عود الشهادات والوفاءات
 بالتوبة المستقلة **للا** ان يندرج على ما فعل من حيث انه معصية **وترك** في الحان **مروكا**
 الامامه اليه وان لا يغفر وان يخرج من المطامير والركاة الواجبة عليه ان كانت وذلك بان

مطلب
تقبل شهادة محدود

وهذا الي مستحقها ان ثبتت **ولغيره** بدلها **انتهت** او يستحق من المستحق لها الومن وارثه
 فيمن قال تعالى فاستغفروا لمن ظلموا اي غفروا لمن ظلموا اي غفروا لمن ظلموا اي غفروا
 يعود وايضا ما فيه بعضهم وقال صلى الله عليه وسلم من كانت لاجنه عنده مظنة في عرض
 او مال فليست له اليوم وقيل ان لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل يؤمن منه
 بقدر مظنته والا اخذ من حيايت ما جده فجل عليه سواه ومثل وتول المصنف اذن
 وارثه من زيادته ولا حاجة اليه لدخوله في المستحق وعطف الزكاة على المطالبين عطف
 الخاص على العام وان يعلم بها ان لم يعلم فان لم يكن مستحق او انقطع خيره سلمها **فماض**
امين فان تعدد تصدق بها على الفقرا او في الفقر له ان وجد او يتجرها عنده وانصرح
 بتركها من زيادته قال الاستوى ولا يقضي التصديق بها بل هو مختير بين وجوب المصالح بها
 قال الاستوى وقد يقال اذا لم يكن للمفاضي امين صرف ذلك في المصالح اذا لم يكن ما دونها
 له في التصرف وكيف يكون ذلك لغرض من الاحاد والمصنف **نحوي** **الغمر** اذا قدر على ماله
 التكب لا يما عليه ان يصبي به تصدق بوجهه فان مات معصلا **طوب** في **الارث** **عصي** **استدانه**
 كما يقتضيه طواهر السنة الصحيحة **والظاهر** ان **الامانة** فيها الامانة حسنة منه
والراعي في **الامانة** **للموكل** **فصم** **وتابع** **الاستدانة** **للمحتاج** **لاية** **سرت** **ولا يبره** من سائر المعاصي
اقرار **في** **الوفاء** من حسنة او سبب ظاهر ومن كره ما يوجب حدا الله تعالى كان نزي او شرب
فلاض **له** ان لم يثبت عليه ان يستغفر فليست له من اتي من هذه القادرات شيئا السابق في باب
 الزنا فان ثبت عليه **فان** **السراقة** **في** **جيبه** **تد** **بها** **يظهر** **الامانة** **للقا** **عليه** **الحمد** **لغير** **الاصل**
 بالثبوت بل بالظهور قال ابن الروضة والمراد بها الشهادة قال والمحق به ان الصباغ ما اذا اشتهر
 بين الناس وان لا يوجب ما ارتكبه **فصاحبا** **للقا** **عليه** **المستحق** **له** **بره** **ومكدر** **من** **الاجسام**
 جاني اليه ويقول ان الذي تثلث او تزدمت والزمي موجهما فان ثبت فاشوق وان
 ثبت فاعف لما في حقوق الاويمين من التضييق **ويستغفر** **له** **تعالى** **من** **الغيب** **فان** **لم** **يعلم**
 صاحبها فان علم صاحبها **استحق** **من** **الامن** **وارثه** **بعبودته** **عبارة** **للاصل** **فان** **تعد** **اي**
 استعماله لو تد او تعد لثبوت البعده استغفرا الله ولا اعسار تحليل الورثة **ويستغفر** **له**
 تعالى من **المسجد** وهو ان يثني زوال نعمة غيره ويسر بملته وعبارة الاصل والحسن والخيرة
 وهي **فيد** **والفرض** **اجبه** **اي** لا يبرمه اخذ الممسود قال في الروضة بل لا يسر وقيل
 بكونه لم يعد وفي الاستحسان الغيبة الجوهلة بظاهر تقديره في الضمان **فصل** **من** **مات** **وله** **ديون**
 او عظم يشتمل **تصل** **الي** **الورثة** **ومات** **الذي** **يطلب** **لها** **مستحق** **الا** **في** **الارث** **الا** **مروا** **رث**
 من ورثته او ورثة ورثته وان تولوا وان دفنوا **الي** **المؤرث** **عند** **انتهائها** **الاستحقاق** **اليه** **قال**
 القاضي وابراه وارث خرج من **مطلقة** **غير** **المطلقة** **مطلقة** **المطل** **فصل** **في** **التوبة** **في**
 الظاهر ما تفرقة **علاقة** **الكتاب** **عن** **النسب** **القاضي** **عن** **المعصية** **التي** **لا** **تقتضي** **الكره** **كل** **ما** **اورد** **الشرب**
بده **فصل** **في** **الظن** **فيما** **لقد** **توصل** **علا** **وسيرة** **لابا** **ظاهرا** **لثبوت** **مدا** **ذلا** **ومن** **ان** **يكون** **له** **في**
 الاظهار **غاية** **وعرض** **فاسد** **فاعتبرت** **مدة** **لذلك** **وفي** **سنة** **لان** **منه** **الاستحقاق** **على** **الفصول**
 الاربعة **التي** **جاء** **في** **جميع** **الفصول** **لما** **اشتبه** **فلا** **يجب** **على** **السلامة** **اشعر** **وكن** **حسن**

مطلب
في مات وادحق على غيره
الوارث ولم ينسب الي
الوارث طاهر بها
الاول

[illegible][illegible]

لا نقول لا نتمتع بقدرة كذا اعلم ان الصانع قال الربكشي ويوجد ان ملك الحصص
الايمان لا يثبت بالاستغاضة قال والوجه القائل بثبوت الدين بالاستغاضة قوي
وكأنه ينبغي للتدوي ترجمته كارجح ثبوت الوقف وشوقها ولا فرق بينهما **ونشهد**
الاعني بالاستغاضة جاز ان لا نتمتع بالنعيم وشارف لان الاختلاف فيما يجوز المشاهدة
فيه بالاستغاضة على السماع والاعني فيه كالبصير بان **شهد على معروف باسمه ونسبه**
او شهد له حسب مرتبة او حسب ادبي وصوره بان يصف الشخص فيقول الرجل الذي
اسمه كذا او كيتبه كذا او صلا كذا او سكره كذا هو فلان من فلان ثم نعيم المدعي فيه
انري انه الذي كذا او كيتبه كذا الى اخر الصفات او شهد له ملك دار ومروقة او **اشهد**
مروقة مخرج ما شهد به الشاهد **واعني بالاستغاضة جاز ان لا نتمتع بالنعيم** **الثالث**
قول الشاهد **واذا كان الشاهد** **الاعني شهادة امر لايه ولا كتم الشهادة** ولا يمانه حصل عنده
فعله اذ رواها **وجب الادانها على تعين** وعلى غيره ان ادعى كل منهما **لمسافة** **قوله**
كسباقي مسافة العدوي ناقلة ولا عدول من مرض او خوف او غش وهو عدل فان لم
يدع لم يجب عليه الادان الا في شهادة الحصة وسباقي بان باقي المفاهيم **كان شهد**
واحد من اثنين **استمع الاثر** **لا عدول** **قال المدعي** **اسم** **معه** **عصمي** وان كان القاضي يري
القضا بشاهد ومن اذن من مقاصد الاشهاد التوسع عن البين فلا يثبت عليه
وقد اشاهد **ردا** **الوجه** **اذ استمع من الادا** **وقال** **كردع** **احلف** **على** **الادان** **بصان**
وان شهد في المودع في الرد **بينه** **والفرض** **بقوله** **وان الى آخر** **من** **زيادته** **فان لم**
يكن **في الادان** **الشاهد** **العدول** **الادان** **ان تحت الحق** **بشاهد** **وليس** **كان القاضي**
يروي الحكم **فيها** **والا** **لا** **لمد** **اذا لا فائدة فيه** **وجب** **لا** **على** **الشاهدين** **وان تحل**
اتفاقا **بان** **وضع** **السماع** **او** **الروية** **اتفاقا** **لا قصد** **الا** **انها** **امانة** **حصلت** **عنده** **وان**
لم يلزمها **فعله** **ادانها** **ثوب** **طهر** **تم** **الزعم** **لا** **ادع** **ثم** **بين** **مفاهيم** **القيود** **المسافة**
فقال **فان** **دعي** **لمسافة** **بعد** **لم** **يجب** **عليه** **الادان** **بقوله** **تعالى** **ولا** **يأثم** **راكب** **ولا** **اشبهه**
ولا **شقه** **ولجواز** **الشهادة** **على** **الشهادة** **جنت** **بعد** **القرب** **ما** **يعود** **فيه** **لعمري** **منه** **المكر**
من **يودعي** **ما** **يتمكن** **للمكر** **اليه** **من** **عوده** **بلا** **تحله** **في** **يومه** **لا** **ما** **جند** **وجن** **فان** **مسافة**
القصر **لودعي** **من** **مسافة** **القصر** **كثرا** **واقل** **بلا** **فوق** **مسافة** **العدوي** **لم** **يجب** **عليه** **المحضور**
لما **الماتر** **قال** **لا** **دري** **وهذا** **ان** **ادعاه** **المستحق** **والحاكم** **ليس** **في** **علمه** **فان** **دعاه** **لحكم**
وهو **في** **علمه** **او** **لان** **ام** **الاعظم** **في** **شبهه** **ان** **تجب** **حضور** **وقد** **تخضع** **عمر** **رضي** **الله** **عنه**
الشهود **من** **الوقوف** **بلا** **المدنية** **وسوي** **من** **الشاهرا** **ايضا** **وما** **قاله** **ظاهر** **في** **الامام** **الاعظم**
دون **غيره** **والما** **يجب** **الادان** **على** **العدول** **فلما** **جمع** **على** **فقد** **جرم** **عليه** **ان** **يشهد** **وان** **خفي**
فقد **لان** **الحكم** **بشهادة** **تم** **باطل** **قال** **الادري** **في** **عزم** **الادان** **مع** **الفسق** **الغني** **نظر** **لان** **شهادة**
عق **واغاة** **عليه** **في** **نفس** **لا** **امر** **ولا** **ان** **على** **القاضي** **اذا** **لم** **يقص** **من** **تجده** **الوجوب** **عليه** **اذا**
كان **في** **الادان** **نفاذ** **نفس** **وعضو** **او** **يضع** **قال** **دوبة** **صرح** **المأوردي** **في** **بينه** **وبين** **الفسق**

الظاهر بان رد الشهادة به مختلف فيه وبالمظاهر متفق عليه قال وصرح ابن
ابي الدرهم فها من كلام الاحكام بعد الترخيم وقال انها مستحقة وتقبل اعني
الاذري عن ابن عبد السلام ما وافقه وقد توهمه في الكلام على عدم التهم
اما **لو** **لم** **يتمتع** **على** **فقد** **بان** **اختلاف** **فيه** **كثرت** **البيد** **ما** **لمد** **الادان** **مطلقا** **اي** **سوا**
كان **القاضي** **يري** **الفسق** **وردت** **الشهادة** **به** **او** **لا** **قد** **تغير** **اجتها** **ده** **ويري** **فيها**
وقضية **التحليل** **عدم** **اللزوم** **اذا** **كان** **القاضي** **مقتدا** **بفسق** **بذلك** **وهو** **ظاهر**
وقد **تمتع** **بان** **يعود** **ان** **يقدر** **غير** **مقلده** **ومجاب** **بان** **اعتبار** **مثل** **هذا** **الجواز** **بعد** **ولو** **كان**
مع **الحج** **على** **فقد** **عد** **لم** **يلزم** **الادان** **الا** **فيما** **ثبت** **بشاهد** **وعين** **اذا** **لا** **فائدة** **فيه**
فيما **عداه** **وهل** **يجوز** **لعدول** **ان** **يشهد** **بجميع** **عقد** **من** **يري** **اثبات** **الشفعة** **لجاء** **وهو** **لا**
ير **الاول** **وحيثما** **اقتضاها** **الجواز** **اذا** **ما** **يرتفع** **باب** **ادب** **القضا** **من** **انه** **تقبل** **شهادة**
الشاهد **عند** **القاضي** **ما** **يعتد** **ده** **ونه** **كشفة** **الجواز** **وذكر** **البيع** **المذكور** **مثلا**
والضابط **ان** **يشهد** **ما** **يعلم** **ان** **القاضي** **يرتب** **عليه** **ما** **لا** **يعتد** **هو** **كما** **صرح** **به**
الاصل **واما** **المرن** **وعني** **كل** **الحايف** **على** **ماله** **اذا** **اشق** **عليه** **المحضور** **لاد** **الشهادة** **فلا**
يكلف **له** **ان** **يشهد** **على** **شهادته** **او** **يؤيد** **اليه** **القاضي** **من** **يسمع** **ما** **دفع** **للمشقة** **عنده**
والمخبر **بما** **يرى** **تمت** **ذكر** **غيره** **من** **الناسخ** **وتؤدي** **وجوب** **ان** **يأذن** **لها** **الزوج** **لوح**
الواجب **عليها** **لا** **يجب** **على** **الشاهد** **وهو** **كل** **ما** **او** **اوبى** **حام** **او** **صلة** **وتوهم** **ان**
يقطعه **للاذ** **ان** **شهد** **ثم** **يضي** **له** **وورد** **قاضي** **شهادة** **لمد** **دعي** **بلا** **قاضي** **آخر**
بيد **عنه** **لان** **دعي** **المدعي** **ادانها** **وبل** **مد** **الادان** **الشهادة** **وقد** **كان** **القاضي**
جائلا **او** **موتعا** **ولا** **ان** **تكون** **لا** **يا** **من** **ان** **يرد** **شهادته** **جوازا** **او** **تغير** **بذلك**
وكذا **يلزم** **الا** **بشهادة** **وعني** **ان** **علم** **ان** **يصل** **بلا** **الحق** **بان** **علم** **ان** **لا** **يصل** **اليه** **الامر**
بأدائه **عنده** **كأدرك** **في** **التوضيح** **قال** **في** **علم** **ان** **يصل** **اليه** **لا** **يأمر** **بلا** **بلا** **بلا**
فلا **وجه** **لا** **قائمة** **البينة** **عنده** **من** **ليس** **اهلا** **لسماعها** **وقد** **خبر** **في** **الروضة** **في** **القضاء**
على **الغايب** **بان** **منصب** **سماع** **الشهادة** **مختص** **بالقضاء** **قال** **في** **الكفاية** **ولودعي** **اليمين** **لا** **يعتد**
الاعتقاد **ولا** **ايشه** **لجعل** **او** **فسق** **لزمه** **فصرح** **لوا** **استمع** **الشاهد** **الادان** **احسان** **المشهور**
عليه **عيني** **وروت** **شهادته** **بلا** **ان** **تم** **لزمه** **وقال** **المدعي** **القاضي** **شاهدي** **مستمع**
من **اذا** **الشهادة** **في** **عناد** **احضر** **ليشهد** **لم** **يجد** **بلا** **ذلك** **ولانه** **وشهد** **سقطت** **شهادته**
له **اي** **لم** **تقبل** **لان** **ناسق** **بالاستماع** **برعه** **خلاف** **ما** **اذا** **لم** **يقبل** **عناد** **الاختلاف** **ان** **يكون**
استماعه **لعدو** **شرعي** **كوف** **على** **نفسه** **من** **ظالم** **فصرح** **ليس** **له** **اي** **لشاهد** **عند** **سرق**
لعمل **الشهادة** **من** **بيت** **المال** **والمن** **احد** **من** **الامام** **والزعية** **مع** **كارو** **وضه** **في** **عدم**
احد **من** **بيت** **المال** **شهر** **الراعي** **السقية** **والذي** **في** **نفسه** **المعتد** **قال** **الادري** **عنه**
ترجم **ان** **له** **ذلك** **كالقاضي** **وقد** **تم** **تفصيله** **في** **الاقرب** **ان** **له** **ذلك** **بلا** **تفصيل** **كأنه**
يخرج **الاي** **في** **كتاب** **التكوير** **وله** **كل** **حال** **احد** **اجرة** **من** **المشهود** **له** **على** **الحمل** **وان** **يعين**
عليه **كأنه** **تجصير** **لميت** **هذا** **ان** **ادعي** **له** **فان** **يحمل** **بأنه** **فلا** **يجز** **له** **وحملة** **ايضا** **ان** **لا**

يكون الشهاده مما بعد تذكرها ومعرفة الخصمين فيها لان باذل الاجرة انما يد لها
تتقد الاحتجاج بها عند الحاجة اليها والافضل اخذها على شهاده عموم ادائها
قاله ابن عبد السلام لا اخذ برقم للماء او ان لم يتعين عليه لانه فرض عليه فلا
يستحق عليه عوضا ولا انه كما يسيّر لا ابرق لثقله وفارق التحمل بان اخذ للماء
بورش ثمه قويه مع ان زعمه ليس بالقوت وبمصلحة مستوفيه بخلاف زعم التحمل
الا ان دعي من مسافعه دوي فاكثر عليه نفقة الطريق واجرة الركوب وان لم يركب لانه
يودي في البلد اي ليس له اخذ شي للماء وهذا داخل في المستثنى منه السابق وانما
اعاد عليه قوله الا ان احاجه اي ما ذكره اخذه وهو صرف ما يعطيه له
المشهود له فيخرج اي غير ما ذكر من النفقة والاجرة وكذا من اعطى شيئا فقير الكسوة
لنفسه اي للفقير بصره الى غيره اي غير ما ذكر من الكسوة وتقدمت هذه والتي
فيها زياده في باب الحبة ثم ان مشي الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب
قد تفرق المروءة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنوي قال الاذرعني بل
لا يتقبل ذلك بالبدن بل قد ياتي في البلد الواحد فيجده ذلك خرا المروءة الا ان
يذهب على الحاجة اليه او يفعله تواضعا ولا يلزم من قوله من كسبه يوما يوما اذا شعله
منه بالاجرة مدته اي الاداء لا بقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقل
عن الشيخ اي حامد وما عبر به المصنف عن المأورد في شرح كتاب الكسوة
فمن كسبه اي في الجملة والافضل من باب القضاء اذا اطلب الخصم من القاض
تخا بما ثبت عنده او حكم به اليه لا يحب وانما كان فرض كفاية للحاجة اليه في حفظ
الحقوق وله ارضا هريه اليه كذا في القامح والاعتماد على الخذ وحده وكذا في رقي من بيت
المالك فانه يري منه لذك من طلب الاجرة وان تعين عليه انك تطرد منه كانه التحمل
المتكامل حل الشهاده فرض كفاية في النكاح لتوقف انعقاده عليه فان امتنع الجميع منه المأ
ولم يملك شخص اثنين للتحمل وهذا في حرام تحت خلاف ما لو طلب لاداس اثنين تحملا معهما
شهادتهما لهما نعمان لا يمانا لهما امانة بغيرهما ادائها عند طلبها كذا في التبرعات
المأنة ومبرها حل الشهاده فيها فرض كفاية للحاجة اليه اياها عند التنازع ولا يرد له
الذي له لتحمل لان يكون الدعا من مومن او محسوس او مخوف او دعه فاض الشهاده
حكم به بغير مداحا يته للعدو في الاحتجاج بالقاضي في التزده لاداء الشهود فتعطل احوال
الناس فحصل ما ادبوا به الشاهدان لا يتحمل شهادته وبما يشعله عن الضغط وتماز النضر
من مومن او غلب و هو غضب ونحوها لا يتقضي القاضي وبدين منها ولا يلتفت للشاهد
في معنى الى قول من لا يجوز الشهاده عليه كعبي ومجنون فلا يتحمل عليه ولا لا يعنى الى
كتاب ثلاث للاجماع فلا يثبت شهادته فيه من فساد اي يظلم وتستثنى الشهاده في الكس
ونحوها فيجوز اذا قدم الشاهد بذلك حفظ الاموال فيلزمها بان يشهد لغيره او لغيره
في وقت اخر عند امكانه بوليته عادله قاله ابن عبد السلام ونقض شهادته في كتاب التبرع
تختلف بين العلم وهو مخالف معتقده يودي عند الحاجة وحكم الحاكم باجتهاده وتقبل بين

اعطى شيئا فقير اليكسوة

عنه والزوج من زياده تدبير الروضه ولا اساس في ضرب خط الكثرة والكثرة في لاسيا اذا
لم يسبقه بالشهادة او خطا كصرح به الاصل والافضل انما الشاهد الكتاب عليه اي على المشهود عليه او فراه
عليه يبرح خصمه فانه له الشهد على كذا فقال نعم ونحوه كاجل وجير وبلي كفي في التحمل
لان قال له في الجواب ان شئت ونحوه كما لا امر اليك او كما تري واستخبر الله وان اشهد على
كتاب عقد يدين او طلاق او عتق او غيرها اقربته من عقده عليه فلا يثبت الشهد به كذا في قول
اشهد بقراريه كذا وليكن تدبيرة الكتاب الذي يتخل فيه اسد وما يثبت به من اسم الشهود
يجوز به وان عطل اليه اي لا يجد ايجل يعرف هو به لشهر تدان كذا في اي منها ذكر من اسد
وشبه ذكر الكسوة في غيرهما ياتي تدبيرة ما يشهد به كذا في اداب القضاء كذا في السجل
اشهد على حكم القاضي ما يدينه على اتفاق ما يشهد لاشيلى اقراعه ان حكم وهو عنده فان حكم
في عيشته ثم اجره شهد على اقراعه ونسأل الشاهد تدبيرة كفاية للدين الموجه صاحب
الدين كمن هو امره هو امر لا ثم بعد ان يجيبه يسأل الاخر اي المدين لانه لو سأل المدين
او لا او نفقه يكر صاحبه الاجل فيقع في النزاع ويكافى المسلم يسأل تدبيرة المسلم او لا
فما ذكره فاسن لا ينكر المسلم ويطلب ما دفعه لوسا صاحبه او لا فاق ويعتد القاضي
الشاهد الذي اتي اليه يودي عنده عن نفسه ونظر الشاهد اسد للكسوة وتامله قبل
ان يشهد فان استشهد بان استشهد المشهود له اسناد القاضي بوالصغي اليه فلا
يوجد شاهد شهادته وتعيينه ذلك انه ليس للقاضي ذلك وبه صرح الماوردي فقال
لا يثبت للقاضي ان يستدعيهم للشهادة ولا يثبت له ان يدعوا لها قاله ومبيعه اذن
القاضي ان يقول من يشهدون ولا يقول اشهدوا قاله ابن ابي الدود ونسأل الشاهد ان يحمل
القاضي في الاداء فيقول طاعة الله فاسيدنا الحاكم يبر من الدابة ولدعاه ما يقتصر به
حاله وقدمه ثم يقول اشهدوا وكذا الباب الرابع في الشاهد مع المحرم بحول القضاء
ومن في الجملة لا يذنب اليه حله ولم يفتى في امره مسلم وغيره زاد الشافعي في الاموال في قوله
قالوا ما ثبت الشاهد وامر اثنين بكت الشاهد ومن غير عيوب النساء التي تتعلق بالمأ
فما كذا رضاع فلا يثبت بالخطة والحدوث الاموال السعوقها وما لا يثبت به ولا يثبت
وبين ولا يثبت شي بامر اثنين ومن ولو جعلت شهادته الساسفروا لان المنظم الى
البين حينئذ اضعت شطوي الحجة فلا يثبت بها تعام وضعف لا يضرع كالانفيع
بالاظهار شهادة امر اثنين يستلها ولعمد وروى ذلك ويقام مقام رجل بغير ذلك لورده
والصانع يقع الشاهد ومن لا يقع بالشاهد من لا يثبت وحدها والشاهد موكد ولا
بالعكس كاقبل كل منهما انه لو رجع الشاهد عن الشهاده ولا يثبت المدعي مع شاهد له حتى
يشهد ويحذر لانه لما خلف من نوي جانه وجانب المدعي فيما ذكر انما يفتوي حينئذ
وفارق عدم اشرطه بعد شهادته الرجل في المراتين بقيامهما معا او رجل قطعا ولا رتب بين
الرجلين وحلف وجوبه في الاحتجاج لما ادعاه وعلى صدق الشاهد فيما يشهد به ان يقول
والله ان شاهدي لصديق فيما يشهد به داني سمعي كذا او يذنب عليه بالافضل للترتب
بين ذكر الاحتجاج وذكر صدق الشاهد وهو ما صرح به الامام وغيره تعرضه في لسانه لصدق

بأنه شاهد ودين فبا حن ونها **بما بعد** على شرط الوقف **وان** تعلقوا عن الميراث مع الشاهد
فالدار بعد اختلاف بقية الورثة تركه بقضى من الديون والوصية ويقسم الباقي بين الورثة
وعبر حصته الثلاثة وفقاً بأقرارهم وحصة سائر الورثة طلقاً حصراً فان ما نوالهم **تحت** أي الدار
وصفاً حتى ورثتهم أي اولادهم لا يحسن ولا يكون اقرار الاولين لازماً عليهم ولهم ان يعلقوا بها حتى لا
يخرج الدار وفقاً لأهم اصحاب حق الاولين فاذا اطلقوا حقهم بالثبوت فهو لان لا يطلوا
حقهم في حياة الاولين فليس لهم ان يعلقوا لان استحقاق البطلان الثاني شرطه ان يقرض الاولين
وان لكل انسان من الثلاثة عن الميراث وحلف الثالث فحسب الحالف وقف وحصة الثاني
تركة بقضى الدين والوصية وما يقسم المفاضل بين الورثة من التاكيد والمنكرين دون الحالفين
لانه يغربا بخصاص حقه فيما اخذوا الباقي لاحق بدو وفقاً ما خرج للمالكين يكون
وفقاً بأقرارهم فاذا ماتت التاكيد والمالكين في أحد تعيينهم على ما شرطه الوقف بأقرارها
الحالفين بطلت اولاً فاذا مات اخذ البطلان الثاني نصيبه صرح به الاصل وهو موت المالكين
ان حالفوا وبأخذوا جميع الدار وفقاً لأهم اصحاب حق الاولين فحسب الحالفين الثاني
بلايين دون التاكيد لانهما اطلاقاً على ما تعلقوا وما تعلقوا وما اطلاقاً مدعاهم وقد تقرر
بان ادعوا ان اباهم وقت هذه الدار عليهم وبأولادهم واو لاد اولادهم ما سألوا او اقاموا
ذلك شاهد بطلانهم وانكر بقية الورثة اخذها المدعون وفقاً بان حلفوا لا حلفوا
ولم وقت له في يد امين كتاباً لاصل ربح الغلة حتى يبلغ وعلم او كل فان حلف كانت الغلة
على اربعة بعد ان كانت على ثلاثة وان نكل صرف الموقوف لا الثلاثة وجعل كانه لم يحد ولا
اخر الاقرار بان الموقوف له الا انهم لما اقرؤا بذلك فقد ربحه بعد البلوغ ولان الوقف
جعلهم اصلاً في الاستحقاق ثم ادخل من بعد على سبيل العول فاذا سقط الدار
فانقسمت على الاصول كما كانت فان ما الموقوف قبل بلوغه او بعده وقبل التاكيد حلفوا
واستحق القدر الموقوف او بعد التاكيد فلا شيء له منه لانه ابطال حقه بالتاكيد فيكون
من بقي من الثلاثة الاولين قوله اصله بل يكون للثلاثة ثلاثة بلايين وكان الموقوف لم يولد قال
ولومات احدثهم في صغر الولد وقف من يوم موته لولدت تلك الغلة لعود المستحقين حينئذ
للا ثلاثة فان بلغ وحلف اخذ الربع والثالث الموقوفين او كل صرف الربع الى الاثنين الباقيين
دورثة الميت وصرف الثلث الى الباقيين خاصة فان بلغ الصبي مجنوناً فلا يغني عنه توقف
الغلة اي ريعها اي يزار وقفه طبعاً في افاقته قال في الاصل فان ولد له قبل ان يعق
وقته له الميراث لولده الخمس من يوم ولادته فاذا افاق وبلغ ولده وحلف احد الموقوفين
الربع من يوم ولادته لم يورث لادته ولده الخمس من يومئذ واخذ ولده الخمس من يومئذ
ولومات مجنوناً بعد ما ولد له فالغلة الموقوفة لورثته اذا اطلقوا وبوقوف ولده من يوم
موته ربح الغلة وان نكل الثلاثة عن الميراث حلفوا بعد ذلك ان يعلقوا بها ولا يحد لانه ترك
الاولين بطلت الوقف من الواجب لانهما لم يعلق بعضهم دون من ترك الحالف نصيبه
وفقاً وبقي الباقي على ما كان وان صادفوا الوقف في الدار وقف ايهم عليهم حسب
الوقف ولا حاجة الى شاهد ودين فيخرج اولادهم اي جماعة الرجال احرار ان يكونوا

بأنه شاهد ودين فبا حن ونها **بما بعد** على شرط الوقف **وان** تعلقوا عن الميراث مع الشاهد
فالدار بعد اختلاف بقية الورثة تركه بقضى من الديون والوصية ويقسم الباقي بين الورثة
وعبر حصته الثلاثة وفقاً بأقرارهم وحصة سائر الورثة طلقاً حصراً فان ما نوالهم **تحت** أي الدار
وصفاً حتى ورثتهم أي اولادهم لا يحسن ولا يكون اقرار الاولين لازماً عليهم ولهم ان يعلقوا بها حتى لا
يخرج الدار وفقاً لأهم اصحاب حق الاولين فاذا اطلقوا حقهم بالثبوت فهو لان لا يطلوا
حقهم في حياة الاولين فليس لهم ان يعلقوا لان استحقاق البطلان الثاني شرطه ان يقرض الاولين
وان لكل انسان من الثلاثة عن الميراث وحلف الثالث فحسب الحالف وقف وحصة الثاني
تركة بقضى الدين والوصية وما يقسم المفاضل بين الورثة من التاكيد والمنكرين دون الحالفين
لانه يغربا بخصاص حقه فيما اخذوا الباقي لاحق بدو وفقاً ما خرج للمالكين يكون
وفقاً بأقرارهم فاذا ماتت التاكيد والمالكين في أحد تعيينهم على ما شرطه الوقف بأقرارها
الحالفين بطلت اولاً فاذا مات اخذ البطلان الثاني نصيبه صرح به الاصل وهو موت المالكين
ان حالفوا وبأخذوا جميع الدار وفقاً لأهم اصحاب حق الاولين فحسب الحالفين الثاني
بلايين دون التاكيد لانهما اطلاقاً على ما تعلقوا وما تعلقوا وما اطلاقاً مدعاهم وقد تقرر
بان ادعوا ان اباهم وقت هذه الدار عليهم وبأولادهم واو لاد اولادهم ما سألوا او اقاموا
ذلك شاهد بطلانهم وانكر بقية الورثة اخذها المدعون وفقاً بان حلفوا لا حلفوا
ولم وقت له في يد امين كتاباً لاصل ربح الغلة حتى يبلغ وعلم او كل فان حلف كانت الغلة
على اربعة بعد ان كانت على ثلاثة وان نكل صرف الموقوف لا الثلاثة وجعل كانه لم يحد ولا
اخر الاقرار بان الموقوف له الا انهم لما اقرؤا بذلك فقد ربحه بعد البلوغ ولان الوقف
جعلهم اصلاً في الاستحقاق ثم ادخل من بعد على سبيل العول فاذا سقط الدار
فانقسمت على الاصول كما كانت فان ما الموقوف قبل بلوغه او بعده وقبل التاكيد حلفوا
واستحق القدر الموقوف او بعد التاكيد فلا شيء له منه لانه ابطال حقه بالتاكيد فيكون
من بقي من الثلاثة الاولين قوله اصله بل يكون للثلاثة ثلاثة بلايين وكان الموقوف لم يولد قال
ولومات احدثهم في صغر الولد وقف من يوم موته لولدت تلك الغلة لعود المستحقين حينئذ
للا ثلاثة فان بلغ وحلف اخذ الربع والثالث الموقوفين او كل صرف الربع الى الاثنين الباقيين
دورثة الميت وصرف الثلث الى الباقيين خاصة فان بلغ الصبي مجنوناً فلا يغني عنه توقف
الغلة اي ريعها اي يزار وقفه طبعاً في افاقته قال في الاصل فان ولد له قبل ان يعق
وقته له الميراث لولده الخمس من يوم ولادته فاذا افاق وبلغ ولده وحلف احد الموقوفين
الربع من يوم ولادته لم يورث لادته ولده الخمس من يومئذ واخذ ولده الخمس من يومئذ
ولومات مجنوناً بعد ما ولد له فالغلة الموقوفة لورثته اذا اطلقوا وبوقوف ولده من يوم
موته ربح الغلة وان نكل الثلاثة عن الميراث حلفوا بعد ذلك ان يعلقوا بها ولا يحد لانه ترك
الاولين بطلت الوقف من الواجب لانهما لم يعلق بعضهم دون من ترك الحالف نصيبه
وفقاً وبقي الباقي على ما كان وان صادفوا الوقف في الدار وقف ايهم عليهم حسب
الوقف ولا حاجة الى شاهد ودين فيخرج اولادهم اي جماعة الرجال احرار ان يكونوا

لان الفرع ثبت شهادة الاصل كما هو **ولا اصل** شهد مع فرع عن معنى على شهادة الاصل
 الثاني فلا يكون ذلك من قاهر باحد شرطى البينة لا يتوفر بالفرع ولو مع غيره وهذا من زيادة
الفرع الرابع في الادلة الشهادة الفرع لا تسع شهادة الفرع الا عند تعذر او تعسر
 شهادة الاصل وقد ذكرنا في مساندة الفرع في الامور او عن التسع مع الشهادة
 او حوز او من مشقة طاهرة بان يجوز لاجل ترك البينة ومخوف من غريم وسائر الخفايا
 البينة فلا تسع مع حضور الاصل بخلاف الرواية لانها اوسع وطول قبل من العدد
 بخلاف الشهادة ولان الشهادة على الشهادة المناجزة لا تصرف في الاصل فحق هنا وليس
 هذا تكرار مع ما مر من ان موت الاصل وجوبه وانما لا تسع شهادة الفرع لان
 في بيان طريان العذر وهذا في المسوق للشهادة قال الزركشي وما ذكر من سابط الموضع
 هنا نقله الاصل عن الاخبار والغزالي وهو يبعد نقلا وعقلا ومن ذلك ان قال عن
 الحاقه سائر اعداء الطاعة بالمرض لا يملك القول به على الاطلاق فان اكل ما له من كربة
 موزنة للجنة ولا يقول احد هنا بان اكل شهوة الاصل ذلك يسوع سماعه الشهادة على
 شهادة هم وسبقه الى ذلك لا ينبغي وجبه وقد عذر عند المناظر **لا تسمع الاصل** والفرع عن الاعتدال
كالمعروف والاصل المتعدد فلا تسع مع شهادة الفرع كذا عند الاصل قال الاستاذي اخذ
 من كلام ابن الرضعة وهذا باطل فان مشاركة غيره لا تمنع من كون عذر في حقه فلو تخلف
 الفرع المشقة وحضر ادي ثبتت شهادة تدعو وحسن **ولا يملك القاضي وثابة** لا يجوز
 في الاصل ليسع شهادة لما فيه من الابتدال **فصل في شرط ثبوت الاصول** ونقول
 من الفروع اذ لا بد من معرفة عدالتهم ولا تعرف عدالتهم الا بعرفا والحق المضمون من
 اذ عرفهم **لا يكتفى قول الفرع الشهادة في عدل** او نحوه لان الحكم قد يعرف بوجه لوساؤه
 بسد باب الفرع على الحكم **فرعية اصل** له لانه غيرتهم فيها لا ترقية **اعدا** لا تسع
 لانها من تمتد شهادة هذه والمزني قاهر باحد شرطى الشهادة فلا يقع قيامه بالثابت
 قاله علم انه لا يشترط في شهادة الفرع توكيده الاصل له بل له اطلاقها في القاضي بحث عن
 عدالته وانما بل منه ان تعرض في شهادة تدل على اصله لانه لا يعرف بخلاف ما اذا اطلق
 المدعي مع شاهده حيث يتعرض لصحة لانه يعرفه ويدرك صرح الاصل **فدفع** لو يقع
 اصل وفرع اصل عرفه على ما في الشهادة كما لو كان معه لا يكتفى يستعمله من غير قاطعة
 الاستقفا **المباين** **السابع في الزم** عن الشهادة **فان** رجع الى الشهود
الشهادة قبل الحكم كما في **ما رواه** **اعاد** **وهاب** **الافاق** في عتوبه **ار** **غير** **هالان** **القائم** **لا** **لا**
 اصد توافيق الاكساب في الثاني ينتهي على المدعي **ولا يفسقون** **رجوعهم** **لان** **قال** **العدا**
 شهادة الزور يفسقون **ولو رجعوا** **من** **شهادتهم** **في** **ما** **احد** **واحد** **العدا** **فان** **قالوا**
 غلطا لما في من التغير كان حقهم التثبت **وما** **لو** **رجعوا** **عنها** **بعد** **الحكم** **و** **ردت** **شهادتهم** **وان**
اعاد **وها** **لما** **ير** **فان** **قالوا** **الحكم** **بعد** **شهادتهم** **وقل** **عن** **الحكم** **فان** **العدا** **الحكم** **على** **شهادتها**
كم **لان** **لم** **تحقق** **رجوعهم** **ولا** **اعطيت** **هليتهم** **وان** **عرض** **شك** **فقد** **ذلك** **قال** **الفرع** **في** **بنيته**
 اما بغير رجوع في ذلك الى اجتهاد القاضي فان لم يبق منه دسيسة حكم وانما دامت اودت

على تساهل فلا قال البليغتي وينبغي ان يسأل من سب التوقف هل هو لشك طرا
 امر لا من شك لم فان قالوا لشك طرا قال لا يجوز منه فان ظهر ما لا يؤثر عند الحكم لم يتعد
 من الحكم **بلاعادة** **شهادة** منهم لانها صدرت من اهل جازر والتوقف الطاري قد زال
 وان رجعوا عما شهدوا **و** **اجحد** **الحكم** **وهو** **ما** **لا** **يعقد** **ولو** **كان** **بغدا** **الحكم** **به** **واستوفى** **ان** **لم**
 يكن استوفى اذ ليس هو بما يسقط بالشبهة حتى تثار الرجوع او **يعتوب** **ولو** **لا** **لا** **ي**
 يستوفى ثنائها بالشبهة وجوب الاحتياط فيها **وان** **رجعوا** **بعد** **الاستيفاء** **في** **قول** **او** **هم**
او **جلد** **ما** **من** **او** **قطع** **بجناية** **او** **سرقة** **وقالوا** **نقدنا** **اقتض** **بهم** **ما** **ثلاثة** **او** **اخذت**
 منهم الدية المخلطة موزعة على عدد من وصيهم كما مر في الجنايات ولا يضر في اعتبار المائلة
 عدم معرفة محل الجناية من الرجوع ولا قدر الجور وعده قاله القاضي لان ذلك تفاوت ليس
 لاعبر به وخالف في المهمات فقال يتعين السيف التعذر لما ذكره بخلاف ما تقرر
 ما لو رجع الراوي عن روايته غير توجب القود فانه لا قصاص فيه لادبته لان الرواية
 لا تختص بالواقعة فلم يقصد الراوي القتل **وقد** **سعد** **قد** **لزم** **هم** **على** **قتلهم** **لما** **بقي** **الجمع**
 بينهما **وقالوا** **اخطا** **في** **شهادته** **تأ** **قد** **بذبة** **لقد** **موزعة** **على** **عدد** **روهم** **فمكون** **في** **ما** **هم**
على **عائلة** **كذبت** **لان** **اقرارهم** **لا** **يلزم** **العاقلة** **ما** **لم** **تصير** **هم** **وقاد** **كلامه** **ان** **عذر** **له** **العاقلة**
 مع سبوا ولا راع الاصل في هذا من ادفع لكن ظاهر كلامه كبر عدم الزور فيه **والذين** **على**
 او جوا على انها تعرف خطاهم وان عليهم الدية واكرت ذلك نقله الاصل عن ابن القبطان
 لم نقل عن ابن كره احوال انهم تحلها لالهم نوافر والعرضوا قال الاستاذي قد جزم القاضي
 في باب العاقلة بان الجاني اذا اعترف بالخطا وكذبته العاقلة فله عليه من على القاضي
 يكون الصحيح بخلاف ما قاله ابن القبطان ان الشاهد فرد من افراد ما لم يزل كلامه
 انتهى على ان ابن القبطان لم يجوز بذلك بل حكى وجهين كما حكاه الاذري وغيره من
 حكاية الذري عن قال الامام وقد يري القاضي فيما اذا قالوا اخطانا العزيم لم نر
 التحقق فقله عند الاصل واقره وحذره المصنف لقول الاستاذي المعروف عدو التعزير
 فقد جزم به القفاط والقاضي والطلب والندبجي وابن الصباغ والنعوي والرواية
 والقاضي محل كل من اذري بين الطرفين بان هؤلاء ارادوا انه لا يحتم التعزير بل هو
 راجع الى رأي الحكم كما قال الامام **رجوع القاضي** **وحده** **كم** **هم** **فان** **قال** **تجدت**
 الحكم بشهادة الزور رجع القصاص والدية المخلطة واخطات تدب تحققة عليه لا يحل
 عاقلة كدبته **فان** **رجعوا** **الى** **القاضي** **والشهود** **معها** **القصاص** **على** **الجميع** **ان** **قالوا** **تجدت** **الدية**
 عليهم **من** **مساندة** **الاختلاف** **هم** **بسبب** **قله** **عذر** **عدا** **وقال** **في** **الاصل** **كذا** **نقله** **النعوي** **وعنه**
 وقاسه ان لا يجب كمال الدية عند رجوعه في رجوع بعض الشهود انتهى ومرة القياس
 بان القاضي قد يستقل بالما شرع فيما اذا قضى بصله بخلاف الشهود ويرد ايضا بانه يقتضي
 انه لا يجب ثل الدية عند رجوع الشهود وحده مع انه ليس كذلك **وان** **رجع** **الولي** **الفرع**
ولو **رجع** **هم** **فصل** **في** **رجوعهم** **القصاص** **والدية** **لان** **ما** **شرع** **في** **معد** **المسك** **مع** **القاضي** **او** **رجع** **الولي**
 للشهود ولو قل في ذلك **فصل** **في** **رجوعهم** **القصاص** **والدية** **لان** **ما** **شرع** **في** **معد** **المسك** **مع** **القاضي** **او** **رجع** **الولي**

فان قال المدعي على قول مخرج من دعواه او كذا كذا ما ادعت او الحق بوجهي اي احق
ان يودي اول بوجهي كذا ما ادعت او كذا كذا ما ادعت او الحق بوجهي اي احق
تلك الحق عددي ما تستحق له اكثر مما ادعت وان المعنى في الثالثة حيث يكون حقا فاما لا
قوي وان يودي الرابعة الاستهوا وان يودي حصة وسما اكثر مما ادعت او الحق بوجهي اي احق
لاحتسابها انما حصة او كذا كذا ما ادعت او الحق بوجهي اي احق
اي ويطلب ما ادعت مما ادعي به عليه تزيلا بغير كذا البركة او الرقة كما مر في الاقول
في ست مسائل الاصل في المدعي عليه غير مشروط بان يكون له الحق في المثل للمدعي
الاخرى كذا كذا كذا لان مدعيها مع حقها وكل من اجراها فلا بد ان يكون له
واطلب دعواه وان تولد لا يعني العشر لا يستلزم في سائر اجزائها فلا بد ان يكون له
بما ذكر لا في حق المدعي عليه بل في حقها كذا كذا كذا في الاول فلو اصابه
للمدعي ان يخطئ في استحقاق ما ادعى ان لم يجد دعواه في حق المدعي عليه بل في حق
المدعي المدعي عليه من العشر في حق المدعي عليه بل في حق المدعي عليه بل في حق
غير من المدعي عليه بل في حق المدعي عليه بل في حق المدعي عليه بل في حق المدعي عليه
دعوى وتكون المدعي عليه لان المدعي عليه انما يكون عن عشره وانما يكون كذا كذا
بعض هذا اذ لم يندعها في عقد خلاص ما اذا استدعها اليه وهو ما ذكره بقوله **فان قال له**
كثير او يفتني دارك بعشرة فقلت ما لي بك وما بعشرة فقلت لان المدعي في كتاب البيع
بعشره يبرم مدعي له ما ادعاه لان المدعي عليه في كل عقد على الاقل من عشرة لانه ياتقص
ما ادعاه او لا **لا يدعي حقه** بل في حق المدعي عليه لانه ياتقص من عشرة البيع من زيادة
فان ادعى في موكب داره عشرة فقلت ما لي بك وما بعشرة فقلت **كثير او يفتني دارك**
انما يدعيه اياها كفاه ان عاين ان لم معها صرح بها لاجل المسئلة **لا يدعي حقه** بل في حق المدعي عليه
شعيرة او لا مضافا **لا يدعي حقه** بل في حق المدعي عليه بل في حق المدعي عليه بل في حق المدعي عليه
تسليم في ذلك فله ثلثه المتعرض للسب لان المدعي قد يكون صادقا غير ادعاه ويعرض
ما يستحقه الحق من ادعاه او اوجهة فلو نفي السب كان كاذبا او اعترف به وادعي المسئلة
طوبى بالبيعة وقد يعرض عنها فقلت الحاجة في قول الجواب المطلق ادعت عليه زوجه
انه طلق كفاه في الجواب المطلق زوجه **فقلت** المدعي عليه اذا اقتصر على الجواب المطلق وانفي
الامر لا خلفه **كرهه او كذا** في السب وان كان مطلقا فلا يلزم له التعرض لنفي السب عينه لان
اجب نفي السب عين الخلق عليه ليطابق اليقين الجواب وان ادعى عليه موهو ناسخا
غيره **كفاه** في الجواب ان يقول لا يلزم من نفي السب **فقلت** المدعي عليه وقد يجز عن بيعة باره
او الاجارة وخاف عدا المدعي لها لو اعترف له بالملك **ادعت** مطلقا **فقلت** المدعي عليه
او غيرهما او موهو **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
الحاجة اليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
لدي المدعي يقول جوابه ان ادعت الفاعل **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
اجب ولا يكون مقرا بذلك هنا ولا يثبت ما ذكره كذا كذا في حق المدعي عليه بل في حق المدعي عليه

الفايقول ان ادعت عن ثمن مبيع مقبوض فاذكره حتى اجيب او عن ثمن مبيع لم يقبض
فلا يلزم مطلقا وذكره القاضي بغيره الفرض من زيادة تدو لهذا مثل الاصل فهو مثل ان
يدعي عليه الفا فيقول ان ادعت عن ثمن كذا فاذكره حتى اجيب او عن ثمن مبيع فليطرح
فصل في ادعت امرأة على رجل في اقصاء ما كفاه في الجواب ان يقول **لا يلزم من تسليم**
شيء منها فاذكره **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
اذا تكلم بما قل من ذلك والا فلا يلزمه اكثر منه المسئلة **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
او مقبولا في يد **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
سبيد او لطفي او السجدة الفلاني وهو باطل عليه والفقير او ليس له او غيرها مما استدعيه الاقرار من
تتبعه بخلافه وتخليد لم يخرج من يد **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
اليه الملك وما صدر منه ليس عزيل ولم يظهر لغيره استحقاق فان اقرطين بعد اقراره لم يثبت
او قوله ليست لي قبل واقرت عشر المصونة اليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
او علق المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
وان ادعا المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
القاضي مجلي وان ابي عصبون وقضية كذا كذا كذا **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
تكن خصامته وتخليد وصحة التعلق **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
كيد ترك **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
فقلت المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
من ترجم العرايين والرواية في ادعاه فاضا على حاضر قال القاضي وما رجموه هو المذهب الجاهل
فان لم يكن للمدعي بيعة وقت الامر لا حضور الغائب **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
انما يثبت للغائب قدمت **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
ان لم يثبت اي يقيم بيعة كذا كذا كذا **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
فقلت المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
بالغائب سوا تعرضت بيعة كذا كذا كذا **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
مع المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
من زيادة تدو ولا حاجة اليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
بيعة لم يسمع دعواه مع بيعة لتعني **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
حيث انقضت المصونة **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
بشكل فخلت وقدمه اليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
ثم اجب المدعي في اقام بيعة **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
عليه وله وقد زالت **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
بصدقه المرفة **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه
يفضن بالبيعة عنده لا للاق والحلول في الغالب لا خلاف اما اذا ذكره المقر له ترك في يد المقر
كالمقرطح وانما فاعله المقر له **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه **فقلت** المدعي عليه

وسجد اذ ادعى لها شيا وكل المدعى عليه محسب لعل او يقر هذا ما اقتضاه كلامه الاصل لكنه
ذكر قبله ان كافي وسياقي حكمة وكوفي ميت ادعى على الوارث وصية للفقير او لكل فانه محسب
لعل او يقر ويقتل يقتضي عليه ان يكون ويؤخر من المالك وقيل تركه كمن يات ان كان معناه والفرق
بالرجوع من زيادة النصف ولو ادعى على ولي سبي ونحوه شي على مولاه فانكر او ادعى هو شي لمولاه
على غيره فكل فقيه تفصيل ذكره بقوله فان لم يجرش ولو ادعى الوارث النصف في مال الصبي
فلا خلاف غير محسب عليه ونحوه ولا اثبات لان الحق لمولاه لا له وهو ثابت مباشرة وانما اتفق
للشخص حين غير بعد ولا يقتضي بان يكون في كسبي القاصد وما يري يحصل وجعل نوع
الصبي وانما قد الحزن لعلها اعلفان اما اذا ما شرع كان ادعى بشئ ما يجرش بعد لمولاه فانه
محسب عليه من الزد لانه المستوفى قال الاستوي والفتوي على هذا التفصيل فتدبر عليه
الامر وهو الموافق لما مر في الصداق فيما اذا اختلف في قدره زوج وولي صغير او يمنونهما
ورجح في اصل المنهج منع التفريق مطلقا ونقله الاصل هنا من سبل الاكثرين في قوله لا يباس
بالتفصيل وقد تقدمت هذه الفرق بينه وبين ما في الصداق في بابه والوكيل كافي في هذا ذكر
تختلف النسبة المحرر عليه بما ادعاه ولله له اذا نكل خصه ونحو ذلك من مكر التسليم بلا
ولي ولا يقول في خلاف ولله في دعواه عنه وقضية كلام الاصل انه لا يعتبر ذكر لفظه والي
حيث قال حلف انه يلزمه تسليم هذا المالك ولكن لا يقول في الباب الخامس
في الثانية وفيه اربعة اطراف الاول في الاملاك فاذا ادعى اثنان شيئا في بدت ثالث
واذا ركن بينهما على مطلق الشارح او متفق واحد بهما مطلقا والاخر في مورثة
تعارضا وسقطا وفي نسخة وسقطان وكما في لينة لما مر او في الباب الاول وعلى
المدعى عليه لينة لينة على المدعى واليمين على من انكر وما خالف الحكم ان رجلا خصما
لا رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير فاقا وكما في لينة انه لم يجعله النبي صلى الله عليه
وسلم بينهما فاجب عنه باحتمال ان العير كان بينهما فاجل اليمين وقسم بينهما واما ما
اي داود ان خصمين ايا رسول الله صلى الله عليه وسلم واى كل واحد يشهد فاسم بينهما
وقسم من خرج له القسم فاجب عنه ما لا يحتمل ان الشارح كان في قصة وعنى وان المعلن
لو احدى منهما بعدهما واليمين قسم له فانه لا يقر له قبل ما هما الاولي قوله اصله لما هما
اي اليمين قسم له فانه لا يقر له وان شهد من اليمين كل اي كل العير لمن اقامها وهي يدعى
الفرق في حقه فانه يدعى كمن يدين المدعى الاول منهما قسمه للنصف الذي بيده لانه
ايمت قبل بيعة الحمارج ثم سعى العير في يدى الاكثرت اذ لا مستحق لها غيرها وليس
احدهما باولى من الاخر وان است كمنهما اي اقامته ما بهما لا يقر له به وعنى
اي العير في يدى ايضا وحسن لا يقر له احد منهما سعى العير في يدى ايضا وسأل
كل منهما للاخر او يقر الاولا او لكل ولا يقر الحكم اذا ثبت اي اقامته بينه واليمين او حلف
احدهما فمقتضى فقهى له جميعا سواء شهدت لينة جميعهما ام بالنصف الذي يدعى الاخر
ومن طرف منهما لم يقر صاحبه ردت عليه اليمين وان لكل الاول ورغب الاخر في اليمين
كل الاخرين واحدة للنصف الذي ادعاه الاول والايات للنصف الذي ادعاه

هو لان كلامهما قد دخل وقد فصلت ان الجمع له لاحق للاخر فانه يقول لاحق له في النصف
الذي يدعى به والنصف الاخر وان ثبت اي اقامه احد هما بيعة نصها او ثلثها تعارضا
في النصف او الثلث وسلم الباقي للمدعى الكلى وان ثبت كل منهما ذلك والدار في يدى ايمت
يدى الاكثرت قال الرافعي وليصحب ذلك ما اقام مدعى الكلى البيعة او لا لان الاخر
لا يدعى الا النصف وهو يدعى وسياقي ان اذا اليد لاحتاج الى بيعة في الابدان
ادعى في يد نصف دار يدعى في قصده وادعى في النصف الاخر فانه لم يدعى به
لنصفها من هو يده وحفظ في ظهور ما كذا كذا من جهة البيعة هنا قال الاستوي
وهو ذهاب عما صحه فيها كاصلها في اوابيل الباب الثاني من انه يدعى في بيعة كذا كان كذا في
المقصود عنه وعلة بان الظاهر ان ما يده ملكه وما صدر منه ليس بمرسل ولم يظهر لغيره احتياق
فصرح دار يدعى في يدى كذا وكذا في يدى استحقاق في اليد في جميع الايات لان الاصل
النصف ملكي والنصف الاخر لفلان الغائب وهو في يدى عاربه او يدعى الثاني في كذا
يدى اليد في جميعا وان ما يملكه من الثلث والباقي للغائب وهو في يدى عاربه او يدعى
فيقره برك منها الثلث وتبقى الدار في يدى ايمت كذا كانت تكن نصف الثلث الذي يدعى به
المدعى للغائب حكم الاقرار ان قصص على يدى ايمت ان لم يجرش ما يدعى به نفسه لم يعط
المدعى لا المدعى ايضا ولا في يدى ايمت فانه لو اقر من مائة ما يدعى به نفسه حكم له به
لان لكل من الاخرين فيما اذا ادعاه نفسه بيعة ويدوا للاولى الثلث بيعة ويدوا لغيره
الباقي بيعة والاخران لا يدعى به ويصور ذلك ما اذا اقام مدعى النصف البيعة او لا لانها
الاحتاج الى اقامته للمدعى الا يدعى ما يدعى والاخران لاحتاجان الى اقامة بيعة في الابدان
على نحو ما مر قبل الفرع ذكره الاصل قال الرافعي وفي احتياج الاخرين الى بيعة بعد بيعة
الاول نظرا لامتارح لهما واما صاحبها يدعى بان ذلك فيما اذا ادعى كل منهما الكلى كاسر
واقام الاول بيعة ما يدعى لنفسه كمن يحتاج الاول بدلائل تلك في بعضه ووقع اليمين
عنه في بعضه ولا ياتي قرامه ولو اقام كل منهما بيعة ما يدعى لنفسه كمن يحتاج الاول الى عادة بيعة
للثالث الذي يده كاعلم ما روى الباب ويحري نظره فيما ياتي في ادعى شخص ايا او ثلثها
والنصف ما وخرجهما وهي في يدى عارص واقام كل منهما بيعة ما يدعى به فكل لا يخرجه
مدعى الكلى والباقي يقع فيه القصاص فالمدعى في النصف تعارضا من يدى الكلى
ويبينه مدعى النصف والمدعى لرا يدعى الثلث تعارضا من يدى عارصا ويدينه مدعى
النصف وفي الثلث الباقي تعارضا من البيعات لا يقر فستحق البيعات في النصف محسب
المدعى عليه لكل منهما بيعة وسلم الثلث للمدعى الكلى فوات في يدى عارصا من يدى عارصا
لانهم اقاموا بيعة في بيعة كل منهما ترجح في الربع الذي بيده باليد والافاقول قول كل منهما
في الربع الذي بيده فاذا حلفوا كانت بينهم ارباعا وكانت بيعة لثلاثة ادعى واحد منهم
النصف والثاني الثلث والثالث المدعى اعطى كل منهما ما ثبت له اي ما ادعاه لان يدعى عليه
ولا امتارح له فيه وهذا من زيادته وهو معلوم مما مر وان ادعى حكم الكلى والاخر النصف
والثالث الثلث واقام ايمت من دون الثالث فكل منهما الثلث بالبيعة والى المدعى الكلى

المعتد عند الاحتساب الاقرار ونقض عليه في الاقرار في الحدود وانما يختص بتأخيرين وانما الاختراع
لحدود الميراث وهل خلف من خرجت له القرعة قولان قاله القاضي فان اختلفا بانها قدمت السابقة
تأخرت كما هو التبرعات المتخرفة في مرض الموت ولان معناه زيادة علمنا في الاتحاد احد العبد من
سددس الماله وخرجت القرعة عتيق هو وعتق معه سددس الاخر ليكمل السددس وان خرجت
لاخر عتيق وحده ولو اطلقنا او اطلقت احدتهما عتيق من كل واحد منهما ثلاثا كما لو اوصي لرجل
ثلث ماله ولاخر سددس علي كل منهما ثلثي ما اوصي له به وان اختلفت ثلثي بينهما فلا عتيق لهما
فما تقرير ولو شهد عتيقان بتعلق بينهما ثلثي او بالوصية باعتاقهما او ل واحد منهما ثلث ماله
ولم يخر الاخر ما زاد عليه الميراث بينهما سواء اطلقنا او اخرجنا او اخرجنا لان المعتقين المعتقين
بالموت لا اوصي من ماله المرض وقيل في الوصية شهادة الوارث فلو شهد اجنبيان انه
اوصي بعتق لهما ولو اخرجنا لهما وان لم يجرأه اندرج عتيق عن هذا الاصل في عتيق احيانا
يعتق سادة وكنيتهما ثلث ماله لغير العتيق لسانا بشهادة الوارثين لانها اثبات الرجوع عن عتيق بدلا
ساو يده فارتفع التهمة عنهما ولا يطول بتدبير الولي لان الثاني قد لا يكون اهدي بل المار وقد
لا يورث بالولاة في هذا الاحتمال لورثت به الشهادة لما قبلت شهادة قريب لمن يرثه قال القاضي
ولا يصفوا عن اشكال لان الفرض قد يتعلق باستيفاء غام وان ساو له ساليمة القيمة والبار عنه
ابن الوصية بان التهمة التي رزق بها الشهادة هي التهمة القوية دون الضعيفة وهو ما خرج من كلاهما
الامام هذا اذا كانا عديلين فان كانا فاسقين عتيق غام بشهادة الاجنبيين لاحتمال انكشافه وثلاثا
سالم اللذان هما قدر ما يتخلله ثلث الباقي بعد غام مواضع للوارثين باقرارهما الذي تضمنته
شهادتهما له وكان غاما ثلثا وعصب من التركة ولا يجزى الرجوع بشهادتهما لغيرهما وقيل ان
ما في عتيق الميراث بطريق غير الروابي عتيقها جميعا قال القليوبي فان قيل ينبغي ان يفصل
فيتم ان كان غام وخلفه يد الوارثين قيل شهادة الاجنبيين عتيق جميع سالم والاختلاف لان
غاما اذا دخل في يد هما فكل مات بعد امتداد الوارث اليه وقد تقررا من مات من المعتقين
بعد امتداد يد الوارث اليه حسب عليه حتى لو خرجت قرعة العتيق على احد الحيين عتيق كله خلاف
ما اذا مات قبل امتداد يد اليه فانه يدخل في قرعة العتيق دون الرقي حتى لو خرجت قرعة العتيق
عليه عتيق ولو خرجت لاحد الحيين عتيق ثلثاه فقط لجوابه فانما حسبنا على الوارث بعد امتداد
لم يوجد فيه ما ينافي به بخلاف الذي قد راى قد فاند وجد ما ينافي المكك وهو الحكم بعتقه
وتجوز هذا الجواب نظر والسؤال قوي قالوا لاجل انه يعتق سالم كله مطلقا لا اعتقاد السابقين
ان فانما حكمها وان الشهادة غير معمول بها وقطع به الداربي ونقض في الامر والمختص على ما
يشهد له وان لم يتعارفوا وهما على الرجوع عن الاصل يعتق غام الميراث عتيقها كالوكانت
الزبدان لاجاب نعم ان قالوا انما اوصي بعتق سالم عتيق لغير ما ياتي في اختيار العتيق فانه قالوا فاعني
عتيق فيما يظهر غام وثلاثا سالم الاحتمال ثلث الباقي بعد عتيق سالم لهما وان كان سالم السددس
اي سددس الماله وثلاثا بعد رجعة تبعض الشهادة وهو ما نص عليه الشافعي في هذه المسئلة
لم يقتل شهادة لهما بالرجوع عن الاصل يعتق غام للتهمة برود العتيق من الثلث في السددس
ويعتق سالم باقرارهما الذي تضمنته شهادتهما لهما ايضا مع عتيق غام بشهادة الاجنبيين

او يعتق سالم قدر نصيبهما منه ان لم يكونا حاضرين معا باقرارهما وان قلنا بعتق تبعض
الشهادة وهو ما يعتد الاحتساب فلا تقبل شهادة لهما بالرجوع عن الاصل يعتق نصف غام
الذي لم يشأ به لا يعتق مع كل سالم والميراث قد راقك ونزجك الاول المبني على النص
من زيادته ولو اوصي بالثلث لرجل فضا اذا كان سالم السددس وشهد الوارثان وهما ثلث الرجوع
عن الاصل يعتق سالم كعامة كما مر المناصب لما مر عن غام لسانا التهمة لان لهما ريادة على
الثلث فتقبل شهادتهما بالرجوع عن غام ونقص الثلث لثلاثا بين الموصي له بالثلث وبين عتيق
سالم فيعطي السددس لثلاثي لهما بالثلث وبذلك منه الحق بقدر العبد وهو سلم لهما وهما ثلث الثلث
قال في الاصل كذا ذكره ولكن ريادة على الثلث لا يوجب ضمان بعض اصحاب الوسايا
بل يورث عليهم الثلث وقبول شهادة الرجوع بوجوب رفاق غام وجرمانه عن التبرع وهو محل
التهمة لتعلق الاقرار من باعيان العبد وتقدروا من ابن الوصية ما يوجب منه جوابه فان كانا
فاسقين يظهر انه يعتق من كل من غام وسالم نصفه وحصة اجزا من احد عشر جزءا من عشرة
وان لم يوصي له بالثلث بل ما عتيق غام وظاهر ان المسئلة تدور اذا يعتق من غام بالثلث
ومعرفته متوقفة على معرفة ما للموصي بالثلث لاشر لهما فيه والعكس وطريق استخراج ان
يقول عتيق من غام شي ومن سالم نصف شي لساو ان نصف غام وبفرض للموصي له شي والثلث
لثلاثي الاجنبيين ونصف ذلك بعد ان يوصى ما فأت عليها بالاصل بالثلث وعتق سالم
وهو ثلثا شيئا وساعت من غام كالثلث لهما مخرج ويغافل فلا يكون بعدل حصة اشيا
ونصف شي فالبقي خمسة وحصة اجزا من احد عشر من الواحد يعتق من غام فثلث ذلك وهو
ما مر والباقي اربعة وعشرون وستة اجزا مما ذكر ثلثا ثمانية وجران منه بقسم من الميراث
له وعتق سالم ثلثا ثلثي له ثلثا ذلك وهو خمسة وخمسة اجزا مما ذكر وعتق سالم ثلثا وهو
نصف ذلك والباقي وهو ستة عشر واربعة اجزا مما ذكر للوارثين وهو نصف ما فأت عليها
بعد ما عتيق من غام فان كانا عديلين فاعتق غام بشهادة الاجنبيين
وسالم باقرار الوارثين وهو ثلث الباقي من الماله بعد غام وهذا المخرج اليه على قول الاجناب
السابق في ما على النص المبني عليه ما رجعه هو فله ملاحقة اليه بثلث السددس وثلثا
الاولي وان كان غام السددس وسالم الثلث رجعا اي شهدا بالرجوع من وصيته فان رجعا
فاسقان عتيق السددس سالم ثلثي سددس لهما عتيق غام نصف غام من حصة ابيه
وهي قدر ثلث الباقي بعد عتيق غام فان كانا عديلين عتيق سالم فقط ولو شهد اجنبيان انه
اعتق غام لهما في المرض وشهد الوارثان لهما بعد عتيقهما كانا فاسقين انما عتيق سالم
وكلاهما لثلاثا عتيق غام بشهادة الاجنبيين وسالم باقرار الوارثين فان لم يكونا
حاضرين عتيق من سالم قدر حصتهما قاله القاضي في الميراث لهما الاصل بعض الفقهاء
فانه يعني ما مر من الوارثين ما لعتق وكان الوارثان فاسقين لا يعتق من سالم قدر ثلث
الباقي بعد عتيق غام فقط وكان غاما ثلث رجعا وهما على المكك بالاجنبيين
بل قالوا لاعتق سالم لولا ان يرضى عتيق فاقبالوا لاعتق السددس والمجبة الاوقى ما مر وكلاهما
اصله ولم يورث عتيق من بينهما نصيبا لولا ان يشهد العبدان لاجاب بخلاف ما اذا كانا

اشترها من زيد وهي مكية فبقي لها المالك وكان كالمواظف ذوال اليد البينة قبل الاشتراع
منه وان ثبت الثاني انما اشترها من المدعي الاول بعد المالك **فانما يمنع حجة** فاما
له فاعطى الاول ان يقول انما اشترها منه في ملكه وان ثبت ذلك فله ان يقول لها انما اشترها
اشترها منه وهي ملكها تنزع من ذي اليد وتضمن لها المالك **فانما يمنع حجة** فاما
سبب على الاول انما اشترها من المدعي الاول اشترعت الثاني وتوعد وان ثبت انما اشترها اليه فانما
على الروضة ولمع على ذي اليد انما اشترها من ذي اليد وانكره ذوال اليد ذلك
ان ثبت اي بغير حجة بالبيع وله ان ينزعها منها **حجة** وان توعد وانكره لم يضر ولم
اشترى دارا لم يضره ان يثبت حجة انما اشترها من فلان وقت كذا
والجواب في مورد كذا ان ثبت اي بغير حجة فله ان ينزعها من فلان وقت كذا
ان الدار التي كانت بيد فلان المجدودها انتقلت اليه فلان والي كانت بيد فلان انتقلت اليه
فلان وهكذا **البيوع** لدار المدعى قال الزكريا نسا للاشترى وما ذكر من اعتبار حجة
اخرى مع ما اذا لم يكن شهودا لدار الشخص المجدود فان امكنهم ذلك حضور الحاكم او غيره
فيه فلا حاجة اليه بينة اخرى بالانتقال المذكور وقد لا جد فله ان ياتي بغير حجة على
غير ذلك **والقول في القاضى** في ملك فلان يباع فاشترى منه المالك منه انما اشترى منه ذلك
اذ ليس للقاضي ان يقضي خلاف عدله وان كان يقضي بغيره بغير حجة هذه لوجود البينة مما يخالف
عدله وان ادعى عليه دارا فقال ليست في يدي او لا اشترى منها فله ان ياتي بغير حجة في ذلك
لم يثبت اليه بل يذهب الي المدعى اليه فان شهد احد منهما ادعى عليه ولا خلاف ان يضره وتضره
بما وقع الا لا اشترى او يضمن لغيره بغير حجة او ياتي بغير حجة فله ان ياتي بغير حجة
عليه في الاول او لا في الثاني تحت الوقف لانه منعت من المشرى ورد عليه الباع الثمن
وتوعد فله الحقة المحاصلة في حياة الباع فان صدق الباع البينة اخذها ولا حرج في صدق
للاخر فالقول في الترافع قال القاضي وقضية التعير حجة الحجة ان الوقف ثبت بها اذا
كان على معين وهو وجد والامع عند المهر النسخ الا ان يقال ان البينة العامة في هذا الموضع
موجودة فيه نظر وكلاهما لو ادعى الباع وعندها ولم يكن فالباعين البيع في ملكي
دعواه **والقول في حجة** والاي وان قاله كذا فله دعواه ولا يثبت دعواه وتعيده دعواه
بكونه لم يقل ذلك من غير ان تدعى من المسئلة الاية وظاهر ان عمل دعواه سماعا بينهما اذا لم
يقول ذلك من غير ان تدعى من المسئلة الاية وذكرنا وبالله التوفيق **والقول في الباع** المشرى منه حجة
والملكه وان لم يكن له المالك لما مر ولما ياتي وان قد ملكها ولم يكن قال حين البيع
في ملكي سمعت دعواه وبنته فان لم يكن له حجة حلف المشرى انما باعها وهي ملكه وان
كان قال ذلك لم يسمع دعواه ولا يثبت **فصل في قضاوي القاضى** حين انما لو ادعى
عليه عرق فقال لا يلزم مني البرهان بل يكتفى بها لان الاقرار لا يثبت بالمعروف قال الاستوي
وهذا وهو ان الجواب مقبول والصحيح كقولنا في جواب الدعوى ان لا يصح الجواب الا اذا اتي كل
حرف من الجواب لا يلزم من تسليم شيء ما قلنا القاضى ما اشترى على طريقته من صحة الجواب بذلك على
ان الكلام ليس فيه بل انما هو انما يكون انما لو ادعى عليه حلفه ولا يقطع به مطالبته وعليه بعد البرهان

كما نقله الزكريا عن شرح الاوياني وانما اشترى من بينة وقت بينة ملك كيتي للملك فلا تقدر
بينة الوقت وانما اشترى امرأة ولها اخ واخت وزوج يسكنها وادعى الزوج ان المالك قد صدق
به النصف **حجته** واخذ حكم اليد وجعل النصف لينة نعم يستثنى من النصف شياب جدها
لغيره لا حاشية وبها يد عليها فيقول دارها علم فله الادري وخرج بقول النصف
من زاد ثم يسأل ما اذا لم يسألها فلا يقبل قوله بغير شيء اذ لا يولد **وعلى الزوج** ان يثبت حصة
منها اي الاخ والاخت **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
انما اي المتاع **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
حيثما كان **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
باعتبار لانه حجب عليه حجة خلاف ما اذا اشترى من عرف عاده فتوعد **باعتبار** او
طرح في حصة المالك **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
صرح بالعادة بان يقول رأت ذلك سنين وان كان ذلك مستند شهادته على ما مر **فصل**
في صاحب النسيئة من رجل حلف على دار فادعى في يدها عليه **فانما اشترى** لينة
الاولى **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
بالمالك ولا يولد لاحد فاهل بيت الوقت او الملك **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
الاستوي ومقتضاها ترجيح بينة الوقت من حيث هو على الملك عند التعارض وهو خلاف ما
مر من القاضي من انه يثبت الوقف والمالك تعارضان انتهى وبما بالها المتعارضان
اذا اختلفت تاريخها **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
المدعى مدة القاضى **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
عنه ورفع الامر اليه **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
عنه صاحب النسيئة بان لا يكون **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
له باقرار اما الشافعي ومن لا يرى الرجوع فليس له ذلك وان لم يحكم بحجة الوقف
فصل منقول عن فتاوي الفتاوى **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
من زيد فادعى المدعي حجة باقراره **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
في يد المدعي عليه لا اعتناء ببينة اليد فله ان ياتي بغير حجة **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
الباع في المجلس لجلس العقد فانكر الباع وادعى ان بينة اي بغير حجة بان اي المشرى
لم يثبت في المجلس **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
به وبغير حجة لم يسمع وهو منقول عن الفتاوى **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
بعد هذا بغير حجة **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
وان ادعت امرأة على رجل انهما وطئا **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
فلان الميت **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
الكلام **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
الطلاق **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا
في فتاوي المدعي **فانما اشترى** لينة بعد حلفها كونه الحاصلة والاخ غايبا

مطلوب
منه حجة عاده في يدها جردا

العتق والترجيح فيه من زيادته وبتدبيره صرح في الشرح الصغير لكن اختار الركن الثاني والله
بأنه اخبار بغير الواقع او خطاب بلفظ ولا اشعار له بالعتق **الا** انما كان طاق او مظاهرا او خفيا
كما لو قال انك حر وكذا الغطاء الاستعارة والعدة في حق العبد لا يستلزمها كسر في الطلاق
وقوله لا انما كان طاق من زيادته وصرح به الاسوي ومنها اي الكناية بملكك نفسه كملكك
او هيبتك نفسك كناية الطلاق وان كان اسم الله قبل اطلاقها حرة فبعت بغير فناء لها يا حرة
عتقت ان لم يقصد المبدأ لها باسمها القديم فان قصدت لم يعتق فان كان اسمها في المبدأ لم يعتق
الا ان قصد العتق فعتق وان اقر بغيره فخراس اخذ المكس عنه اذا طالبه المكس بدونه
الاخبار لم يعتق بالطلاق الاسوي رد على من يظن ان الاظهار كما انما ذهب في الطلاق
انه لو قال لها انت طالق وهو عليها من الوثاق ثم ادعى انه اراد طلاقها من الوثاق قبل المباشرة
ولا شك ان مروج بالكس قرينة ظاهرة في ارادة صرف اللفظ عن ظاهره وردت في ذلك فانه
انما هو قرينة على انه اخبر ليس بانشاء ولا يستقيم كلامه معه الا اذا كان على ظاهره وظاهره
الوثاق ان يقول له انك حرة فيقول بل هي حرة فهو قرينة على ارادة العتق لا العتق وان
قال له افر من علك وان شئت فادركت حر من العتق دون العتق **يقول** ظاهره او يدعي
ولو قال له افر من علك في طريق اخر او جاز عتق لم يعتق فانما لو ادعى ان اريد به الظاهر فيقرب بينه
وبين ما قبله بان هذا لا يدري من مخاطبه وعنده انه مخاطب بغير عتقه ومن مخاطب باللفظ
الصريح فيصرح افر من عتق غير اوقال **يقول** عتقتك في الشرح الصغير موازنة له
بالفرار وجهه في الثانية ان قد توكد معنى المضي في الفعل الماضي فكان اخبار لا انشاء وقيل لا
يدان بذكره في معرض لافراز والترجيح من زيادته قد كان مرجح صاحب الانوار قال وان قاله
عقد قد راجع ويجوز ان يقتضي قصده اي تصريح قائله في الاصل فان لم يقصر ترك وقوله
انما كان طاق وان تولى به العتق لغيره اشعار به وكذا لو قال عتق نفسك فقال
اعتقتك خطا بالبيدة كذلك وهذه التي قبلها من زيادته تكفي في قولها ذكرها الرافعي في
الطلاق فيصريح مع تعليق عتق عتقه بصفة قياسا على التدبير وما فيه من التوسعة
وتيسيل المخرجه واما نفس التعليق فقال الرافعي في كتاب الصداق ليس عتق قرينة واما
يقصد به حدث او منع اي وتحقيق غير خلاف التدبير وكله يقتضي ان تعلقه العاري من
قصد ما ذكره التدبير وهو ظاهر **يقول** اعتقتك في الطلاق وحكمه كالحكم في حق جاب المالك
معاوضة فيها شوب تعليق ومن جاب المستدعي معاوضة نازعة بلا معاوضة كما علم من باب الملق
ويصح نفوس عتقه اليه فان فرض اليه العتق فاعتق نفسه في المالك في الطلاق وانما عتقه
يقول انما كان طاق في قوله **يقول** ووقال له عتقه اعتقتي على كذا اذا حابه عتق
وعليه ما التزم صرح به الاصل وان اعتقه **يقول** عتقتك على كذا عتقتك على كذا عتقتك
او قال له اعتقتك على كذا عتقتك على كذا عتقتك على كذا عتقتك على كذا عتقتك
كون العوض قبل او بعد وان كان ذلك بملكك لا بد مني ولا يعتق في الصنعي ما لا يعتق في القوي
او على ان يقدمي شهر من الان او قبل في كذا او بينه **يقول** عتقتي على كذا عتقتك
ثم مات العبد او تعذرت مراجعته وعمله بغير الموت ولو تركه لها بلا عتق لم ينفذ

انكر

المذكور **ان** تركه في صورة مؤنثه ودمته فيها بعد ما نصف قيمته لبيده وساقى الميلة
بزيادة في الكتابة **يقول** لو قال من دخل الدار او لمن عتق في اول من دخلها منهم
فهو حر فخطه الاول **يقول** الاول احد منهم عتق ولو لم يدخل احد بعده كخط في الطلاق ولو دخل
اثنان معاً ثالث فلا عتق لواحد منهم اذ لا يوصف واحد منهم بانته اول واعتزض بانته
ذكر ولاية المساقة ان الاول يطلق بغير المتعدد ويجاب بانته لا يحد من الاطلاق ثم ارف
لا يحد من المخرج زيادة على الشرط بخلافه هنا اذ يحد عليه زيادة عتق لم يحد فان كان قال
يقول اول من يدخل وحده حر عتق الثالث لانه اول من دخل وحده ولو قال افر من يدخلها
من عتق في حرة دخل بعضهم بعد عتق عتق اخر من دخل عتق السيد اي لا يعتق واحد
منهم لان الموت السيد فيعتق عتق الاخر وقول البلقيني وعندي الاحتياج بالموت السيد
لو اذا كانا ثلاثة مثلاً فاخر من يدخل منهم حر لو ان احتل دخول غيره اذ الخلف لا ينفذ
الاروة واحدة وقد وجد تدبيره بان المعلق عليه دخول الاخر وهو لا يعمل الا بموت السيد
فقد بصير الاخر غير فلا يحد بالآخر مادام فيها كما من نظير في الطلاق فيما لو قال اخر من ارادها
مكن طاق وقياس ما مر في ميلة اول من يدخل انه لو كان الداخل اخر اثنين لم يعتق احد
ولو قال لحيث ان لم اجد هذا العالم فانت حر فتعني العام واختلفا في انه هل جاز ولا ثبت انه
يقول يوم القيامة **يقول** عتق لحيث ان لم يات باج وان قال لبيده لبيدهما العتق فاحد كاحد
عتق جميعا في اللد احدتهما وعليه التخييل وان باج واحدا منهما او اعتقه اومات قبل مجيئه
وجا العتق والاخرية ملكة **يقول** لو احد منهما لانه لا يملك حينئذ اعتاقا فلا يملك اعتاقا احدهما
ان اضرابي من باع عتقه في قبل مجيئها لبيده فانه لا عتق باج عتق عتق وان باع نصفه
اي نصف احدهما وجا العتق وفي ملكه احدهما ونصف الاخر فليد التخييل فان عين من
له نصف عتق فعتق وقع النظر في السرية وان عين من له كله عتق او قال لها ان جال عدم
واحد كناية ملك هو حر جال العتق وليس له الا نصف واحد منهما لم يعتق لان الشرط وهو كون
احدهما في ملكه لم يحصل **يقول** لاعتق خمس حصصا من نفوذ بها عن الطلاق ولو قلع بعض
الاحوال الا في السرية فان اعتق جازا بأكصف او عينا كيد من ملكه عتق الجزم في
العتق لبا الباقي وان كان معسر المقتونة كناية الطلاق لانه اذا جرت السرية والباقي لغيره فلا
يقري والباقي له او يذوق عتق الجير فعتق ويكون اعتاق البعض عتقا للكل والشرع
بالترجيح من زيادته **يقول** الحبل الملوكة له لا يبرع بعتق امه تعا لداره ولو استغناه لانه
كامل سها ولا يخلو لبيده تعا له لان الاصل لا يتم الفرع وانما عتق في هذه وفي صورة
الاستغناء لقوته بخلاف نظرها في البيع وانما يتبعها الحبل اذ كان ملوكا لغير ما كذا لانه لا يبرع
مع اختلاف الملك واذا بقوله تعا ان الحبل لا يعتق بعتق امه سرية لانه انما يكون في الالتصاق
لاية الاختصاص والالتصاق الام الحبل في العتق وحمل صحة اعتاق الحبل وحده بعد فسخ الزوج
فتركا لعل مما ياتي واخر الباب **يقول** لانه ان ولدت فولدك او ولدك ولدك فعتق
يقول عتق وان كانت حايلا عند التعليق لانه وان لم يملك الولد حينئذ فقد ملك الاصل السيد
ملك الولد وبوجه من انه لو لم يملك الاخر كان لوصي له يحملها لم يعتق ولها اذا كانت حايلا

قال الشيخ ابو علي ان اعتقها مرتين اعتق ثلثا نصيبه من الاول وهو ثلث جميع ماله
وهو ثلث ذلك المصد وبقي للورثة سدس مع نصف الاخر وان اعتقها مع اموات
اقرع بين ما من زوجت قرعته اعتق منه ثلثا نصيبه وهو ثلث ماله **سبع** لو اوصي بسد
شريكين في عدين **باعتق** اوصي شخص **باعتق** اي باعتق نصف **عبد** **عبد** **عبد**
وكذا لو برة اي النصف بينهما ووجد الاعتاق في الاولين **عتق** ولم **يسر** وان اخرج كل من
الثلث **لان الميت** **مصر** لا يملك بالمولد بل بالوارث وذكر التدبير في الثانية من ريادة
فلو وصي احدهما **اعتق** نصيبه من عده **فكامل** **عتق** **الميت** **كل ما** **احتله** **الثلث** حتى لو
احتله كل عتق جميعه **قال الامام** **الغزالي** **هذا** **ان** **قال** **في** وصية **بالفعل** **شرا** **اي** نصيب الشريك
واعتقوه **لان** **قال** **اعتقوه** **اعنا** **فان** **اشرا** **فلا** **تكيل** **اذ** **لا** **سرية** **بعد** **الموت** **قال** **الغزالي**
ابو الطيب **وعندي** **انه** **اذ** **اوصي** **بالتكيل** **لا** **يكتل** **الا** **اذا** **شرا** **في** **الشريك** **بالشرا** **منه** **الواقف**
كلما **اصله** **بالسرية** **وكذا** **لان** **التقويم** **اذ** **لم** **يكن** **مستحقا** **لا** **يصير** **مستحقا** **باختيار** **المعتق** **بدل**
ان **المعتق** **لو** **كان** **معسرا** **لم** **يسر** **اوقات** **توموه** **بلا** **حتى** **استقرض** **لصير** **الشريك** **عليه**
واجماع **المطلوع** **ذلك** **ووجه** **الرواية** **بانه** **ممكن** **من** **النصف** **في** **الثلث** **واذا** **اوصي** **بالتكيل**
فتد **استحق** **انفسه** **قدر** **قيمة** **العبد** **من** **الثلث** **فكان** **موسرا** **بذكر** **فكامل** **لا** **يصل** **فاحتمل** **في**
الاطلاق **والتوجيه** **المذكور** **يعلم** **انه** **لا** **حاجة** **الى** **التقدير** **للامام** **السابق** **كما** **اشار** **اليه** **الاراذل**
ولو **وصي** **اعتق** **سبعين** **من** **عشرين** **مشتريين** **وتكامل** **عتقها** **واضع** **الثلث** **لها**
باعتق **وان** **الشم** **فكامل** **للميت** **فقط** **اقرع** **بينهما** **فاعتق** **من** **قرع** **وبعتق** **نصيبه**
من **الثاني** **فقط** **وقيل** **يعتق** **من** **كل** **ثلاثة** **اربعة** **والنصر** **بالقرع** **من** **زاد** **تد** **الشرط**
الثاني **ان** **يعتق** **الثلث** **للميت** **لان** **التقويم** **سبيل** **سبل** **المشقات** **وعند** **تسا** **الاعتبار**
لا **يصح** **منه** **بعد** **تلافا** **للو** **باعتق** **بعض** **صله** **او** **عده** **بارت** **لم** **يسر** **عليه** **اي** **باقية** **اذ** **لا** **يسل**
بالسرية **بلا** **عوض** **لما** **فيه** **من** **الاحاف** **بالشريك** **ولا** **بعض** **لا** **يستدعي** **الثبوت** **ولا** **الثبوت**
اذ **لا** **يصح** **منه** **او** **ملكه** **بشرا** **او** **هبة** **او** **وصية** **او** **غيرها** **سري** **اي** **باقية** **لا** **يملك** **اختياره**
تستعيب **العتق** **فكانت** **كاللفظ** **به** **اختياره** **وبذلك** **علم** **ان** **المراد** **باختيار** **المعتق** **تمام**
اختياره **سبه** **ولو** **غير** **مكاتب** **شترى** **اي** **جزء** **بعض** **سبه** **عتق** **ولم** **يسر** **سوا** **الجزء**
بشترى **نفسه** **او** **بشترى** **سبه** **لعدم** **اختيار** **السيد** **وهو** **في** **الثانية** **لما** **قصد** **التجيرة** **والمالك**
حصل **فمنها** **ولو** **اشترى** **واهب** **المكاتب** **بعض** **عده** **او** **اياه** **وعتق** **باعتق** **لم** **يسر** **لان** **لو**
يعتق **باختياره** **بعضا** **وهذا** **من** **ريادة** **هنا** **وهو** **سكور** **فقد** **كروا** **غرا** **الباب** **باعتق** **اصل**
له **من** **الثقات** **وقيل** **يسري** **كالو** **كان** **المشتري** **او** **المتهب** **جزا** **وجري** **عليه** **المشتري** **في** **الكتابة**
باعتق **التصحيح** **النوي** **لم** **ي** **وقال** **الاسنوي** **انه** **الصحيح** **ولو** **اهب** **السف** **جزء** **من** **عتق** **عليه**
او **قبل** **وصيته** **في** **السرية** **وجان** **في** **البر** **لما** **هو** **متما** **عدها** **لما** **فيه** **من** **زوم** **القيمة** **له**
ولو **ملك** **شخص** **بعض** **من** **التيه** **وباعه** **بثوب** **مثلا** **ومات** **تورثه** **اخوه** **ورد** **الاخ**
اثوب **باعتق** **وحده** **فيه** **واسترد** **بعض** **عتق** **عليه** **بعض** **وسري** **لان** **لا** **تسب** **في**
تملك **بالفسخ** **وهذا** **ما** **صحر** **في** **الروضة** **هنا** **كن** **مقتضي** **كلامه** **كالواضي** **فيل** **الخاصة** **الثالثة**

تقدم السرية لان المقصود فيه رد الثوب لا استرد البعض وصوبه الركني
وقال انه مقتضي تعبير الواضي هنا ايضا وفي نسخة الصحيحة بقوله فالوجهان
وما عير به في الروضة من قوله فوجها ن تبع فيه نسخ الواضي السقيمة انتهى وذكره
البلخي في القامع الثاني وان كان الاول ان يقرقه بينه وبين ما سري لتجيرة السيد
مكاتبه بان الرد يستدعي حدوث ملك فاشبه الشرا بخلاف التجيرة فان رد عليه
وكذا البعض **يعيب** **فلا** **يسري** **لان** **تقري** **كالارث** **ولو** **اوصي** **لزيد** **بعض** **من** **اخره**
فما **ت** **زيد** **قبل** **القبول** **وقبله** **الاخ** **عتق** **عليه** **ذلك** **لغير** **لم** **يسر** **لان** **يقوله** **يدخل** **البعض**
بملك **مورثه** **م** **يشغل** **اليه** **بالارث** **وملكه** **لو** **اوصي** **لزيد** **بعض** **جارية** **لده** **منها** **ان** **فما**
قبل **القبول** **وقبله** **الان** **يعتق** **عليه** **بعض** **ولم** **يسر** **ح** **به** **الاصل** **فلو** **اوصي** **لزيد**
بوله **اي** **ببعضه** **فما** **ت** **زيد** **وارثه** **اخوه** **فصله** **عتق** **عن** **الميت** **وسري** **ان** **ومعند** **ذلك**
لان **قول** **سري** **انه** **قبوله** **في** **الحياة** **وقال** **الامام** **كذا** **ذكره** **وقيل** **نظر** **لان** **قوله** **حصل**
بغير **اختياره** **والاصل** **ش** **غير** **هذا** **المثال** **فقال** **ولو** **اوصي** **لزيد** **بشخص** **من** **يعتق** **عليه**
ولا **يعتق** **بلا** **وارثه** **بان** **اوصي** **لم** **بشخص** **من** **امه** **وارثه** **اخوه** **من** **ايه** **فما** **ت** **وقيل**
الوصية **اخوه** **الح** **وكل** **صحيح** **كن** **لا** **حاجة** **بلا** **قوله** **ولا** **يعتق** **بلا** **وارثه** **قال** **البلخي**
وفيما **قالوه** **وقيل** **لان** **الميت** **معسر** **مطلقا** **الا** **ان** **يوصي** **بالشريك** **فبطل** **من** **ثمة** **وهنا** **اوصي**
بالتكيل **فكيف** **يسري** **بغير** **المعسر** **وان** **اشترى** **باواي** **اشان** **عبد** **امسقة** **واحدة** **واينه**
احدهما **عتق** **نصيبه** **على** **سري** **عتقه** **الي** **باقية** **الشرط** **الثالث** **ان** **لا** **يكون** **الا** **المعتق**
بعض **مستولده** **فلما** **اعتق** **نصيبه** **من** **مستولده** **شركه** **المعسر** **بان** **استولده** **ها** **وهو**
معسر **لم** **يسر** **لعتق** **بلا** **باقية** **لان** **السرية** **تضمن** **النقل** **والمستولدة** **لا** **تقتله** **وكذا** **الواسترد** **لها**
موتها **والاول** **معسر** **وقت** **استيلا** **لده** **ثم** **اعتقها** **احدها** **لا** **يسري** **بلا** **باقية** **ومثلها** **ما** **لو** **وقل**
احدها **نصيبه** **ثم** **اعتق** **الاخر** **نصيبه** **وبه** **قوله** **مستولدة** **شركه** **تجوز** **اذ** **المستولدة** **قمت** **نصيبه**
لا **كلها** **ولو** **استولدها** **احدها** **نصيبه** **معسرا** **ثم** **اعتقه** **وهو** **موسري** **اي** **لا** **نصيب** **شركه** **وقوله**
الركن **نقل** **القاضي** **ابي** **الطيب** **لا** **يسري** **اليه** **كعكسه** **منوع** **مع** **اي** **لم** **ارعه** **في** **تعليق**
القاضي **وسري** **العتق** **للبعض** **مروون** **لان** **حق** **الموت** **ليس** **باقوي** **من** **حق** **المالك** **فكما**
قوي **الاختاق** **بلا** **نقل** **حق** **الشريك** **بلا** **قيمة** **قوي** **بلا** **فعل** **الوثيقة** **الها** **بلا** **بعض** **مد** **ولان**
المدر **فان** **في** **حوار** **البيع** **فكذا** **اي** **السرية** **اي** **بعض** **مكاتب** **عرا** **عن** **اذا** **نصيب** **الشركا**
وسوم **في** **كتاب** **الكاتب** **مقتضى** **يسري** **العتق** **بلا** **بعض** **المكاتب** **والا** **احدها** **حين** **عرج**
لا **اشار** **اليه** **بقوله** **هنا** **عرا** **الشرط** **الرابع** **ان** **يعتق** **نصيبه** **ليعتق** **اولا** **لم** **يسر** **كل**
نصيب **شركه** **كان** **بقوله** **اعتق** **نصيبه** **من** **هذا** **العبد** **والنصف** **الذي** **ملكه** **منه**
او **اعتقت** **الجميع** **فان** **اعتق** **نصيب** **شركه** **لغا** **لان** **لم** **خصصه** **مك** **نفسه** **او** **على** **شركه**
لان **الانسان** **ان** **تابع** **باعتق** **ما** **ملكه** **وجان** **جز** **وصاحب** **الاوار** **بالثاني** **منهما** **كاتب** **البيع** **والاوار**
وهو **مقتضي** **كلام** **الاصحاب** **في** **الزمن** **لانهم** **قالوا** **ان** **من** **نصف** **عده** **ثم** **اعتق** **نصفه**
وهو **معسر** **يعتق** **نصفه** **الذي** **ليس** **برهون** **وبلا** **كلا** **التقديرين** **لا** **يعتق** **جميعه** **الا**

[illegible][illegible]

وعلمنا ان يقبل هبة والوصية **قال** اذا كان **مصر** يعقوب عليه اذ لا ضرر فيه عليه مع حصول الكمال
وقد يورس فيعقوب على الوصية عليه ولا ضرر لانه قد يورس فيعقوب في ماله وانما يعقوب المالك **قال** الحكم
اذا كان **مصر** ان لم يلزمه فقته في الحال بخلاف ما اذا ارسلته فلا يجب عليه ذلك بل لا يلزم له ما
لادخال الضرر على مولييه بالانفاق من ماله فان لم يلزمه القبول **قال** له الحكم **قال** ان لم يلزمه **وهي**
قبلها هو اذ بلغ الاول **قال** اذا اكل ثم لولاي الحكم القبول عن نظر واجتاز كان رأي ان القرب بعزم
من قرب وان حرفة كثيرة الكسب **قال** الا ذري في نفسه ان لم يسرها القبول بعد كاله وهو ظاهر
ان اياه بالقول دون ما اذا سكنت وخرج بالوصية المحبة فلا يقبلها اذا اكل لان القبول اذا اقراني
فيما بطل للاجاب **وهو** اي لا يلزم عليه **بعض** اهل الواجب له به **وهو مصر** **قال** له الوصية اذ لا ضرر
عليه مع حصول حرية البعض **وهو** **قال** لا يورس لانه قد يورس في ماله ولا ضرر في نفسه
وبما اضربه وخالف النووي في تعصيه فصح ان يلزمه القبول ولا يلزم لان المتعصية
للسراية الاختيار وهو مستغنى عنها وترك هنا مسائل لذكره لما عجز هذا الباب **وانما** **خرج** **عنه**
اباه **م** اشتراه الاب فان من المخرج عن تعصيه الله من ثلثه ما يلزمه وصية للقاتل **وان**
قال لو ابدعه الحر بعينه اياك فلو ذكره لك عنق الاب باقرار سيده وهذا من زيادة **م**
التعصية **الثلاثة** امتناع العتق بالمرض ومن اعتق في مرضه عبد الا يملك **خرج**
ولا **ين** عليه مستغرق عن ثلثه لان العتق تبرع معتبر من الثلث كما في الوصايا فان كان عليه
دين مستغرق لم يعق من ثلثه لان معتق وصية والدين مقدم عليها نعم ان في الدين من غير
العبد عنق ثلثه سواء اوفاه او ارش امر اجني كما قال القاضي وظاهر ان محله في الوارث
اذا اوفاه ولم يقصد فداءه ليعتق له وخرج بالمستغرق غير قاتل بعد الدين كما ذكرنا لما مضى
ثلاثة **فان** **مات** **العبد** **الذي** **هو** **ثلاثة** **مات** **م** **قال** لان ما يعق بثلثي ان يحصل ثلثه مثلاه
ولم يحصل لم يخاصي وهذا ما نقله الاصل من تعصيه السيد لا في دفع به غيرهم مع نقله وجها
اخرين احدهما انه لو مات اثنان لموت ثلثه حرا واثانها لموت ثلثه عرا وبه رفقنا لكنه نقل في باب الوصية
عن تعصيه الاستناد انه لو مات اثنان لم يملك من ثلثه عتقه في العتقة واقصر عليه **قال** الورثي
وهو التواب فان القاضي ذكر ان اباسهل الايجوري في نقله عن النص انتهى ومع البغوي
انه لو مات ثلثه حرا وباقية رقيقا كالومات جديدة **قال** ولا وجه للقول بان مات رقيقا
لان نص الرقيق غير متبع على الاطلاق ونسجه الا ذري **فعلى** **هذا** اي القول بكونه
رقيقا او هو مرضي **عبد** **الا يملك** **خرج** واقضه فوات في يد المتهب **قال** لو مات
على ملك الوهاب فضله بغيره وبطل القول الثاني بموت على ملك المتهب فعليه بغيره وعلى
الثالث تزعم من وفاة التعصيه عليها ولو اعتق او وهب مرضي **عبد** واقضه في الثانية
وله ما لا خلافات السيد **قال** **م** **من** **الثالث** ولم يوافق اب الوصايا وبمع كانه لم يكن
لان الوصية لما تحقق بالموت فادام بقى على الموت لم يدخل في الحساب ولو اظنه المتهب فمات
حسب من الثلث كما لو كان باقيا فان لم يسعه الثلث عرق المتهب لورثته الزايد عليه خلاف ما لو
تلف لان الهبة ليست معتقة بخلاف الامتلاك ولو اعتق من بعض ثلاثة اعبده دفعه عنهم سواء
لا يملك غيرهم فوات احدهم قبله اقرع بينهم قال خرجت او لا الحرية لمحت علم ان مات حرا وورث

۴۰
موسیران

الآخران او خرج له الرق **لما** فلا يحسب على الورثة مع انه مات رقيقا لانه عبيد ون المال
ولم يقبضوه بخلاف المعتق لانه يروى **الكتاب** **والقول** بين الاخرين ان لو لم يكن الاخذ ان فاعتهما
فمن خرج له الرق لم يرد له الرق **لما** فاعتهما مع العبد الاخر وان خرجت الحرية او لا حتى من الاخرين
عتق ثلثاه ايضا وكان الحيين كل الزكاة وكذا الحكم لو مات احد من بعد موت السيد **وقيل** في
الورثة الزكاة فانه ما وجد قبضهم لها **وقيل** في الورثة من حيث لم يولد له فيصاهم
حتى لو خرجت الحرية لاحد الحيين عتق كله وان مات اثنان منهم قبله اقرع بينهم **قال** في
الحرية من حيث منعت **عتق** **لما** فاعتهما مع العبد وهو العبد المحمي وان خرج عليه الرق
امددت بينهما اي بين الاخرين فان خرج الميت الاخر بان خرجت عليه رقة الحرية عتق **لما**
والاعتق **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد اي عند من الثلثة قبل موت
السيد او بعده فغيره فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
لو رثه لحيين حرته لاقتصاصا **وقيل** **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
من قبله فقتله حر فانه جيب القصاص لان الحرية متعينة فيه وفي الاولية التعيين بالقرعة وان
خرجت حرية احد الحيين عتق كله ولو رثه الاخر فقتله القاتل وخرج بوله ولا لا يملك غيره
فيعتق ما يخرج من الثلث **المختصة** **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
الاول في جعلها بقرعة ذكره الثاني بعد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
او اتى احرارا وكل باعقاي كلهم وكذا فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
يكمله او يقرب من العتق او اعطى مخرجا **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
لما فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
منهم فلا يقرع بل يقبل قوله **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
ما اذ لم يرد شيئا ولا ماله كاضل فيه امتدافه ولو ترك قوله لا يخرج السلام من ذلك اما اذا اعطى
حصة او موصية لم يبق الثلث او ضاق ولما رثه الورثة فاعتقوا جميعا وتقدر بعض ذلك مع
زيادة الرضا **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
اعتق بعضهم وقول من زاد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
وعالم حر وخالد مرفوع يوم لاخر **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
وامد منهم كان قال ذلك كالمسك مر او لثلاثه احرار **لما** فاعتهما مع العبد
منهم حد من التقيص في بده لان اعتاق بعضه اعتاق كله فصار كالوفاة اعتقكم
وهو قديم كاصلة في الوصايا **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
حرقات من ذلك المرض **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
قضاء **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
ووبه **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
خرجت القرعة بالحرية **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
لو قال ان اعطيت فلان **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
عتق اثنين واتسع الثلث لعتقهم **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد

لما فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
وبعضه ان لم يخرج الاعضه وان كان مخرج منه احد **لما** فاعتهما مع العبد
وعتق من الاخر بعضه وقوله وان كان مات بلا هبة **لما** فاعتهما مع العبد
تبعه **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
وقت الاستحقاق ومن غر عتقه في المرض يوم العتق اي قيمته فيه **لما** فاعتهما مع العبد
قيمة من يوم الموت **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
في ملكهم او يوم القبض اقل مما نقص قبل ان يقبضوه **لما** فاعتهما مع العبد
اخر **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
ياقل قيمه من الموت **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
خرج من ان يخرج من الاقدم فانه اذا ملك على المخرج من الاخر الزايد ولو قال
المخرج اجد هو لآخر او حي باعقاي واحد منهم بان قالوا اعتقوا احدهم اقرع بين الزكاة والثلث
اي بين الثلث بالقرعة لتقدر التقوم قبل قيمه **لما** فاعتهما مع العبد
يكونان كواحي ابداء وتقدر حكمة **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
للزكاة فمن خرج له العتق او الوصية فكانت قيمته لذلك وتقدر حكمة وهذا مع انه اوضح
من الاول فلهذا الاول ولا عن الروايات **لما** فاعتهما مع العبد
جاء وان اوم اقتصاصا لم ينفذ **لما** فاعتهما مع العبد
الموت واخرجت القرعة **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
مستند له وكسبه الذي كسبه من يوم عتقه **لما** فاعتهما مع العبد
حياة المعتق او بعد موته لانه قد كسبه بملكه بعد الحكم **لما** فاعتهما مع العبد
السيد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
ولو قيل القرعة فلا عليه **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
دين مع فيه والكل للوارث لا يقضي منه **لما** فاعتهما مع العبد
وجبة كل واحد منهم ما يملك **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
يقوله معان **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
المال جليل ثلثا ثمانية وثلثا مائة **لما** فاعتهما مع العبد
بين الاخر والكتاب **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
قرعة الحرية الثانية **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
للزكاة ولاد **لما** فاعتهما مع العبد **لما** فاعتهما مع العبد
والعبد عليه حصة ما عتق وتزيد الزكاة حصة مارق من حصة ما عتق **لما** فاعتهما مع العبد
الزكاة فعمل ان معرفة ما يعتق منه متوقفة على معرفة ما يملك من كسبه للحرية ومعرفة ما يملك
من ذلك متوقفة على معرفة ما يعتق منه **لما** فاعتهما مع العبد
شدة من كسبه فخرج من اربعة مائة بالقرعة الاولى وشيان بالثانية ببق للورثة لثلاثة
الاشيين وما عتق مائة وشي اذ ليس الثلث الثاني ما عتق بل تابع له ولا بد ان يبقى للورثة

وان ولدت لغوي سنة اشهر و دون اربع سنين ولم تكن مفارقة للروح وكان يغتر شهرا
فولاه لعنق لمد قدر اذا اعتنق الاب اجرو لاوله الي معتقه لان لم يتحقق وجوده يوم اعتنق الاخر
فان كان مفارقة وولد له اكثر من اربع سنين المرفة فولاه لعنق الاخر فاذا اعتنق
الاب حتى لا يجزى للمعتقه فولان احدهما وجهه البعوي يتخذ منه لان ثبوت نسب ذلك
على وجود يوم العنق فينفع معتقه مباشرة وانما في نعم يحصل حادنا ويفارق النسب بان يثبت
لجدر الانكار وذكر حكم الاقل في الاول ما هو من قبل بعوي وكلاهما من زياد تدوير
ما من للاصل في المسئلة الثانية من مشلكتي عني الامة المزوجة من حذف فوق حذف
احدهما اكثرهما فان نفاه الاب باللعان بقى الولد في الاخر في الظاهر فان عاد الاب واستلحقه
وتوبعت موته واسلم من موالي **فصل** فيما اذا استلحقه بغير موته لانه لا اول له فهو وان
غير الفرح عريكة امة فكلها اولادها بلن فاحرق في علم الفامة فاولادها فانما في رقيق والاولاد فاولادته
ايها السيد مع امة لعنق اب اجرو لا الاول للمعتق لانه لا الثاني لما في السيد معتقه
فان نكحها عالم الفامة فاولادها لم تعتق فاولادها ثانيا فانما في رقيقه لاول لعنق لابل الاول
ترقيقه لاول لمعتقه المطرف **فصل** الثاني في الحكم لاوله في المائنة الارث وولاية الروح
وخلال لدية وقد ذكرت في محالها وكذا في المدة في صلاة الحارة وفي غسل الميت وفي فركه
اي لعنق لعنق من لا عصبة معه من النسب اخذ كل الماله او اخذ ما بقي وفيه شهيد حتى بعد الفرض
فان كان معه عصبة اخذ ذلك لم يرث ثم يرثه عصبته المتعصبون بانفسهم **الاجاب** قالوا في
ثم مضى معتقه ثم عصبته هكذا ومن اهل الولد لعنق ابيه وجد وان عملا لعنق
سائر لعصبته **فصل** في الارث بولا لعنق كل ذكر يكون عصبته لعنق لومات
العنق يوم موت العنق بصفة العنق من اسلام او كفر فان مات العنق وللعنق يوم موت
العنق اولاد او اخوة ورثه المذكور فقط اي دون الاناث لغير الولد لكمة كلمة النسب
النسب في العصبية والاعانت ليسوا بعصبة وقد يرثون به كاقال **والاثر** امرأة بولا
الامن عنيها كارجل لغير انما الولد لعنق ولان بنتا لم يرث اعتقت جارية قامت المارية
عن بنت وعن المعتقة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم نصف ميراثها للميت والنصف للمعتقة
سواه النسي وغير ومن اولادها وان تزولوا وعصبته وان بعدوا وكارجل ولان نعمة اعتنقها
شملهم كاشملت العنق فتبعوه في الولد ولومات المعتق عن ابيه او اخيه فان احدثا
وعلى انما في الولد **فصل** في رثته وان كان هو الوارث لانه لعنق لومات يوم موت عتيقه
فكان عصبته لامن دون ابيه الامن وهذه الصورة ونحوها معني ماروي عن عمرو عثمان
سبحي الله عنهما ان الولد للكن بضم الكاف اي الكبر في الدرجة والقرب دون السن فلو مات
الاخر وخلف تسعة بنين فاولاد **فصل** في العشق بالسوية فاذا مات العنق ورثوه اعتنقوا
لان لومات المعتق يوم يمد ورثه لذلك لانهم سوا في القرب اليه وهذه الخلاف ما توفقه له مال
فان نصفه لابن الاب ونصفه الاخر للثلاثة لانهم ورثوه عن ابيهم والولد لم يرث فاذا
مات العنق ثمن هو اثنان اذ كان عصبته لعنق به وهو لا العشق سوا في ذلك **فصل**
بولا اي بالارث بولا العنق وعتيقه وان بعد بعد الاب وان عملا والاب وان مشل

الاخر اي اخ المعتق من الابوين ثم الاخ من الاب ثم ابن الاخ من الابوين كاسبق
توزيعه في الفرائض الا ان الاخ وابنه هنا مقدم على الجد وفي الفرائض يشترط كماله
وان اعتنق مسل كافرا ثم مات الكافر من المسلم واولاده وبه اولاده كافرا ورثه ورثه
لابه الذي يرث العنق لومات العنق بصفة الكفر وبذلك علم ان ولا العصبية ثابت لهم
في حياة العنق وهو المذهب وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب فان اسلم العنق
ثم مات **فصل** في رثته ووجه **فصل** في الاعساب بانية الولد يكون محض الاعناق كمعتق
العنق ومعتق معتق العنق وقد يترتب من الاعناق والنسب كمعتق الاب واب العنق
ومعتق اي العنق واذا تركت الاعساب فقد يشبه حكم الولد لانه بان يقال اجتمع ابي العنق
ومعتق الاب فلهما اولاد واولادها اولادها فان كان لبيت ابي معتق كان له معتق وجنيد فلا ولا
لمعتق ابيه اصلا لم يرثا معني لمقابلة احدهما بالآخر وطب الاولية ولو اجتمع معتق اي
العنق ومعتق العنق فالولد للمعتق المعنق لان ولاه بجمعة المباشرة صرح بذلك الاجمل
فصل في لومات امهات اهل العنق ثم اعتق عبدا وما عتيقه بعدد اي بعد موته
لا يكونها يث العنق لما مر انها ترث بل لانها معتقة العنق لان كان لامه عصبة بالنسب
كالح وامن ثم وان بعد فلا ترث **فصل** في معتقه فتأخر من عصبة النسب كالميراث له
قال الشيخ ابو علي وسئل عن ان يقول خطا في هذه المسئلة ان رعاية قاضي لا يبر رواها
اقرب مباشرة الاعناق وهي عصبة له بولاها عليه وغفلوا عن تقديم عصبة المعتق
باعتق العنق فان اشترت الاب هي واخوها فعتق عليها ثم اعتق عبدا ومات عتيق **الاجاب**
يعني لا يبره وعلم بما بعد ورثه **فصل** في الاعساب العنق بالنسب وهي معتقة
المعتق بل وان كان الاب وبه بصفة طارئة ثم بعد ورثه وذلك لومات الاخ بعد موته
الاب لم يخلت سواها فلان لا يرث اربع الماله نصفه بالاخوة ونصف الباقي بالاولاد لانه لا يخلف
ولا الاخ لا اعتنقها نصف ابيه ولومات العنق بعد موته الا ان لم يخلت سواها فلان لا يرث اربع
الماله ايضا نصت بكون ما يعتقه نصف المعتق ونصف الباقي يكون لمعتقه نصت اي لعنق
نصف من اعتق والباقي في العصور بين لموالي الاوان كانت عتيقة ولا يكون للميت الماله في العنق
نصف الاخير من زيادته ولا يرثها ولومات الاب والعتق لا البنت ولها الثلثة اربع
الماله ونفقة النفقة بالثبوت والربع لامي معتقه فنصف الربع الباقي لان لها نصف
ولا الاخ باعناها نصف ابيه واخوها لموالي الاب في النصف في مولد لموالي الاب في النصف
والثمن الباقي لموالي الاوان كانت عتيقة والامثلة **فصل** في رثته لو غر عبد حريرة امة فكلها
تأولدها بنين لها ميراثان لاولادها بالمشاعة كالاولاد عليها بالبرية فان اشترت احدهما
الاب والاخرى الاربع فعتقها عليهما بان عتي كل منهما فاشترته فان لا وليهما ولا عتيق
وهوان لهما الثلثان من تركتهما بالثبوت والباقي من تركتهما لهما بالمشاعة لان لومات احد
الاخوين ورثتهما الاخرى للنصف بالاخوة والنصف الاخر بالاولاد لان لكل منهما الولد
الاخرى بعتا لولا بعتا ميراثها وقوله ولا عتيق اياهما جملة معتقة وجواب الشرط ورثتها
الاخرى وان اشترتا لهما ثم اشترت احدهما والاب اب الاب وعتق عليها ثم مات الاب

فاما الثلثان والباقي لجد هما اي الاب السدس بالفرض والباقي بعصبة العصب فان مات
الجد بعده فلهما الثلثان بالبنوة والباقي نصف لجد مع الاب لاعتناهما في النصف الاخر بهما الاعتناهما
يعنى نصف لومات احدهما بعد وثلاث الاخرى فعل ما مر صرح به الاصل وان اشترى اباها لم يشر
الاخر باها واعتقه كليهما الولاء عليهما مباشرة كمالها الولاء عليهما مباشرة لانها معتقة الاصل ايها
فان مات الابوان ورثاها الثلثين بالبنوة والباقي نصف لولام اذ ماتت واحدة منهما بعد فلهما الثلثان
لانها لم يرع ما لها النصف بالبنوة ونصف الباقي باعتبارها نصف معتق اياها والباقي لبيت وانه اشترى
اياها فاشترى احدهما الاب وهو معصا لخالها وفي نسخة اخا فاعتق عليه نصف فقط لانه
معصا واعتق لم يشترى باقية فان مات الاخ بعد موت الاب فلهما الثلثان بالبنوة والباقي نصف
لشترى لاعتناهما نصفه وبقية بين البنين لانها معتقة الاب الذي اعتق نصف الاخ فلهما الثلثان
من اخي لخالها اقل عدله نصف نصف ثلث لثلاثة اربعة بنات نصف لثلاثة اربعة بنات الذي لم
يشترى الاخ ولان مات الاب لم يرث الاخر فلهما الثلثان بالبنوة والباقي نصف لولام لانها معتقة الاصل
ومات الاخ نصف للاخت الباقية بالنسب ونصف باقية لاعتناهما نصفه والباقي وهو اخ
للاب لو كانت حيا فيكون لعتن الاب اي الاختين لانها معتقة لولام الاولي فلهما الثلثان
نصف ونصف لثلاثة فيكون ثلثها وفي هذه الاخوة وموالي الاراد كانت معتقة بينهما نصيب
فان لم يكن للام مولى فينبى المالك عدله فصرح احنان لا ولا عليهما اشترى ايهما فاشترى
الاخر واجري باها واعتقه ثلث الام والبنين ثلثه بالنسب وباقي نصفه لولام فان مات
الاب بعدهما فلهما الثلثان بالنسب ونصف الباقي للاختين لانه اعتق نصفه والباقي لولام
معتقة معتقة نصفه وان مات احداهما لاعتن لاعتن بعد موت الاب نصف لولام
بالنسب ونصف الباقي وهو الاخ للاختين لانه اعتق نصف اياها والزوج الباقي كان للام
كانت حية لانها معتقة النصف الاخر وفي الان ميتة فيصير الباقي للاختين بالولاء عليهما
لانها معتقة لباقيهما نصفه وهو الثمن وللخت الميتة الباقي وهو الثمن بوجهين له ولان
وهو الاجنبى والام ونصيب الام يرجع الى الحقة والميتة وحصة الميتة ترجع الى الام والاجنبى
وهكذا يدور بذلك مسمى الميراث في بيت المال لانه لا يمكن صرفه بغيره وولاهذا
ما قاله ابن المداود ونقله ابو ظيف الطبري عن اكثر الاصحاب وقيل يقطع السهم للام وهو الثمن
ويجعل كالميراث ويقسم المال على باقي السهام وهو نسخة من ثمانية فيخرج الثمن الذي خمسة
للاخت الباقية وسهام للاختين ونصيب الام امر اوجهين الاول بان خرم للاخت بالنسب الى حيا
معاومة يجب تترك السهم للام بوجهين في تلك النسبة والثاني بان خرم للاخت بالنسب الى حيا
الاولا فغير له ثم قال والوجه ان يفرز النصف ولا يدخله في حساب الولاء وينظر في النصف
بالولاء فيجد نصفه للام ونصف للاختين وما للام نصيب للاختين ثم نصيب احدهما نصف للام
للاجنبى ونصيب الام للاختين فيان انظر للاختين من النصف نصف ما للاخت لانه مثل ما للام
ينصف بين الاختين فالما بين الاجنبى والاخرى اثلاثا فيحتاج في التاميل الى عدد له
نصف ونصف ثلث واوله ستة للاخت نصيبها بالنسب يعني ثلثا لولام سهم للاختين سهمان
فالحاصل لهما الثلثان من ستة وللاجنبى الثلث وترجع بالاعتصام الى ثلاثة وهذا ما عليه

المعتق

المعتقون ولومات احدها قبل اي قبل موت اباها لهما الا بولها للام وميراثك والباقي
للاب فان ماتت الام فليلت الباقي نصف بالنسب ولها نصف الباقي لاعتناهما
نصف الام ونصف الباقي للاب لانه عصبة معتقة النصف من النسب ولا دور في
ماتت احدهما بعد موت الاب والاخر باقية فلهما الثلثان بالبنوة والباقي نصف لولام
بين الام والاجنبى لانها معتقة لولام فان ماتت امها بعد ما نصف ما لها الميتة الباقية
البنوة ولها من النصف الباقي نصف لولام واعتقت نصفها والشمعة الاخرى حصة البيت
الميتة لو كانت حية وهي لان ميتة فيكون لولام والام والاجنبى والاخرى لولام
نظر اجنبى نصفه وهو الثمن بوجهين للاختين لاعتناهما الاخر وهو سهم الميراث
بوجهين المالك على ما مر وعليه عليه المحققون للاختين سدس المال وللشترى حصة
اسما بعد اذ لهما مع النصف بالبنوة نصف الباقي بالولاء والباقي لولام الثلثا اذ لم يمت
ضعت ما لها من ميراث على عدله نصف ونصف نصف ونصف نصف ثلث واوله
اثنا عشر للاخت ثلث عشر وللاجنبى ثلثان وترجع بالاعتصام الى ستة واعلم ان البزنجيين
قالوا انما حصل الدوزخ والولاء لثلاثة شروط فهدد المحقق وتعد من مات في المسلمة وان
لا يجوز الباقي منهم ارث الميت وان المسلمة احوالا غير ناشئة من موت الابوين واحدا
الاختين تترك او معينة او اختلاف بينهما وبما يتقارب اما ان تكون الزوجية باقية
اولا فلهما الثلثان بغير فصل ذلك فصل في ميراث من ماتت بغير ميراث معتقة لولام
منها اولاد للاخت الاخر وان اعتق اخا لولام او ابنا لولام فاشترى ايهما فاشترى
لواحدة منهما على الاخرى لان عليهما اي على كل منهما لولام فان ماتت احدهما
فلا يري نصف ما لها الاخرى والباقي لمعتقها بالولاء ولولام ميراث بعض ايهما بغير
بغير ميراث بعض ايهما بغير ميراث لانها معتقة لولام فان ماتت احدهما فاشترى ايهما فاشترى
من فداوي القفال لكن صح في اصل الروضة الشرعية وحري عليه الاستوى ولو كان الصريح
عنده عن علي بن ابي طالب فاشترى وهو مستاجر او معصوب او غائب على حيا بعد العتق والام
لعتق في الكفاية وقوله لولام لاجل الحاجة اليه وكذا قوله على حيا لو قال لولام وقوله
عليه لعتق لولام لانه جده جده وهو ليس جدهم العتق واعتاق معتقة لولام
بغير فيها الروح وفي نسخة واعتاق معتقة لم يفرق في الروح لولام فان قال معتقة امي
فان قال لولام بالعتق اذ لولام حيا فاشترى لولام او ابنا لولام فاشترى ايهما فاشترى
لاخر الاخر من علي بن ابي طالب فاشترى لولام او ابنا لولام فاشترى ايهما فاشترى
منه قال وهو قوله معتقة امي لولام لولام فاشترى لولام او ابنا لولام فاشترى ايهما فاشترى
معتق اى ضلوا لولام وظاهر ان ما صورته ميراث ايضا حتى يقول عتقت بها في ملكي
او عتقت اباها كونه ميراثا لولام ولولام لولام فاشترى لولام او ابنا لولام فاشترى ايهما فاشترى
بكذا وقوله لولام لولام فاشترى لولام او ابنا لولام فاشترى ايهما فاشترى
له الاخرى وقيل لاعتق في ما ترجمه العتق من زيادة وبنوة فاشترى لولام فاشترى
لكن الجواب لما قدمه المصنف كماله في الباب الثاني من الاطلاق من ان قوله لولام لولام

لم يبق للتدبير لتوقع الحية والولا لكن خرج من يده وبجعل يد عدو ونفعا لذلك
وتعكس له كالأصل **تسولنا** **لم** سبده **جاء** **المرب** انفق عليه من كسبه **بعت** **بماض**
كسبه فاذاعات عن من الثالث فان بقي منه شي للورثه بيع عليهم فان لم يكن له كسب انفق
عليه سبده لبقائه عليه **وان اسلم مكاتب الكفر لم يبيع** بل بقي مكاتبه لانها سلطنة السيد
عنه استقلاله بالكتابة **فان عجز** عن النجوم **وعجز** عن سبده **عليه** **والأسي** **التدبير** من احد
الشركيين نصيبه من العبد المشترك بينهما **الانصب** **الشرك** **الاول** **لأن** **التدبير** لا
يسع البيع فلا يقتضي المراه كالموعلق عتق نصيبه بصفه ولأن التدبير ما وصية بالعتق
او تعليق عتق بصفه على ما ياتي وكل منهما بعد عن المراه وهذا خلافا لايلا حيث
يسري لانه انلاف لمفعلة البيع ولا يسيل في دفعه خلافا للتدبير **والأسي** **للعق**
به اي بالتدبير نصيبك حد في نصيبك لآخر لان الميت منحصر **والعتق** **للميت**
احد **او** **حدث** **وهو** **موسر** **عتق** **وسري** **العتق** **الى** **نصيب** **الشرك** **المالك**
المالك **في** **حكم** **التدبير** **ويزعم** **التدبير** **ما** **يرى** **المالك** **على** **الدول** **بما** **يرى**
المالك للمشري **وهية** **بعض** **وصية** **سوا** **كان** **التدبير** **مطلقا** **او** **مقيدا** **للاعتق**
عتق بصفه وللما بقي اول الكتاب وروي الحكم خزانة غايصة باغت مديرة لها حياها
ولم تذكر ذلك احد من الصحابة واستشكل البقائي جعل الوصية منزلة للملك بما عرفت
باعتها وجاب باننا لقبول لها شقين ان الوصي له ملك بالموت وهذا أقوى من ترك
العتق بالتدبير على الموت الا انني على المتأمل **لا** **استبعد** **وهو** **في** **وإن** **لم** **يعزل** **لأنها**
لأنها **في** **المالك** **بل** **توكده** **فأما** **ولدها** **بطل** **التدبير** **لأن** **الايلا** **ادوي** **منه** **يدل** **لأنه** **لا**
يعتبر من الثالث ولا يقع منه الدين بخلاف التدبير في دفعه الاقوي كما سرفح ملك المدين
الكاح ولا يرفع التدبير الايلا بل لا يصح تدبير المستولدة كما سرفح **بأن** **نصفه**
اي **للدبير** **ايلا** **تدبير** **في** **الباقى** **منه** **وذكر** **البيع** **والنصف** **مثال** **والتدبير** **للعق** **عتق**
بصفه **والوصية** **بالعتق** **كالوعلق** **موت** **الغير** **لأن** **الوصية** **بصفه** **تعلق** **ولأنه**
لا **يفتقر** **الى** **احداث** **تصرف** **لوقبول** **بعد** **الموت** **بخلاف** **الوصية** **لأن** **الوصية** **بطل** **فمن** **له** **ولا**
رجوع **منه** **بلفظ** **كرجوع** **عنه** **او** **بطلته** **او** **فسخته** **او** **رقت** **كأن** **سار** **للعق** **لأن** **الوصية**
دخل **في** **الرجوع** **كاستعجال** **الرجوع** **لأن** **التدبير** **موت** **المالك** **بعد** **من** **والد** **بما** **يعود**
الحث **في** **الرجوع** **وقوله** **اعتقوا** **عبدي** **ميتي** **ادعت** **وصية** **بوجه** **في** **بالقول**
لأن **ضم** **الى** **الموت** **المعلق** **به** **العتق** **صفة** **اخرى** **كان** **فان** **اذابت** **ودخلت** **الدار**
اولست **الثوب** **فان** **سرف** **فلان** **رجوع** **في** **بالقول** **لأنه** **تعلق** **عتق** **بصفه** **ولا** **بطلته** **اي** **التدبير**
هبة **بالبض** **بعد** **ان** **المالك** **لا** **يبطله** **من** **وان** **قلنا** **بصفه** **على** **وجه** **لذلك** **نعم**
كأن **المدير** **كعكسه** **لا** **شتر** **الهما** **في** **الشعوق** **المقصود** **هما** **وختما** **ان** **الكتابة**
والنفس **فيه** **فيكون** **معد** **والمكاتب** **في** **تعلق** **عتق** **بصفه** **فان** **بعض** **وختما** **في**
التعلق **فما** **التدبير** **كعكسه** **في** **نصفه** **تعلق** **عتق** **بصفه** **ويعتق** **بالباقى** **من** **الموت**
واد **النجوم** **او** **وجود** **الصفة** **فان** **ادي** **النجوم** **او** **حدث** **الصفة** **عتق** **بالكتابة** **او** **وجود**

الصفة وان مات السيد قبل الادا وجود الصفة عتق بالندب وبطلت الكتابة او
التعاقب بالصفة وتوله وبطلت الكتابة من زياد نداء من ماله في الذي جري
هو عليه لها لا تبطل فتعده كسبه ولده وتختلف الفرق بان الكتابة هنا لاحقه وبها
بقي سابقه **فان عجز** عن صوغ الكتابة **عنا** **اي** **عن** **عتق** **قد** **عجز** **وقال** **الباقى** **مكاتب** **اذ** **ادوي**
قتله **عتق** **واعلم** **ان** **سباني** **قربا** **انه** **اذ** **ادوي** **عبد** **او** **بقي** **ماله** **غائب** **لا** **يعتق** **نوته**
لا **اعتق** **تلف** **المالك** **ولا** **يعتق** **بأن** **بعض** **الاسم** **لأن** **في** **تغير** **العتق** **تنفيذ** **للتبرع**
قبل **تسلط** **الورثة** **على** **الثلاثين** **وقياسه** **ان** **لا** **يجز** **العتق** **في** **شي** **من** **المكاتب** **لأن** **الورثة**
لم **يسل** **الهم** **مثلا** **لأنهم** **لا** **يقدرون** **على** **التصرف** **في** **الباقى** **والنجوم** **قد** **تكون** **موجلة**
بلا **مد** **طويلة** **فان** **قد** **كفر** **المبايعي** **على** **الورثة** **الضعيف** **كذا** **ذكر** **الاسنوي** **وفرغ** **عز** **بان**
الكتابة **من** **باب** **المعاوضات** **واستأج** **الورثة** **من** **التصرف** **مع** **وجود** **ملك** **المالك** **في** **جورهم**
لا **يسع** **العتق** **الثالث** **لأنهم** **يتصرفون** **في** **المالك** **بغير** **عجز** **وعند** **عجزه** **وبطلته** **بالنجوم**
عند **محو** **لها** **خلاف** **المدير** **فانهم** **لا** **يتصرفون** **فيه** **وجه** **ان** **مات** **وقد** **كان** **عنه** **شي**
قال **الشيخ** **ابو** **حامد** **وبطلت** **الكتابة** **وقال** **ابن** **الصباغ** **عندي** **لا** **تبطل** **بغير** **كسبه**
ولده **من** **اعتق** **مكاتبه** **قبل** **الاداء** **لأن** **المالك** **اطالب** **الكتابة** **بالاعتق** **فكأن** **الاداء** **يرتد**
اعلى **ابن** **الصباغ** **وعمل** **ان** **يريد** **الشيخ** **ابو** **حامد** **بالطمان** **وال** **العقد** **دون** **موقوف**
احكامه **ولم** **يصح** **الاصل** **من** **المقايين** **شيا** **وقال** **الاسنوي** **العصير** **فان** **المالك** **ابن** **الصباغ**
وبه **يزعم** **صاحب** **النجوم** **اول** **التاويل** **المذكور** **وذكر** **الاصل** **لسلسلة** **المرالح** **الراعي** **من** **احكام**
الكتابة **فان** **عنه** **حين** **احيل** **مكاتبته** **مات** **قبل** **ادائها** **فما** **اعتق** **عن** **الكتابة** **لأمر** **الايلا**
حتى **يشع** **اولدها** **وكسبه** **لم** **قال** **واي** **هذا** **الخلاف** **في** **تعلق** **عتق** **المالك** **بصفه** **على**
ان **الحكم** **المذكور** **يوجد** **من** **مسئلة** **الاحياء** **بطريق** **الاول** **حيث** **لم** **تبطل** **الكتابة** **بالايلا**
مع **كونه** **من** **التدبير** **بان** **عجز** **اي** **عن** **عتق** **الثالث** **عتق** **قد** **عجز** **وقال** **الباقى** **مكاتب**
تغير **والنجوم** **هكذا** **من** **زيادته** **وان** **ادي** **النجوم** **قبل** **موت** **السيد** **عتق** **بالكتابة** **وبطل**
التدبير **ولو** **عجز** **نفسه** **او** **عجز** **سبده** **بطلت** **الكتابة** **وبقي** **التدبير** **بوجه** **من** **مدور**
باشارع **او** **كأنه** **رجوع** **عن** **تدبير** **ان** **شأن** **تدوير** **كان** **للكاتب** **بما** **لا** **يلا** **واسم** **الرجوع**
من **العبد** **بالتدبير** **البيعه** **بصفه** **بما** **السيد** **في** **جانب** **الورثة** **بعد** **موت** **الاهل** **حقان**
ناجزان **ويعتقون** **اي** **الورثة** **من** **بني** **العبد** **بذلك** **وتختلف** **السيد** **على** **الميت** **على** **القاعدة**
في **ذلك** **ومن** **يوجد** **ما** **صرح** **به** **الاصل** **ان** **انكار** **السيد** **التدبير** **بوجه** **والالاختام**
من **الميت** **ولكان** **رجوعا** **باللفظ** **وهو** **لا** **يصح** **وبطل** **من** **الرجوع** **شاهد** **ونعم** **او** **ان**
لأن **المقصود** **منه** **المالك** **لا** **يملك** **لا** **يدفع** **من** **رجلين** **لأنه** **ليس** **مال** **وهو** **عاطل** **عليه**
الرجل **غالب** **فان** **عتق** **المدير** **بعض** **من** **الميت** **بعد** **الموت** **لا** **يشع** **بل** **يرجع** **بالموت**
فيكون **من** **الثالث** **كالوصية** **ولان** **الاعتاق** **في** **المريض** **قوي** **من** **التدبير** **لأنه** **غير** **ولا** **يهر**
لا **رجوع** **فيه** **مع** **انه** **يعتبر** **من** **الثالث** **فان** **تدبير** **اولي** **ان** **يعتبر** **منه** **فلو** **كان** **على** **الميت** **وبني**
مستغرق **للمرأة** **لم** **يعتق** **منه** **شي** **وان** **لم** **يكن** **دين** **ولا** **مال** **له** **سواء** **عتق** **ثلاث** **وان** **كان** **دين**

سكنا
ان انكار السيد ليس بوجه

المواضع اليدوية وحقان قياس ما في السلم ترجع الثاني وتفسد كتابته ما
الغير لكن يعتق بأدائه باذن المالك فحينئذ له والوجه في القيمة
العقد لغاها الكتابية اما اذا اداه بغير اذنه فلا يعتق بخلاف ما لو قال ان ادبت
بلا هذا فانت حرفا له اذا اداه عتق وان كان مستحقا كما ذكره بقوله وفي بعض النسخ يعتق
المستحق كان اعطيتني هذا فاعلم فانه يعتق بكونه محض تعليق وتلك كتابة توجب التملك
فاذا لم يوجد اذن لم يوجد ما يقتضي التملك فلم يوجد عتق **وسمى هذه القيمة بقرعة**
كتطير في الطلاق حيث تبين للمثل وهذا من زيادته وبه يعرف ان في العبر والعزم
محض التعليق نسبا بل ذلك معاوضة على الجاني للتعليق **فصرح لو كانت القيمة ان**
يشتري منه او من مثله او يبيعه شيئا كقصر الاولي وصرح به الاصل في **الكتاب**
الكتابية لانه شرط عقد في عقد وان كان بغيره **فصل في ما يثبت بالقرعة**
وقت كذا وكذا اذا اذنت فانه احرار **وسمى العقد لان مالكا العوض واحد فاشبه**
ما لو خالف شوق **وسمى في قدر الثمن اي قيمته على عدد من وقت الكتابة في ادي منهم**
حصة عتق ومن غير اومات فان لو كانت قيمة احدى مائة وقيمة الثاني مائتين وقيمة
الثالث ثمانية فعلى الاول سدس المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه فان قلت
لم عتق المودي باذنه وقد عتق السيد باذنه **فصل في القيمة** لان المطلب في الكتابة القيمة
حكم المعاوضة ولهذا اذا ابرأ السيد المالك عتق واذا مات لم تطل الكتابة بخلاف
التعليقات **الركن الثالث السيد وشرط اهلية الشراء** لان الكتابة يصرح اذ
الكتاب وكسبه السيد فكلما ابرأ بالآخر نزول عن احدى معاوض للغير الكتابة
من حبي ومجنون وسلب محجور عليه واوفاؤه وتكره ويبقى **فصرح لو كان عتق**
في المرض حسب قيمته من الثلث وان كان بغيره على اكثر من اذنه فان مات وعلمت شرايته **فصل في**
لم يوجد من الثلث ولو كانت له امواله سواء على شرايته فاداه اي فهو الكتابية حاشا ان
السيد عتق كله لا يوجب ثمن **فصل في القيمة** او كانت على شرايته فاداه اي فهو الكتابية حاشا ان
يعتق ان لانه اذا اخذ مائة وقيمة مائة فقد التبرع في ثمنها وهو ثلثا القيمة وتختلف
ما لو باع نسيه في مرض موته ثمن المثل واخذته حيث يبيع البيع في الجميع لانه لو
بيع لم يحصل له الثمن وهذا لو لم يكتب حصلت له اقسامه وان ادي النصف **فصل في الكتابة**
في حصة وان لم يوجد شيئا حتى مات ولم يبرأ الوتية ما زاد على الثلث **فصل في القيمة** ان لانه
فاذا ادي حصة من الثمن عتق ولا يبرأ **فصل في القيمة** بالاداء الى اذنه اذ ادي اقسامه بقدر
كتابته نصف ما ادي وهو سدس لطلابه في الثلثين فلا قوة فان وفي نسخة واذا
اجاز الوتية في جميعها عتق كله او في بعضها عتق ما اجاز وفي نسخة اجاز اي
الوارث والاول عليه فيما اجازوه **فصل في القيمة** لان اجازتهم تنفذ لا ابتداء عطيته
ولو لم يملك الا بعد من قيمتها سواء كانت في المرض احدى الوتية او في مرضه وان
لم يحصل بغيره ثمن ولا يجوز من كتابته في ثلث هذا والبيع في ثلث ذلك اذ لم يبرأ
ما زاد على الثلث لا يبرأ في البيع والكتابة باذنه الثمن والغير لطلابه في الثلثين كما مر في

من غير المثل لا يخطأ

بالقرعة

ظهير ولو كانت في المعصية وابراء من الثمن واعتقه في المرض ولم يملك سواء فيها
فان غير نفسه عتق لانه في كتابته وان احتار بقا الكتابة والثمن من المعصية اي قيمته
عتق لانه وبقيت الكتابة في الثلثين او واحدتها اقل من الاخر عتق الا في خروج
من الثلث لان ملك السيد لما يستقر على الاقل منهما وقد سبق بيان في الوصايا لم يسبق الا
في اصله وبما انه ان يقال ان كانت الثمن اقل عتق لثمنه وسقط ثمنها وبقي للثمن ثلثا
الغير من ادي والاكثر الرقبة وان كانت القيمة اقل كان مائة والغير مائتين
حصل الدبر لانا نحتاج ان نعتق شيئا منه محسوبا من الثلث ويسقط مثله من الثمن غير
مستحب منه فيقال عتق منه شي وسقط من الثمن شيان يبقى للثمن مائتان الا شيئين
تعد شئين ضعفا ما عتق فعدا من مائتان بعدلان اربعة اشياء فاشي شصون
وهو نصف العقد فعلم انه الذي عتق ويسقط نصف الثمن قالوا لانه ان عمل ما عليه
من الثمن عتق نصفه وان لم يود شيئا لم يعتق شي اي رايد على الثلث ثم كمال ادي شيئا عتق
نصف ما ادي حتى يودي نصف الكتابة ويستوفي وصيته اي وفي النصف **فصل في**
اعتاق كتابته او ابراءه وكلما سبق في التي قبلها **فصل في الاعتراف** هذا انما عتق او ابراء
بعد الموت ولو كانت في المعصية وقض الثمن في المرض او قبضها وارثه بعد موته
او ابرأه في المرض بالغير لها في المعصية والمرض عتق من راس مال ادي الا في ثمنها
لو باع لها باذنه في المعصية وقض الثمن في المرض او قبضه وارثه واما في الايق فلا بد ان يما
يقدم على الاعتراف ولان الاقرار يستوي فيه المعصية والمرض **فصل في الاعتراف** من كان
مخافا ولا من مود وان قلنا بان ملكه موقوف لاهلها عقد معاوضة ولا توقف بخلاف
التدبير ما نه تعليق والتعليق لقبيل الوتف **فصل في الاعتراف** باذنه الثمن
في كتابة لانه لطلابه والمصلحة تقدمت في باب اذنه انما لا يطلبه مرد السيد الطارئة
بعد ما لا يطلعه **فصل في الاعتراف** من كان مودعا كالمسحوق وعتق وعتق الاولي
فعتق بالاداء لو يبرأ من ربه وان قل قبل الاعتراف يد والسيد وان عتق الكتابة
كأنهم من التي قبلها وصرح به الاصل ولو لم يطق السيد المالك بدرا لم يبرأ **فصل في**
نادي الخا كتابته كما سجد في قوله عتق بالاداء او لاجابة الا قوله وقطع ماله **فصل في الحكم**
سرد ثمن قال السيد عتق ذلك ولو سجد في الثمن حاله وان اسلم خذاه وكان قد دفع
اليه الثمن او بعضه ما كان ردته بعد دفعه اليه وان كان ممنوعا من الدفع اليه كان
لحق المسلمين فاذا اسلم صار الحق له بعتقه بقبضه وبخلافه في بقا الثمن **فصل في**
لو كانت في اي جميع الثمن ولا يجوز السيد على العتق او لونه **فصل في بعض**
العتق فاما ولا في بعض العتق اذ لا في الكتابة القاسية بعد اطلاله
فان السيد العتق والكتابة بعد الاقرار وتل اطلاله **فصل في الاعتراف** انما عتق بغير الصفة
على السيد **فصل في القيمة** ولا توضع القيمة في الصوق الثانية على المقبوض والباقي
لان العتق يتعلق بالثمن لا بغيره وقد وجد في الاسلاف والغير لانه لا يعتق لها حقيقة

العوضية الا اذا قلت بدليل انه اذا فرض غير يمكن المقبوض من قبل عوضا
بل كبر رقيق **الرجوع** الكتاب السيد بغيره غير ولا نقلها ورجوع ما فيه
ولو اسلم بعد شخص ذي كتابه صحت ولو اسلم العبد الذي حده الكتاب لم ينقل كتابه ولو
اسلم البعض من النجوم قبل اسلامه هذه هي التي قبلها القوة الدوائر
على الانبياء وقوله ولو اسلم البعض من زيادته والمناسب ولو لم يسلم البعض
فصل في نسخ كتابه الحربي لانه ما لك كالذي وان قصر السيد بدار الحرب كتابه
بطل كتابته وصار فناء او قصر الكتاب هناك صار حرا ومكسبه لانه الدار الحرة
لان كان في دار الاسلام بامان وهو احد هما الاخرضا فلا ياتي فيه شيء من ذلك
لان الدار دار حق وانصاف وكذا لو قصر حرا بدار الحرب او بدار نايا في فيه ما ذكر
وذكر حكم ذلك بدار نا من زيادته وهرب الشيا الكتاب من سيده ولو غير مسلم بطلت
كتابته وصار حرا لانه قهره على ملكه نفسه فزال ملكه عنه فان لم يسلم طوبى بالبرية اي
بعندها ان ربيها وكان من اهلها فان لم يرها اول يكن من اهلها الحق بما منه وان جانا
باذن السيد وباماننا القارة او غيرها استمرت الكتابة كما لو جانا السيد بامان فلو جانا السيد
مسلم لم ينقض كتابته هناك صرح بذلك الاصل ولو دخل دارنا نزي وقابله بامان ولم
يقصر احد هما الاخر **فصل** في الرجوع كتابته الى دار الحرب وكتابته بعد ما خلا واراد الرجوع
به فانسح من ذلك بعد كالايساف السيد كتابته لا تكون من بغير طرية والرجوع الى بغير
ان شاعن قبض النجوم لا يقف اي لا يجوز له ان يقيم بدار نا لها اي للغير اي لنفسها
الا ان كان من بغير طرية والرجوع الى دارنا فبغيره ان يقف لذلك ثم ان تجز كتابته
نفسه في بقا امانه بعد عود السيد الى دار الحرب بخلاف كونه في باب الامان
فمن رجع وخلف عنده ناما لا وصحوا بقاءه وجزه به المصنف ثم لان المال مغرور بالامان
ولهذا لو بيعت حربي ما له يلا دارنا بامان ثبت الامان لما له دونته ونقل الاصل ذلك هنا
عن ابن الصباغ ثم قال ويحي فيه الخلاف المذكور ثم وكان حق المصنف ان ينسحب على كراه
ابن الصباغ ونوبات السيد وقد ظل المان في دار الحرب بعث ما لكتابه الى دار
لننا الامان وقد وردت وارثه ومن ورثه ما لا ورثه حقوقه كالرجوع والضمين اما اذا
ان بطل امانه فوارثه الذي يخرج فقط كاعلم باب الامان ولو رجع السيد داره
وجاز الكتابه بعد نام اسرا به لم ينقض الامان في ماله وان انقضض امانه هو بالرجوع
فياخذ النجوم ان مناعه عليه او فدي نفسه وهو بذلك في امان ما دارنا صرح به
الاصل فان اشترى السيد بعد عتق كتابته من ملكه كسرا لا في ولا امان ما في ماله
اكتابه فبطلت عليه عتق السيد وصح في ملكه واسترقاقه بعد عتق الكتابه لولا له على
كتابته لانا لولا لا يورث ولا ينقل من شخص الى اخر والرد بطلان لا انتقالا ولا اقرار
موقوف كما يوجد من كلامه الا في اخر الفروع فان اشترى السيد قبل عتق الكتابه قال
اكتابه وهو موقوف فان عتق سيده دفعه الكتاب اليه وصار لولا السيد فان قال
له الكتاب مال التوقية عند والى الله عني وفي نسخة عني لاجل ابيه الحاكم اليه فان

عتق السيد عنه ماله وعتق ولا ولي السيد وان مات قبل ماله في وجهه وفي نسخة
وسقط الاول **فصل** في لو كان السيد كافرا بعد انما ودار الحرب مع كاعلم ما يراون عتق
نجوم الحربية لا يورثه وان اشترى الكافر بدار الحرب واسترقاقه بطلان لانه في امان سيده
وكذا لا ينقل كتابته اذا استرقاق الكفار عليه كدوره لمسلم ومستولاي كالايساف بدمره
واستيلاده بذلك وان نقل الكتاب من بدار الكفار حسب عليه مدة الا من الرجل الى رجل
مال اكتابه ليعود يقصر السيد بخلاف ما لو حبسه هو مدة او انقضت مدة قبل كتابته
وهو في الاخر **فصل** السيد ان شاعن ان المدة يجب على الكتاب فيما ذكر وبفسها بغيره
كما لو جاز الكتاب واحترق بهذا عن الوجه القابل بانه لا ينسخ بنفسه بل يرفع الامر الى الحاكم
ليجوز له ماله في ماله فان اطلق منه بدار الكفار بدار الحرب بدار نا كان له عتق في ماله
ان وقت وبطل السيد في الرابع **فصل** في شرطه كونه مكلما بدار نا فلا تنسخ كتابه صغيرا
ومكنا فلو كان اي الكفار المختار ليعتق ولو ادر او المانين حتى اى الكتابة لهما دونت على
بغيره المنة وان كانت عبد السيد او جوبوا لدارنا في كتابته اذا جاز النجوم فله عتق في ماله
ولا ورجوع منها لا يرد على شخص فعتق جوبوا لدارنا الصفة وقيل انما حصل عتق كانه فاسدة
لا له لم يرض يعتق الا لبعض من رجوع السيد عليه بغيره ورجوع هو على السيد ما ورجوع هذا
ما احترق منه بقوله ولا رجوع واجاب الاول بانه قول بغير الكتاب بالحق فاعتق عتق ماله
معده ليس يعتق ولهذا لا يشترط في شرطه عتقه ولم يفتنه خلافه ما لو اشترى الكفار على
فاسدا وظل عتقه ونسخ كتابه مدبره وعتق عتقه بغيره مستولدا لان مقصوده ههنا
العتق ايضا فيعتق الثاني بوجود المصنفان وبعدت قبل دار النجوم والامان والرجوع
بوت السيد ان مات قبل الاداء والامان لانه لا يورث الامان والرجوع والامان
تتمع منه ولا كتابة مستلزم لانه مستحق المنفعة فلا يتفرغ للكتساب لنفسه ولا كتابة الوصي
المنفعة بعد موت الوصي ولا كتابة الموصوب ان لم يكن من التفرغ في بد الصاحب والمطابق
العمري المنع يحول على ذلك **فصل** في حق من السيد اجتناب يودي من العبد النجوم في نسخ الكتاب
لما فيها موضوع الباب فان اوقف عتق لوجود المصنف ورجوع السيد الى الاجتناب بالهجرة بوجه
له ما عتق منه **فصل** في نسخ كتابه المصنف ان اشترى عتقها عتقها في ماله كتابته
كتابة جميع العبد بجامع افادتها لكتابتها الاستقلال بخلاف ما اذا لم يشترق الباقي
بما كان على ماله في حق من عتق من ذلك لما ذكره كانه كتابته بغيره عتقها سيده
كتابته لا ياتى بعض عتق عتقه ولا يورث جيبه لا يستقل بالعتق لاكتساب النجوم ولا يورثه لا
يكن حربي علمه الكتابين اليه فان اشترى النجوم قبل نسخ السيد كتابته عتق عتق في ماله
لوجود الصفة **فصل** في المكاتيب عليه ما ذكر في رجوع السيد عليه بغيره العتق في المكاتيب
لا بعد ما يري العتق اليه لانه لم يفتق عتق الكتابه ونقل فسادها فيما ذكره اذا كانت
في الصحة فان كانت في مرض من ماله صحت بغيره ما عتق من الثلث ولو كان بغيره
موقوف على خدمة مسجد او حقوق من الجهات العامة وبعضه رقيقا وكتابته ملكه بغيره
ان يصح ما على قولنا الملك في الوقت يستقل في الله تعالى وهو المذهب لانه يستقل بنفسه

الصغار

فيه محقق وفي الاعطاء موهوبة لانه قد ينفق المال في حصة **وان اراد من النحر او اعطاه نفسه**
او عتقه او بعثه فلا ينفق عليه وما ذكره في الاية من ياتي في غير الكتاب ايضا بالظاهر
 كماله بالاصل ان ذلك انما هو فيه خاصة فالاولى من زيادته فان الركن وشبهه الحصة
 كالتقضاء كذا في الرافعي في الصدق وهو ممنوع بل الذي اقتضاه كذا في الرافعي ان يذهب الاية
 ان كان السيد قبض النحر والا فلا لان هذه الدس اير وهو داخل في كلام المصنف
 كاصله واستثنى ايضا المحامي والبرجان ما لو كانت في مرض موته والثالث لا يحتل
 اكثر من قيمته وما لو كانت في منفعة **وقت الوفاة** للاتباع **التي** يستعين به على نفسه
 كما يوقع اليه سهم المكاتب قبل العتق فلو اخرج عنه ثم كان قضا فقول **الاصل** ويجوز
 بعد الاداء العتق لكن يكون قضا فيه **سبح** **وتحريم** **الايمان** **وقت العتق** **للكفاية** **وتعين**
للمنفعة **ان لم يفعل في غيره** فلا يستعين في الاخر عينا لكنه الذي لانه اقرب الى العتق
 في قدر الواجب **مقول** لانه لم يرد فيه نقد والظاهر قوله في الاية من مال الله ولا
 تخلف عسب المال قلة وكثرة **ويستحب ربيع والا** وان لم تسحب به نفسه **سبح** روي
 الساسي واليهي عن علي رضي الله عنه عطف من المكاتب قدر ربيع كتابته وروي عنه ربيعة
 في النبي صلى الله عليه وسلم روي مالك في الموطأ عن ابن عمر رضي الله عنهما انهما انكبا
 عبدا له على خمسة وثلاثين الف درهم وعط عنه سبعا خمسة الان قال البلقي في
 بينهما السدس وروي ليهي عن ابي سعيد مولى ابي سعيد انه كاتب عبده على
 الف درهم قال فانيته فكانت في فدية مائة درهم ومراة بقي ما ورد في الحديث
 والاعطى اولى من السدس واكثر اولى من الربع وماده **وان اعطاه** **شبهه** **اعطاء**
من غير خمس اي خمس ما ان الكتابة كان اعطاه درهمين فانما **للمرءة** **فله** **للقوله** **لما**
من ماله الذي تاقا قال الرافعي يريد به من ماله الكتابة **وتحريم** **قوله** **لان** **الكتابة** **بق**
من قبيل **لما** **وضات** **اعطاه** **من** **جسد** **ولم** **غير** **وجب** **قوله** **كأن** **قوله** **لان** **المقصود** **الا**
وهي **حاصلة** **بذلك** **فان** **مات** **السيد** **لم** **يكن** **شاهدا** **لورثته** **ان** **كانوا** **مكلفين** **الا**
او الوتر **ان** **كانوا** **غير** **مكلفين** **الا** **انما** **كان** **النحر** **بالفصلين** **الواجبين** **الا** **انما** **كان** **النحر** **بالفصلين** **الواجبين** **الا**
في **الدين** **تعلقه** **بالعبر** **ان** **النفق** **النحر** **قد** **هو** **الواجب** **على** **الموصي** **بما** **كسبه** **الدوزان** **او** **معي**
بأكثر **من** **الواجب** **فان** **ما** **لا** **عليه** **من** **الموصي** **ان** **يبي** **على** **المكاتب** **من** **النحر** **قد** **هو** **اي** **قد** **الواجب**
للايمان **قالوا** **لا** **وان** **جعل** **الخط** **اصلا** **فللبدن** **يعطيه** **من** **غير** **ولا** **البحر**
اي **وليس** **له** **تجزئه** **لان** **له** **عليه** **شبهه** **فرفع** **الكتابة** **في** **الحاكم** **حتى** **يفصل** **الامور** **بها**
بطريقة **فصل** **لوا** **في** **النحر** **او** **بعضا** **قل** **الحمل** **او** **في** **غير** **البدن** **اي** **بلد** **العتق**
لور **السيد** **قبوله** **لان** **للكاتب** **عرضا** **ظاهرا** **وهو** **تجزئة** **العتق** **او** **تجزئة** **ولا** **ضرر**
على **السيد** **في** **القبول** **ولان** **الاجل** **حق** **من** **عليه** **الدين** **فان** **الاسقط** **بالاد** **اسقط**
الا **ان** **نصر** **في** **قوله** **لم** **يكن** **شاهدا** **لورثته** **لان** **له** **عليه** **شبهه** **فرفع** **الكتابة** **في** **الحاكم** **حتى** **يفصل** **الامور** **بها**
حب **ولا** **يلزمه** **قوله** **وان** **لشاهدا** **اي** **ان** **كان** **في** **من** **الحب** **لان** **ذلك** **قد** **برز** **ولم** **عنه** **الحمل** **وما**

والا

في قوله من الغنم قال الماوردي والروابي فان كان هذا الخرف معهودا لا يجزي نواله لانه
 القبول وحدها واحد وان احضرت في الحمل او قبله ولا في السيد في قوله وقد غاب او
 استنع من قوله **لعل** **لغاضي** **عنه** وعنى لانه ما في الخطابين والمكتوبين **وليس** **لغاضي** **معي** **في**
الغائب **لان** **ليس** **لغاضي** **لغوي** **عرض** **لا** **اسقوط** **الدين** **عنه** **والنظر** **لغائب** **اي** **في** **المال** **في** **دونه**
المالي **ما** **نه** **خير** **من** **ان** **يصير** **ما** **نه** **عند** **الحاكم** **وان** **اي** **في** **جيبه** **فمن** **فقال** **لا** **انقصه** **لان**
حرا **اي** **ليس** **لكه** **ولا** **يجوز** **له** **بذلك** **صدق** **الكتاب** **بسم** **انه** **ملك** **لظاهرا** **اي** **لا** **يجز**
السيد **في** **احده** **او** **اخر** **من** **القيم** **لان** **ه** **لم** **يجز** **على** **ذلك** **انقص** **من** **المالك** **بقا** **الرق** **فان** **اي**
ذلك **فمنه** **لغاضي** **وعنى** **للكاتب** **وان** **كل** **عن** **اليمين** **طرف** **السيد** **وان** **كان** **او** **قانون** **بانه**
حرام **فلا** **يجز** **على** **ذلك** **لم** **يجز** **له** **الاخذ** **وان** **لم** **يعين** **المالك** **ولا** **اشت** **بينة** **ولا** **بينة**
مك **لم** **ين** **عنده** **ولا** **استقط** **على** **الكتاب** **حقه** **صرح** **به** **الاصل** **والنصر** **في** **حكم** **كسبين**
السيد **من** **زياد** **في** **المصنف** **كأن** **اذا** **اخذ** **السيد** **امر** **بفسله** **لم** **ن** **قوله** **انه** **ان** **صدقة**
مواخذة **له** **بقرارة** **وان** **لم** **يقبل** **قوله** **على** **الكتاب** **لم** **يجز** **له** **مالكا** **او** **عينه** **ولم** **يجز** **قد**
اقر **به** **كما** **علم** **باب** **الاقراء** **ومنع** **التحقيق** **فيه** **حتى** **يكتب** **بفسله** **في** **قوله** **انه** **حرام**
يتصرف **فيه** **حينئذ** **وان** **عمل** **عما** **قبل** **الحمل** **بشرط** **البراءة** **عن** **الباق** **واخذ** **ومنه** **وان** **اراد** **عرا**
لم **يجز** **القبض** **ولا** **البراءة** **لفساد** **الشرط** **ولا** **العتق** **لعدم** **مجة** **القبض** **والبراءة** **روى** **عليه** **السيد**
المال **منه** **لذلك** **سواء** **كان** **الشرط** **نظام** **من** **السيد** **او** **من** **العبد** **ولو** **اشار** **في** **جدي** **يد** **قبض**
ذلك **عاجله** **حكم** **بصحته** **فان** **وذا** **المشتركي** **والمرتبة** **في** **قبض** **ما** **بده** **من** **جدة** **الشري** **والزهي**
وان **اي** **في** **الحمل** **طل** **الشرط** **قطعا** **اي** **دون** **القبض** **والبراءة** **والعتق** **ولا** **يلزم** **ان** **يرده**
عن **الباق** **ولو** **عمل** **لم** **بشرط** **براءة** **فاحده** **منه** **واراده** **من** **الباق** **لا** **يجز** **شرط** **او** **يجز** **فمنه**
فان **اراد** **من** **الباق** **واعتقه** **حتى** **من** **الكتابة** **لان** **الغير** **يعني** **لن** **الوجه** **لا** **تفسر**
به **الكتابة** **ما** **انفس** **بعد** **النحر** **وله** **اكتسابه** **لعتقه** **عن** **الكتابة** **ويجوز** **عليه** **السيد** **لنقصه** **لان**
اعتقه **على** **عوضين** **النحر** **والمالك** **المذكور** **والنحر** **لا** **يصل** **عوضا** **فكان** **نه** **اعتقه** **بعوض**
فاسد **ويجوز** **الكتاب** **عليه** **ما** **ادى** **اليه** **بل** **لو** **قال** **السيد** **ان** **سقطت** **لذا** **كانت** **حر**
فاعطاه **عتق** **وهو** **عوض** **فاسد** **فان** **ما** **لان** **الكتاب** **لا** **يما** **وش** **عليه** **اي** **لا** **يجز** **عتقه**
عوضا **فيعتق** **بالصفة** **لانا** **لكتابة** **وقد** **العمل** **النحر** **ان** **يعتقه** **ويجوز** **من** **ان** **تفعل** **للقول**
من **الكتابة** **كل** **في** **الاخر** **ويجوز** **عليه** **السيد** **بقبضه** **ويجوز** **عليه** **السيد** **بقبضه** **ويجوز**
هو **عليه** **السيد** **ما** **ادى** **لان** **اعتقه** **بعوض** **فاسد** **فمنه** **لو** **قال** **الكتاب** **فمنه**
ادايه **نوع** **من** **عنده** **واستقط** **سيدة** **في** **ذلك** **سنة** **لما** **كان** **كسار** **المال** **بوي** **وما** **لنفس**
وان **ثبت** **بحرم** **بقرارة** **بينة** **لتعذر** **وصوله** **اليه** **العوض** **كالبايع** **اذا** **اقل** **المشتركي** **والغني**
ويصح **عنده** **وكذا** **لغاضي** **لان** **من** **سحب** **عليه** **كفص** **الكساح** **بالعتق** **كمن** **عنده** **اي** **بالقفا**
حتاج **ان** **يشبه** **اي** **يقوم** **بينة** **بالكتابة** **وحمل** **النحر** **في** **نفسه** **اي** **الكتابة** **بقرارة** **السيد**
ما **اخذ** **لان** **كس** **عبدا** **كمن** **برم** **ما** **اعيل** **من** **الوكاة** **على** **من** **اعطاه** **ان** **كان** **باقيا** **وبدله** **ان**

لان ضمان النجوم باطل فالك الاسخري وهذه العلة تقتضي ان مثل هذا الشرط لو وقع
فيما يقع ضمانه فاليق كان صحيحا وليس كذلك وان تضامنا بالشرط لهما الضمان وان
كانه بشرط ان يكون عند فلان لم يقع الكتاب لما سوان كان عبد من ولو في عقد فاعلى
احدهما عن الاخر فاذن من اذن السيد مع الاداء ورجع عليه او بغيره فاذن السيد
نقط فلا تكن الاداء صحيح في الاخرق هذا اذا ادي عنه قبل عقده والاولا حاشية بل اذن
السيد لصحة تبرع المودي حينئذ بل اذن والاذن احد هما بل السيد عنه بعمل
المود ان اخذ السيد من المودي عن الاخر مع علمه بالحال كالاذن منه في الاداء فان لم يعلم
بالحال كان فله وكذا عنه في الاداء وان المودي لم يعلم به لم يقع الاداء لا تبرع عليه
اذن السيد واذا مع الاداء مع علمه احد ادي عنه بانه والاولا في السيد هذا
علم امره وقدر المرجع بغيره على الفهم لانه لا يكون له والنجوم لما بدل عند التبرع وهو
الرجعة وان دونه المرجع لا يكون اسقاطه بخلاف النجوم قال الاسخري ولا خلاف في هذا
ما من من ان المكاتب قد قدم ما شأ من الديون وان التبرع لما سبق الفاعل اذا تبرع به لان
ما مرفعا اذا كان الامر في خبرته بلا محاسبة وحالهما بخلافه وان لم يقع الاداء لم يقع
المودي على ما يرد من السيد ما اداه ما لم يعتق لغيره صحة الاداء والسيد يقال
المودي منه ما عليه فان لم يقع على المودي وقد تلف ما اداه في السيد لتمامه فان زيارته
على الرخصة وان لم يرد من السيد حتى ادي النجوم وعقده لم يرد من السيد لانه انما هو
تبرعه لنقصانه فلما اعتق صار كالملا ففقد اذوه لصحة تبرعه وتوالت رجوعه لانها علة
من النجوم اذن السيد لم يقع اذوه لغيره فذلك في صريح لو اختلف المكاتب في دفعه
فيما اذوه في السيد فقال بعضهم وهم من كثر قيمتهم وما على قدر النجوم وقادروا من
من غلبت قيمتهم اذ بنا على قدر المود من الامور وان ادي لكل جميع النجوم وادي الاذن
انهم اذوا اكثر مما عليهم ليكون ودية لهم عند السيد او فخر في الامور الاسخري في
السلام واليقوت يردهم في الاصل على ما ادعوه وكذا حكم من اشترى شيئا على التفاصيل وادى
الشيء منها واختلفا فيهما اذ باعهما صلا او مقبلا **فصل في الاختلاف في القول**
في حاشية في قوله وارث له بعد موت اذ ان كل منهما القاتلة لان الاصل عدوها
وعلى النجوم على النجوم بل يردك والسيد على الميت وهذه علت مما سرت فزع او على اباها
كانه وكذا ان قال السيد **فان يردك** او يردك او يردك وانكر العبد فانه يصدق بيمينه
اذ عرفت له في اوصون سابق لقوة حاشية يردك في الاصل في السيد لان الاصل عدوها ما ادعاه
السيد والرجعة والحكم في الشق الاول فالحق ما سرت في النكاح من امه لزوج وبنه في قال
كنت يجوز على اوصون اليوم ورجع لم يصدق في وان عهده لم ذلك وقرق بان الحق لم يطق
ثالث بخلافه هاء ان قال **كان يردك** او **كان يردك** المالك وثقت حتى باقرق فان قال السيد **كان**
الذي اذينه اليك ليس بل لزوج وادعاه يردك في السيد يردك في يمينه سيدا
انكر الاداء وادعاه المكاتب لان الاصل عدوه **فصل في المكاتب في اقامة البينة بالاداء**

من الايام فان احضر بعد الثلاث شاهدا وسان ميلة في احضار الاخر اهل ثلاث الاسخري
قال الروياني ولو احضر شاهدين انظر لاجات عدلتهما ثلاثا وهل الامهات مستحق او مستحق فيه
ويحان او جهما الاستحقاق وذكره في الامهات الثاني من زيادة المصنف وقس على المشاهد
بالكتاب في النجوم وقدر على نجم وقته ونسب الاداء اول النجوم الاخير يتسا هذين او وامراني
لان مقصود الشهادة به المال وان تضمن العتق وشبه ذلك فما اذا ادي على غيره انه باع منه
اباه وعتق عليه واتخذ شاهدا وامراني او شاهدا مع يمين البيع وبثعه العتق **فصل في**
اختلاف في قدر النجوم او بغيره وصف من صفاتها كعدمها وجنسها او قدر اجسادها او بغيره
لواحد ما لها كالمال في البيع فان لم يحصل العتق بانها لم يقبض جميع ما يدرجه او قبض غير البعض
الذي يدرجه **فصل في** اي الكتابة في البيع قبضتها او اوجدها او الحاكم اخذها مما سرت في البيع
وهو الذي مال اليه الاسخري وغيره واتخذها كالمال المصنف تكن الذي في المراج كالمال انه
يقبضها الحاكم ان لم يتفقا على شيء وقرق الزركلي بان الفسخ هنا غير مخصوص بغيره بل يمتد
فيه فاشبه العتق بخلافه فان حصل الصق اتفاقا لهما كان سلم المكاتب اليه ما يدرجه وهو الفسخ
مثلا وقال الكتابة دفعت على حاشية فالباقى ودية عنده وقال السيد في الكتابة على ان
تخالفا واستمر في العتق يرجع المكاتب على السيد بما ادي له ورجع عليه السيد بقيته اذ لا
يمكن رد العتق فاشبهه ما اذا صدر الاختلاف في البيع بعد تلف البيع في يد المشتري **فصل في**
يقع المقاض بينهما وان قال السيد الكتابة وقت **فصل في** وقال العبد على غيره قال
البحوي صدق السيد بيمينه لانه يدرى فساد العتق وانما النجوم هذا الاختلاف في العتق
اي يميني تصدق المكاتب قال الاسخري وانما قال البعري ذلك لانه يري ان القول
في عاين العتق قول مدعي فسادها والصحيح تصديق مدعي الصحة فيكون هنا كذلك
وهو ما اشار اليه وهو النجوم في كلامه المذكور **فصل في** وقال السيد بيمينه على الكتابة ما يرد
واقام السيد بيمينه على الكتابة **فصل في** ان الكتابة واحدة سواء اخذت ارضاها
ام اختلفت لساقتا بيمينها لان كل بيمينه تكذب الاخرى **فصل في** ان ذكرتا تاريخين لم يتفقا
على ان الكتابة واحدة قدمت المتأخرة تاريخا لانه ما كانت في التاريخ السابق ثم ارتفعت
تلك الكتابة واحده انوي مع كون الكتابة معرضة للفسخ قال الاسخري قال الشافعي لا
ان تقول البينة الاولى ان ادي وعتق متعارض البينتان لانه لا يمكن ان يكون
مكاتبيا بعد العتق وان ادي السيد ان مكاتب ادي النجوم في مات وتبرع به او بغيره
او اذوه الحاصلين من زوجته العتقة اليه ادي في السيد فالكرواني **فصل في** ان
بما هم على نفي العلم لان الاصل بقا الولاه وعلية البينة ولو شاهدا وامراني او بيمينا
لان مقصود الشهادة به المال وان تضمن العتق ويدفع مال المكاتب لهما وبنه الاجرام
لاقرار السيد انه مات حر او اقربته جاة المكاتب بانه ادي النجوم عتق وجر اليه ولا اذوه
صرح بذلك الاصل وان كانت غير من ولو في صديق او في غيره او اذوه منها
او بالبيان وان قال نيته امره لان كرو لا يفرغ بينهما ما اذوه حيا لانه قد يترك صرح

بشاه المكاتب دون سببده واذا جاز ذلك بوضو المكاتب وسجد فمضاه مع السيد
اولا ولو كانا موجلين باجل واحد ففهمان ارجحهما عند الامام التقاض وعند البصري
المنع نقله الاصل وفي تنصيص المصنف على الحلول دون التاجيل اشارة الى ترجيح
الثاني وهذا ما اقتضاه كلا الشرح الصغير وجزءه القاضي لانتفاء المطالبة ولو كان
اجل احدهما قد عمل بكونه قبل الآخر فلا يجوز ذلك الا بالراضى وارجح الملقيني الاول
وقال في نقل الشافعي ما يرد له قال ان ذكر كشي تبعا للاسبوي وشرط التقاض ان
يكون العريان مستقرين فان كانا حليين فلا تقاض لا متناع الاعراض عنهما قاله
القاضي والماوردي ونص عليه الشافعي **فان منعنا التقاض في الدينين وهما قولان**
من جنسين كذا فيهم ونايل **الطريق** في وصول كل منهما الى حقه من غير اخذ من الجانبين
ان ياخذ احدهما ما على الآخر **فحصل الماخوذ** ان شا عرضا عليه ورتبه اليه لان
دفع العوض عن المرام والدعا في الزمة جاز **ولا حجة** **حينئذ الى قبض العوض**
الآخر وهما عرضان من جنسين **فليقتض كل منهما ما على الآخر** **ان قبض واحد منهما ام**
جزءه عرضا عن الآخر **لانه يبيع عوض قبل القبض** وهو متنع **الا ان استحق ذلك العوض**
او لم لا يقد **الا ان يكون قد تم قبضه** **وذلك ولا حجة** لقوله كاسد لانه لم يحل به
المستحق منه **وان كان احدهما قد قبض** **والآخر عرضا وقبض العوض** **مستحقه** **جار له** **رد عرضا**
من القيد **المستحق عليه** **انما يمكن** **دين سلم** **لا عكسه** **اي لان قبض القيد مستحقه فلا يجوز له**
رد عرضا عن العوض المستحق عليه **الا ان يستحق العوض العوض** **وغيره من الاطلاق**
او كان ثلثا وان استنع التقاض **واستنع كل من المتدينين من اليد** **بالسليم** **لما عليه حقا**
حتى يسلم كذا نقله في الروضة عن صاحب الشامل وغيره قال لا ادر عني وقضيت
ان السيد والمكاتب عريان اذا امتنعوا من التسليم وهو يمان لتوضيح ان الكتابة
جازية من جهة العبد وله ترك الادا وان قدر عليه ولم ار ذلك في شيء من الكتب التي
استمد من الشامل كالبحر وحلية الشافعي بريان العراقي وعبارة الماوردي فان قال كل منهما
لا ادفع ما على حق قبض مالي كان لكل منهما ما حبس ما صاحبه على حقه ولا يرجع احدهما في
تقاضي القبض وهو الصواب وما وقع في الشامل من انها والمجلس سبقه كل وعرض
ناقل واما حبس السيد او المكاتب فلا وجه له انتهى وظاهر ان حبسها اذا ذكرنا ما يريد
ما قاله ولم ينص على تعجيل المكاتب اما لو امتنعوا مع اشتغالها مما مر فلا وعليه يحمل
ظاهر **فان منع الوصية من السيد وقبض المكاتب** **وان عجز بعد لانه متنع** **من**
التصرف **في رقبته** **ومنعته** **فاشبه ما اذا اوصى بعبد اخر فان علقها بغيره وعده**
رقبته **موت** **كالواصي** **يتم** **تخلته** **ومل جاريته** **وكالو قال** **ان ملكك عبد فلان فقد**
اوصيت به **وتقدر** **ذلك في الوصايا** **ولا حجة** **لقوله** **وعده** **رقبته** **فان عجز المكاتب**
عن التجرد **في هذه** **الطرق** **الوارث** **للموت** **لانه** **يأخذ** **لانه** **استحق** **رقبته** **فله**
التوصل **الى حقه** **بتجريد** **والوارث** **لا حق له فيها** **وانما يرجع الموصي له** **بالتجدي** **اي بالخ**

اليه كما مر في المحكي عليه **وتع الوصية بالتجريد** **علا المكاتب** **ان لم تكن مستقرة** **كما**
تتم **بالحل** **وان لم يكن مملوكا** **في الحال** **فياخذها الموصي له** **ان اوصيت** **والولا على المكاتب**
السيد **فان عجز المكاتب عنها** **عجز الوارث** **وبطلت الكتابة** **وان اطلق الموصي له فان ابراه**
الموصي له عن التجرد **عق** **كالوا بره السيد** **عنا** **بما عجز** **ان كلاهما** **ملك الاستيفاء** **ملك الا**
الترتب **عليه** **العتق** **وقبل** **العتق** **لان السيد** **ملكه** **استيفا** **التجرد** **لا تنقوت** **الرقبة**
على الوارث **والترجيح** **من** **زياد** **تدو** **به** **صرح** **الاسنوي** **ونقله** **عن** **جزء** **ابن** **الصاغ**
وتصحيح **القاضي** **في** **تعليقه** **وتع الوصية بالتجريد** **لواحد** **والرقبة** **ان رقب** **الآخر** **فان ادي**
المالك **بطلت** **الثانية** **وان رقب** **بطلت** **الاولى** **او بالعكس** **قال** **الماوردي** **بطلت** **الوصيتان**
لان كلاهما **داع** **في** **الاطلاق** **وصيته** **فصار** **فكلاهما** **مطلبا** **لها** **وبعد** **المكاتب** **في** **الوصية**
وهم **بالجار** **بين** **النظار** **ولحين** **هتقله** **الركشي** **واقره** **وتع** **الوصية** **ما** **عزل** **المكاتب**
من **التجريد** **لم** **يجز** **شابل** **اوصيت** **كلها** **بطلت** **اي** **الوصية** **والا** **يجز** **على** **التعجيل** **لنفذ**
الوصية **ولوا وصي** **بالرقبة** **والكتابة** **فائدة** **صح** **اي** **الوصية** **لانه** **قبض** **وتع** **النسب**
للكتاب **وكذا** **تصح** **لو كان** **جاهلا** **بفساد** **الكتابة** **اعتبار** **بمعرفة** **الحال** **ولو قال** **صح** **وتع**
النسب **ولو كان** **جاهلا** **كان** **اوصيه** **اما** **الوصية** **بالتجريد** **فما** **طلد** **قبض** **عليه** **في** **الحق**
لان **السيد** **لا** **يملكها** **في** **الزمنة** **الا ان** **يقول** **اوصيت** **بما** **قبضت** **من** **تجريد** **الفاضة** **فيصح**
في **الوصية** **بذلك** **الا** **اذا** **اضاف** **له** **بذلك** **او** **يقل** **فان** **قلت** **ها** **لا** **ملك** **ما** **قبضه** **بل** **ما**
تراجعهما **كما** **قلت** **تدري** **قال** **له** **هو** **ملكه** **لانه** **كسب** **عده** **وقوله** **ما** **ملكه**
اي **قبضه** **عائنه** **المنع** **من** **ملكه** **بالحق** **المرتب** **على** **قبضه** **حيث** **لا** **وصية** **به** **امام**
الوصية **به** **فلا** **تقدر** **تعلق** **الوصية** **على** **زوجه** **المرتب** **على** **العتق** **وهذا** **لا** **ترتب**
مع **ما** **قد** **من** **التكليف** **يعني** **على** **المكاتب** **كتابة** **فائدة** **لان** **ملك** **كسبه** **وليس** **كذلك** **فان** **له** **ان** **يقال**
محل **حصة** **الوصية** **بذلك** **اذا** **لم** **يعتق** **المكاتب** **كان** **اقبض** **بعض** **التجريد** **وعجز** **عن** **الباقى** **او**
اعتق **كن** **قال** **بيده** **او** **نوي** **مع** **اوصيت** **بما** **قبضت** **من** **التجريد** **وملكه** **بقبضة** **ما** **تجروا** **به**
حكم **الوصية** **بالمبيع** **المبيع** **الفاضة** **كذلك** **تصح** **وان** **كان** **جاهلا** **بفساد** **المبيع** **ولو ابعده**
اي **المكاتب** **كتابة** **فائدة** **او** **المبيع** **بيعا** **فاسد** **له** **رهنه** **او** **وهه** **ولو** **جاهلا** **بالفساد** **فكلا**
اوصي **به** **فيصح** **ذلك** **كالوا** **عما** **ايبه** **ظانا** **حياته** **فان** **متأفك** **والمصد** **تصح**
التجريد **عن** **المكاتب** **تصح** **من** **القول** **كسوا عنه** **كتابة** **او** **ما** **عليه** **من** **التجريد** **وان**
اوصي **بجزء** **من** **التجريد** **اي** **بوضعه** **عنه** **للملوك** **لم** **يجز** **منها** **لان** **الملك** **المستحق** **ويصدق**
التم **عليه** **وكذا** **الملك** **لو** **كان** **شعوا** **ما** **مل** **وما** **كشرا** **وما** **خفن** **او** **قل** **لا** **ما** **المواضفة** **ولو قال**
تدري **الله** **ما** **شأن** **من** **تجريد** **الكتابة** **فما** **المبيع** **اي** **وضعه** **لم** **يوضع** **لا** **يعني** **مما** **لا** **يتم** **لان** **من**
الثانية **للتبعض** **عن** **العتق** **في** **الاولى** **شعوا** **من** **تجريد** **كما** **تجسد** **شا** **والا** **فقال** **كسوا عنه**
التجريد **فترجع** **في** **الصورة** **الثانية** **وقال** **شعوا** **عنه** **كسوا** **عليه** **او** **كسوا** **ما** **بقي** **عليه** **وتصح**
عنه **نصفه** **وباد** **ما** **شا** **الوارث** **لان** **اكثر** **الشي** **ما** **زاد** **على** **نصفه** **ولو قال** **شعوا** **عنه**

وانت بدلون سنة اشهر من الوالي لم تصر مستولدة قال الراعي واولاد اولاد الكاتبة
كل اولادها الحكم الرابع ولذا الكاتبة كاتبة ولها ولد لم ينجبها في الكاتبة بل هو باق على
ملك السيد ملك في كاتبة لكن بقي التعليق فحققت كاتبة في الجور بوجود السيد
وان كاتبة في يدها على ان ما في يدها لها هو جمع بين بيع وكاتبة بعوض واحد فلا يصح
البيع وضع الكاتبة بالقسط هذا ما انتصاه كلامه في الروضة وهو بحث للراعي ايلاه
بعد نقله عن ابن كج عن الشافعي انه يفسد الكاتبة ونقله الزركني مع زيادة عليه
ثم قال وبذلك علم ان الراعي فساد الكاتبة ولا ينبغي تحريمه على البيع المضمون للكاتبة
لان المتبايعين قصدوا العقد بن كج اعطاه واحد حكم وهذا اوردها على هذه
الشريطة وهي فاسده فاحسنت **ومعها في الكاتبة على لها موجود عند الكاتبة** وان لم يصح
كتابتها وحده بنا على ان اصل يعرف فيحق بعثتها عن الكاتبة فان يفتق باد الفجر او بالانوار
منها او بالاعتاق وهذا كما انه يفتقها في البيع وان لم يصح بيعه وحده **وكذا يتبعها ما في**
غير السيد من كل من كاح او بعد الكاتبة لان سب الحرية فتفتقها في عتق الاولاد بدليل السلف
ولان الولد كسبه فتوقف الامر على رقا وجوزها كسبا **الان لا يطالب بغيره** لان
وبقيت بعثتها من الكاتبة فان ماتت او رقت رقت بغيرها وصار للسيد ولو فسخت الكاتبة
وعتق بعد الفسخ بعثتها لانها لم يفتق بعثتها لجهة الكاتبة وقد رأت **ومن الملك**
في ولد الكاتبة للسيد كاتبة ولو ولد للسيد لولا عتق عتق خلافة ولد الكاتبة من استغناة
حق الملك فيه لانه لا السيد فيصرف كسبه اليه ولا يعتق باعقاف السيد له وذلك لان
امتد ولده وهي ملك له ولو ولدت امته من كاح او زنا او لاد فصرجه كسبا كسبا
فكذلك هذا الولد الا انه لا يتبعه بل يكاتب عليه بالقرابة كما هو فان قتل ولد الكاتبة **فانتهى**
له اي السيد كسبه فامه لو قتل **وما كسبه وامه** **ما كسبه عليه** **فانتهى** **فانتهى** **فانتهى** **فانتهى**
فوقه **باني كل ما بعد الاتفاق عليه منه فان عتق مع له فذلك له** **والا فليس له** **كانت**
كسب الا اذا عتقت يكون لها والاول للسيد ولانا وان جعلنا حق الملك فيها للسيد
فليس له التصرف فيه بل يتوقف على ان يبقى امره في الحرية والرق فليكن كسبه كسبه
وليس له ان يولد ان يودي كاتبة **ان عتق عن الاد او قدرت عليه كاتبة** **الاول**
في فتعق بعثتها لان تابع الاختيار له في العتق وليس لها اذا عتقت ان تخذ من
كسبه الموقوف له لتستعين به في اذبحها اذا لاقى لها فيه فان مات الولد في مدة الوقف
صرف الموقوف الى السيد ذكره الاصل **وموون الوالي** **من كسبه فان لم يكتب ولم يفتق**
كسبه لم يفتق **السيد لا يفتق** **المال لان حق الملك له** **وبعد في السيد** **بمبيته**
اي ولد كاتبة **و لو قيل كاتبة** **حي يكون قاتله** **وما كان** **انتهى** **انتهى** **انتهى** **انتهى**
لان اختلاف بقوت الكاتبة قصد في كسبها ولان الاصل جواز التصرف فيها عتق من
ملكه وهي تدعي حدوث مانع منه فان نكل عن اليقين قال الدارمي قال ابن القلان وقت
الامر حتى يبلغ الولد وتعلق وتعلق ان عتق الامر فان يفتق فيلحق الولد على وجهه **فان**

الاولاد

لمجد للسيد بعد موته السابقة امرج سودة فقل في شهادتهن لانهما شهادة على الولادة
والملك ثبتت بينهما وان اعطاه سنين ما دعيه في تعارضهما وان رجع امته بعد م
كاتبة لم يباعها منه واستولد قال الملك ولولم بعد النزل فهو ملكي كاتبة على قدر
السيد سدة في المكاتب بمبيته خلافة فيما امر لانه هنا يدعي ملك الولد لاسرار ولد
امته ملكه والكاتبة لم لا تدعي الملك بل تدعي ثبوت حكم الكاتبة فيه **وكانت الامه**
بين وضع التوأمين فالاول السيد والثاني كاتبة **اي يتبعها في الكاتبة** **وكذا الحكم في البيع**
يكون المتصل بالبيع والمختل للشري لان المثل يبيع المثل **ولي في كاتبة** **فان يفتق**
حرام **لاختلاف ملكه** **فما وكالو في في الفهم** **سائر الفتحات** **كاح صرح** **بمبيته** **الروضة** **في كتاب**
الطهارة **ولا يفتق** **واحد منها** **فان وان علم بملكه** **لشبهه** **الملك** **بل يجر** **به** **العالم** **ويجوز** **لها** **عليه**
ولو لم **العلم** **بفهم** **لذلك** **واحد** **وهي في الحال** **فان لم تأخذ** **وقول** **عليها** **بمبيته** **فان** **المفاسد** **بشرطها**
وان عتقت **قبل اخذ** **سقط** **والطهارة** **به** **بعد** **العتق** **بالكاتبة** **فان** **الولد** **فان** **صارت** **مع** **كوبا**
مكاتبه **مستولدة** **لانها** **علقت** **منه** **بولد** **منه** **مكاتبه** **مكاتبه** **بالكاتبة** **او** **موتته** **والولد** **من** **ذلك** **ولا**
يجب **للمتخذ** **لان** **حق** **الملك** **فيه** **كاسر** **فان** **ما** **السيد** **بعد** **تبعها** **عتقت** **بالكاتبة** **لا** **بالاستيلاء**
كالو **اعتق** **للكاتب** **وايضا** **عن** **الجور** **وبمبيته** **كسبا** **وا** **الولد** **لها** **الحاد** **ثون** **من** **كاح** **او** **بعد** **الكاتبة**
ولو بعد **الاستيلاء** **كسبا** **للكاتبة** **وكذا** **الو** **عتق** **للكاتب** **بصفة** **فوجدت** **قبل** **الاد** **الجور**
عتق **بوجود** **السف** **عن** **الكاتبة** **وتبعه** **كسبه** **واولاد** **الحاد** **ثون** **وكسبه** **الحاصل** **فقد** **الكاتبة**
ولو **اولد** **ها** **م** **كاتها** **ومات** **قبل** **تبعها** **عتقت** **عن** **الكاتبة** **وتبعها** **اولادها** **الحاد** **ثون** **وكسبه**
الحاصل **بعد** **الكاتبة** **صريح** **به** **الاصل** **فان** **ما** **السيد** **بعد** **تبعها** **عتقت** **بالاولاد** **والاولاد**
الحاد **ثون** **بعده** **من** **كاح** **او** **زنا** **فبعثها** **الحاد** **ثون** **فبها** **الرفق** **للسيد** **وتتعلق** **بعتق**
كاتبه **الاول** **فانتهى** **امه** **بشرط** **في** **الفساد** **الرفق** **وبمبيته** **المكاتب** **حرام** **على** **السيد**
كالكاتب **بل** **او** **بمبيته** **ولا** **احد** **عليه** **لشبهه** **الملك** **لان** **ملك** **سيدا** **و** **بشرط** **له** **المهر** **وطهارة** **لان** **كسبا**
لسيدا **ها** **والمهر** **منها** **والدحر** **سب** **لا** **بشرط** **فتمت** **لانه** **للمهر** **لا** **لجنة** **امه** **لانها** **لا** **لكنها** **وانما**
ثبت **لها** **حق** **العتق** **بعثتها** **وقد** **أكد** **ذلك** **بالاستيلاء** **ويجوز** **حق** **الكاتبة** **في** **حيث** **يشتد**
تفتق **اما** **بعثت** **اما** **ويكون** **الكل** **لها** **او** **موت** **سيدا** **ها** **فان** **رجع** **لها** **على** **احد** **الفرق**
بما **بينهما** **لن** **منه** **مهر** **ها** **ولا** **احد** **عليه** **كاسر** **في** **الملك** **الواحد** **ولامه** **تسليمه** **لها** **في** **الحال** **انما**
على **المهر** **وان** **على** **بمبيته** **وتتبع** **مع** **المهر** **جسا** **او** **قدر** **او** **في** **يدها** **قدر** **المهر** **اخذ** **ومنها** **الاخر** **وري**
الواحد **من** **المهر** **والمكاتب** **من** **قدر** **من** **بم** **الواحد** **بالنقص** **وان** **لم** **يكن** **في** **يدها** **شي** **اخر** **فالنقص**
جار **في** **بم** **الواحد** **مع** **المهر** **والنقص** **الاخر** **يد** **مع** **المهر** **الواحد** **فان** **عتقت** **بغير** **اي** **بغير** **وضع**
قدر **المهر** **والنقص** **اخذ** **اي** **المهر** **وان** **عز** **بعد** **اخذ** **وبرقت** **انفسها** **ان** **بقي** **وان** **تلف**
من **ملكها** **وان** **عز** **ورقت** **قبل** **اخذ** **فان** **كان** **في** **يدها** **بقدر** **المهر** **اخذ** **الاخر** **ورقت**
ذمة **الواحد** **وان** **لم** **يكن** **في** **يدها** **شي** **اخر** **ان** **يأخذ** **نصف** **المهر** **من** **الواحد** **لانه** **على** **امه** **مشتركة**
بينهما **فان** **احد** **الواحد** **منهما** **فانت** **بولد** **وطهارة** **بانه** **ولدت** **لارب** **سنين** **فان** **لم** **من** **وطهارة**

ان لم يدرع استبرأ اولدون ستة اشهر من الاستبرأ وحلف عليه وانت بدست
 اشهر فاكتر من الاستبرأ ولم يدرع وانت به لاكثر من اربع سنين من الوطى فلا استبرأ
 وهو كولد الكاتبة من نكاح او زنا وقد مر حكمه فان كان معصرا لم يسر الاستبرأ
 ولا يشك فان امرأت اليها النجس عتقت بالكتابة وبطل حكم الاستبرأ ان كان وان عرت ورجعت فصفا
 فم وصف منها مستولدا فان مات الوطى وهي مكاتبه عتقت نصفها وفي النصف الآخر مكاتبها او
 بعد الفسخ عتقت نصفها المستولد والباقي ثلث **والاولد نصف حر ونصف مكاتب على امة**
 لان اخذ نصفها ليس له فان عتقت عتقت النصف المذكور والارق للشريك الآخر والام على الاول
قيمة نصف الولد الحر بما ينال ان الحق في ولد الكاتبة للسيد فان ادت بيلة الشريكين النجس
عتقا اي النصف المكاتب والامة بالكتابة وبطل الاستبرأ وقوله واخذت نصف قيمة الولد
اي من الوطى بانه الاصل على ان ولد الكاتبة لها وهو ضعيف كسرت الاشارة اليه وان كان الحر
الوطى مسلما لم يسر الاستبرأ على نصيب شريكه الا عند النجس فيسري وانعتقت لتولد كدهمرا كاعتقت
احد الشريكين نصيبه من المكاتب فان ادت اليها النجس عتقت كل الامة وعبارة الاصل عتقت
من الكتابة ولا لاه اي عتقتا بينهما وبطل الاستبرأ ولها المهر في الوطى وناخذ ان لم
يكن اخذته وعليه لشريك نصف قيمة الولد بما ينال ثبوت الكتابة فيه وان حق التملك
فيه للسيد فان عرت ورجعت لزم الوطى لشريك النصف من قيمتها ومن مهرها ومن قيمة
الولد فسر هذا ان وطبا احداهما وان وطباها جميعا ولم مات بولد فعلي كل منهما
مهر كامل فان رجعت وتزوجت فمهرها سوا اقتضاها بالسوية ان كانا اثنين وليست حرة
مطالبة الاخر بشي وحكم الحد والنفقة بمر كما مر وقوله وهما سوا من مبادته وهو مضم
فان رجعت قبل فسخهما سقطت عنهما نصفهما اي عن كل منهما نصف ما لزمه ونفاسا في الثاني
ان تساو ي المهر ان كان احد المهرين اكثر من الآخر كونهما بكرة عند احدهما ونسبا عند وطى
الاخر واختلاف حالها صحة ومروضا او غيرها اخذ صاحبها في الاكثر الفصل فان اقضاها
احدها او اقضاها وهي كسقوط حصة من الارش ايضا اي مع سقوط حصة من المهر
ولزمه حصة الاخر من ذلك والمراد بالارش بذا الاول نصف القيمة وبذا الثانية الحكومة وعبارة
الاصل وان اقضاها احدها لزمه نصف القيمة للشريك وان اقضاها لزمه نصف ارش
الاقتضا من مهر اي مهر بكرة لا يجب والنفقة بقوله وهي بكرة من زبادته فان اختلفا
في المقتضى والمقتضى لها منها على كل حال والاخر حكم القول اي فان تكلا فلا شريك لها
على الارزوا احداهما فحقى الخالف وان اتت بولد ولم يدرع استبرأ او ادعيه وانت به لادن
ستة اشهر من الاستبرأ فلها الاول قول ائله فله لربعة اجزاء الاول ان لا يكون
احدهما بان ولدته لاكثر من اربع سنين من وطى الاول ولدون ستة اشهر من الوطى الثاني
ولاكثر من اربع سنين من وطى احداهما وطبا اول ستة اشهر فاكتر من الاستبرأ ان ادعيه
فلا يلزمها الا ان لم يكن سابق فلا يلحق الولد باحد منهما الحال الثاني ان كان كونه من الاول
فقط فان كان كذلك فله نصيب الاستبرأ لدية نصيبه فان كان معصرا فلا سريه ولا ينفق

جميعها ويجب ان اردت النجس عتقت وطبا كل منهما مهر كامل وان رجعت فصفا
 فن الاخر نصيب الاول يبقى مستولدا وكل منهما على الاخر نصف مهرها فاقان
 نصف الولد حر كما سبق ثم وما مر ثم فيما اذا عرت ورجعت من ان يجب للشريك
 على الذي اولدها النصف من مهرها وقيمتها وقيمة الولد يجب هذا للثاني على الاول
 وما وطى الثاني فان كان بعد ما حكنا نصيب جميعها او ولد الاول نحوها شبهة را
 يوحى فان وطبا نصيبه اخرى اي غير شبهة المكاتب المتبعة لزمه المهر فان عتقت الاول
 قول ائله بقيت الكتابة على نصيب الاول فالنصف من المهر والنصف الباقي للام
 وان رجعت في نصيبها فله ان كان وطبا قبل الحكم بذلك لم يجب عليها الا نصفه لان الشريعة
 اذا حصلت اخيرا انقضت الكتابة وعاد نصيبه رقيقا يكون الاكساب له والمهر
 فهو حري نصيب المكاتب ان بقيت الكتابة على نصيب الاول ولا لاه لانيها مستولدة
 الحال انما يشك ان اكل كونه من الثاني فقط بان ولدته لاكثر من اربع سنين من
 وطى الاول ما بينه وبين دون ستة اشهر من وطى الثاني اولدون الثاني اولدون
 ستة اشهر من استبرأه ان ادعا على نفسه ويثبت الاستبرأ في نصيبه ولا راية ان
 كان معصرا نصيب الولد حر وان كان موهرا سري الاستبرأ لا يستحق في الحال الثاني
 هنا على ما وصفت هناك في الاول واما الاول فله كانه ليس بالكاتبة ان كانت
 معصرا او موهرا واستمرت الكتابة والام نصف الحال الرابع ان عتقت كونه من كليهما
 بان ولدته للمهرين دون ستة اشهر واكثر من اربع سنين من وطى كل منهما اولدون
 ستة اشهر من الاستبرأ ان ادعيه **بعض** في الثالث من الحصة بينهما كان الحكم كما
 لو تعين الامكان منه فان عتقت باحدهما بالقابض فاقضا به اليه بعد بلوغه بل حقه
 فان عتقت باحدهما ساقى فاما لو تعين الامكان منه ولزاد عتقت الولد من مملوكه لها حصة كاتبة
 والحقة القابض باحدهما لحقه وحكم باستبرأ جميعها باقرار الاخر ولم يسر نصيبه
 ان كان للمعتق به معصرا وان كان موهرا سري ولكن عتقتا الاخر بالاستبرأ فليس له
 مطالبة شريكه لقيمة نصيبه مواخذة له باقراره وان عتقت القابض والمدة عتقت
 للولد موهرا سري فلا بينهما بالاستبرأ نصيبها باقراره ولا سريه اذ ليس حدهما
 او بليهما من الاخر وان اعتقا باوطى دون الولد فالحقه القابض باحدهما عتقت
 مستولدة له وسري ان كان موهرا بغير شريكه ان لم يوجد هذا اقراره باقي المهر كما سبق
 في باب العتق فانه ثبت المهر باحدهما بنسابة الاول اليه بعد بلوغه ففي المهر
 وجهان قطع الماورد في غيره به كما لو طلق بالقابض قاله الزركشي ما اذا ادعيه الاستبرأ
 وحلف عليه وانت بالولد لستة اشهر فاكتر ما ذكر فلا يلحق باحدهما وهو كولد
 المكاتب من نكاح او زنا فتسرع لو وطبا مكاتبهما وانت بولد من كل واحد منهما
 فان انقضت الولد الاول منهما فعتقت منها مستولدة له ان كان معصرا سوا كان
 الثالث معصرا ايضا او لاه ان كان موهرا سوا كان الثاني موهرا سوا كان الثاني موهرا سوا كان

لا العلوق مستولدة له وعليه الثاني النصف من مهرها ومن ثمنها ومن ثمنه الولد
والثاني فان وطبعا وكلها مستولدة للولد غالبا بالحرارة المدة وورق ولده للولد
او جازها بالمال قالوا لآخر وعليه الاول والمهر وثمنه الولد يوم الوضع ان كانت عورت
نفسها عن نصيبها من الاخير فانه كانت عورت نفسها عن نصيب الثاني فقط فلما عليه نصيبه
ونصف قيمة الاول الوجه حذف لفظه نصف الاخير لان له قيمة الولد كلها وكره النصف
وهو حصل باسقاط شيء من لروضة مع ان ذلك محل كلامها على ما يوافق المراد فان وطبعا
الثاني قبل ان تصير في جميعها مستولدة للولد وذلك قبل التغير منها فلو ولد للولد انما
تستمر كذا ولها ان استمرت نصف المهر فقط لان نصفها للولد بعد ونصف الولد ان كان
معه وان كان الاول مصرا فلا راية فاذا احبها الثاني تحت الاستلام في نصيبه ايضا
ويكافئها المهر لكانت فان عورت وقت قبل قبضها المهر فلكونها على شريك نصف المهر
ومن مات منهما عتق نصيبه ايضا كالاخيلا فلما الولد تولد المهر حر كله وبالعوض
ولد المهر وان ادعى في بعد تغيرها انه السابق بالايلاء واحتل صدقة فان كان موثقا
فكاملها بقدر الاخر بنصف قيمة الجارية ونصف المهر ونصف قيمة الولد لانه يتولد
انما اولدتها وهي مشكوك في فصارت مستولدة له وهو كمن يده فيسقط اقاربه وكل منهما
يدعي على الآخر المهر وقيمة الولد لانه يقول وطبعا وهي مستولدة له فان اقتضى الخلاف
الشبهة بينهما تعارضا والاحتكام بينهما فلا أثر على ما يدعيه فانه احكاما لم يثبت
لاحدهما على الاخر في وجه الاستيلاء في احداهما سيما وان كان عليه لم يثبت ثمنها
لان ثمن احداهما الاحتكام لهما مستولدة الاخر والاولى لثمن بينهما وان كانا معا
فكامل لورث السابق منهما وهما مصران فمن مات منهما عتق نصيبه وورثه لخصته
وان كان احدهما موسرا فقط فصارت كل منهما على ما يدعي اي يدعيه الاخر عليه وثبت
الاستيلاء في نصيب الموسر بلا منازع على الخصم ربع النفقة للمدة والباقي على الموسر
لاختصاصه بنصفها ومشاركته للعرس في الباقي فان مات الموسر ولا يترك ثمنها شي الا هو
جميعا فنحن كلها ونصف الولد الموسر فننقل الى الورثة والباقي من الولد موثوق بينهما وان
مات الموسر ولا عتق نصيبه وعتق الباقي ثمن المهر والمهر سابق فكل نصيبه
للموسر والباقي للمهر موثوق بينهما فان قال كل منهما لآخر ان الولي او لآخر في المدة
في نصيبه وهما موسران معا فلان عتق كل منهما لآخر على ما يدعي عليه فقط فان
مات احدهما عتق نصيبه على باق اقاربه ان لم يترك لولد ولا لم يترك لغيره اي نصيبه وعتق
لموته ولا يثبت نصيب الميت لاختلافه الاخر سبقه بالايلاء وعتقت كلها موت الاخر
والاولى موثوق بينهما وان كان الموسر منهما واحدا فلان الخصم سري اليه كونه نصيب
والموسر سكر فليس في بان قال اولدت اولاد لم يترك لغيره نصيبه في المدة لان عتق كل منهما
لآخر على ما يدعي والنفقة على ما وان الاول تولد اصله فان مات الموسر ولا عتقت
كلها اما نصيبه فهو له وورثه لخصته واما نصيب المهر فلما قارب ونصيبه موثوق

عنها

عنها ولا يثبت ثمن المهر ولا شيء منها لاحتكام سبق المهر له بالايلاء وان مات
الموسر بعده عتقت كلها ولا نصيبه لخصته ولا نصيب المهر موثوق بينهما
والاقتضائية اليسار والاعصار في جميع ما مر من حكمة العلوق كاعلم كتاب العتق وصرح
به الامام هنا الحكم للمهر في المكاتب اذا جني او جني عليه اجبي بما يوجب فصلا لنفسه منه
لان على من يملكه ثمنه فان كانت جانيته موجبة اي الماد لم يطالب الا بالايلاء من اربها
وقيمة لانه فلكي تجبر نفسه وان عجزها فلا يتعلق سوى الرقبة لا اكثر من قيمته
بان زاد الاثر عليها فلا يطالب به ولا يفتدي نفسه به الا بالايلاء من سيد كبير عتق
نفسه به اي باقل الامرين ولو لم يكن فان لم يكن له مال يبي بالارش فليخص عليه ثمنه
بالقاضي كالمصري انما الحكم الثاني في جميع القاضي بقدر الامر ان لم تستقر قيمته لانه
القدر المحتاج اليه في الفداء وعلى ما جده فانما حتى يعتق عن المكاتبه باذا قسط والايلاء
عند الاعتاق وقيمة بقا المكاتبه في الباقي انه لا يجبر المبيع في اذا احتج بالبيع نصف
خاصة تكن نصيبه صديرا كالمهر ان لم يجبر المبيع وبوجه بانه تجبر مراعي حتى لو عجز
ثم ابري من الارش في كل مكاتبه والسيد وان يفرقه من البيع بالايلاء من الارش والقيمة
وعلى المشتري للارش بقول كاسرة ذلك في المكاتب فان مات المكاتب بعد اختاره فداؤه
اي سيده له لانه فداؤه كالمهر ولو يفرقه من المبيع عليه بغير فداؤه فانه بغير فداؤه
فان اعتقه وقتله السيد او اوداه من المهر بعد الايسة فداؤه لانه ثمن على الجاني عليه
متعلق بخدمته وخدمته اياد من يعتق يعتق في المكاتب جبر بعد ثمنه عليه واعتق هو
المكاتب او ابراه من المهر لان قتله وان اقتضى كلامه فداؤه والنص في ذلك بالنسبة
الى الابرا من زواجه ثم ولو عتق المكاتب باذا المهر وقد جني على الجاني فداؤه نفسه بالايلاء
تماما ولم يلزم السيد فداؤه وان كان هو القايض للمهر لانه يجبر على قبولها فانحلت
على المكاتب او جني جنائبات وعتق الا اذا فدا نفسه كناية الجنابة الواحدة واعتقه من
السيد ثم كان ابراه عن المهر فداؤه ولا يلزمهما الفداء الا باقل من الارش الواجب الجنابة
والقيمة كافي الجنابة الواحدة سواء اقررت الجنابات او وقعت معا لانها جميعها تعلقت
بالرقبة فاذا ائتلفا بالعتق لم يضمن الا ما ائتلف ولان المنع من البيع حصل بالاعتاق وهو
شي واحد فلم يوجد الا منع واحد وان لم يكن له مال بقي بالارش فليخص عليه ثمنه بالايلاء
ويجبره اذا استغرت قيمته ولا يبيع منه بقدر ما رزقها وقسم الثمن فمن لم يبره من حصة
منها قال في الامل وان اختار السيد فداؤه بعد التجهيز لم يبره التجهيز وتظاهر انه على
مكاتبه وان لم يجد كتابته وتقدمه لغيره وان جني المكاتب على سيده او على سيدها
يوجب فصلا فداؤه ان كان حيا او لو لم يكن في ان كان ميتا القصاص من جنابته عتق غيره عليه او على
غيره بل اولى لم يلق بها الاحسان بالاشارة والتصرع بدو حكم قصاص لورثة الجنابة
على عتق السيد من زواجه فان عتق على مال او اوجبت جنابته ما لا يتعلق بماله
بده لانه معه بجانيه ويغدي نفسه بالايلاء ماسر هذا مقتضى كلام الاصل وصرح

لانه لم يسلط عليه بعد ان كان الاذري والظاهر المنع وجه شاذ لبعض المروزة
والمنصور لقبول اما اقراره بجنابة توجب اكثر من فحشه فلا يقبل في القدر الذي قد قطعنا
وان قلنا ان اقراره بجنابة ليس في يده **ماله** يسع به ديتها **والامان** عن نفسه **وعاد** في
قبل ان يخذله منه **محل** يتعلق برقته فباع فيه لانه اقرب وقت كان اقراره بجنابة
بل ان يعتق لانه بالجز صارت رقبته للسيد فصارت اقراره بعد الجز **قولان** اوجهها
الاول فان اقرار السيد على المكاتب غايبة لم يقبل وان عراها لانه ما قبل **الثانية** لم يوجع
عن يده ما كفاه كالخراج عن يده بالبيع كمن لو عر **ورق** لمر السيد اقراره ولو كان
سيدا وله ورثة لم يعتق الا باذنه **والثاني** لم يوجع اليهم كغيره **والثالث** لم يوجع فان كان
لده وحيث لم يعتق الا بالذنه **الاربع** الا ان ثبت الاستقلال لكل منهما فان كان عاليا
دين واوصي بوصاها فان اوصي بغيره لورث لم يعتق الا بالذنه **والخامس** على الوصي
والوارث فان كان الوارث هو الوصي عتق بالذنه **والسادس** على الوصي عتق بالذنه
بقوة مقامه لا بالذنه **والسابع** ولا الا الوارث لان مقتضى الدين والوصاية يعتق بالذنه
وفي عتقه بالاذنه **والرابع** عتق من يدين مستغرق للزكاة **والخامس** على الوصي بالذنه **والسادس**
ذكر الخلاف في الثانية مع عدم الترجيح فيها من نصه والذي في الاصل الجرم فيها بانه
يعتق بالذنه الى الوصي له ولما الاصل في كل اصل في حق البغوي انه لا يعتق في الذنه
في الغرم ومن القاضي في الطلب انه يعتق به ان استغرق الدين للزكاة فانما للقبلي
وما قاله القاضي نص عليه المشافعي في الاصل لكنه لم يشترط اشغراق الدين للزكاة
ولعله المراد انتهى وقد يقال هذا مبني على ان الدين المنع الارث وان غير المستغرق
منه ليس المستغرق في المنع من التصرف في الزكاة فان قلنا بقاها لهما وهو الاصح فالراجح
ما قاله البغوي وكلام الاصل على اليه **وان اوصي بالخير للمفقير او المسكين او لفقرا**
دنه منها تعينت له كالوصي بها الى انسان **ويسلم** المكاتب الى الوصي له بغيره
او بقبضه دنه منها فان لم يكن **القاضي** مسلما اليه **ووجه** وارثات **لن** اخيه
ومات **وارثه** اخوه عتق المكاتب عليه عبارة الاصل ولومات السيد والمكاتب ممن
يعتق على الوارث عتق عليه وان ورث رجل من **وجده** المكاتب او ورثت هي اي امرأة
زوجها المكاتب **انفس** النكاح لان كلاهما ملك زوجته او بعضه **واشترى** المكاتب
زوجته او **انفس** انفس عدة الحيار وكان الحيار **لشترى** **انفس** **النكاح** لان كلا
منهما ملك وجه **كتاب** **امهات** **الاولاد** **بغير** **الجن** **وكسرها**
مع فتح الميم وكسرها جمع ام واصلا **امهات** بدل **لجن** **على** ذلك قاله ابو جهمي قال وقال
بعضهم **الامهات** للناس **والامات** للبهائم وقال غيره يقال فيها **امهات** **وامات** **لكن** **او**
اكثر في الناس **والثاني** اكثر في غيرهم **والاصل** فيه خبر **امهات** ولدت من سيد هانبي
حرة من دبره **رواه** ابن ماجه **والحاجم** وضع اسناده **وخبر** **ابن** **عليه** **سئل** **قال**
في **مارية** **ام** **ابراهيم** **لما** **ولدت** **اعتقها** **ولدها** **اي** **انبت** **لها** **حق** **الحرية** **رواه** **ابن** **جرير**

والا
ان وارث زوجته المكاتب

ومعها لكنه اعلم ابن عبد البر وعبراميات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن
يستخرج منها سيد هانبا او حيا فادامت في حرق رواه الدارقطني والبيهقي وصحها
وقفه على عمر بن عبد الله عنه وخالف ابن القطان فصح رقبته وحسنه وقال رواه كلهم
ثقات واستشهد البيهقي بقول عائشة رضي الله عنها لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعلم دينار ولادها ولا غيرها ولا امته وكانت مارية من حيلة الخلف عنه فذكر
على انها عتقت بموته وسبب عتق امرأ الولد انفقاد الولد خرا للاجماع والخير الصعيدي
ان من اشراط الساعة ان تلد الامه من ثمة رواية رويها اي سيد هانبا فاقام
الولد مقام امه وابوه حر **والثاني** رجل حر كذا او بعضه **امته** بان عتقت منه ولو سبيها
لو سكرها او مجنون او باس يد حال ما يده وهو يام ولم يتعلق لها حق كالم يذبحه **ولدت**
ولديها او ميتا **لومضعة** ظهر فيه حلقة **ادمي** وان لم تظهر **الاصل** **الحرة** من النساء
يجزى فاقترار الاصل تبعا للشافعي على الشافعي على الغالب **صارت** **ام ولد** له
واعتق بموته ولو قبلها له لما مر ولما روي البيهقي عن ابن عمر قال امر الولد عتقا
ولدها وان كان سقطا وكالمضعة بعضها ولهذا قال الدارمي وكذا الوضعت عضوا
وان لم تضع الباقي وعقها **راس المال** **لن** **ثلاثة** **وان احلها في المرض** **او اوصي** **بها**
من الثلث **لما** **عنه** **الزكوي** كانا قد اختلفا في اللوات والشهوات واويل من كسرها بقاها
قول المخرج وعققت المستوفدة من راس المال لشروط عتقها باعاقه طائفة من شروط
في **عقبتها** **على** **قضا** **الديون** **المقدمة** **على** **الوصايا** **الا** **ان** **لم** **يكن** **فيها** **وضعت** **سوق**
خفية **وقلى** **اي** **القوايل** **هذا** **اصل** **ادمي** **ولو** **يكن** **لن** **تصوير** **فلا** **تصير** **ولدا** **الا** **قت** **فيه**
الغرم **وقد** **سئل** **في** **قاي** **العدد** **والحاجة** **لقوله** **خفيه** **وخبر** **بامته** **غيرها** **وساقي**
بانيه **كن** **تقدرا** **ان** **الاشهاد** **ثبت** **باجاز** **الاصل** **امته** **فرعه** **والشرك** **للموسر** **للمشركة**
والسيد **امته** **مكاتبه** **فصل** **لا** **يبيع** **هذا** **اوي** **من** **لغير** **اصله** **بحر** **مع** **المسورة**
ورثتها **والوصية** **بها** **ورثتها** **جز** **الدارقطني** **السابق** **في** **الاولين** **وقاسا** **للباق** **عليهما**
وقد قام الاجماع على عدم صحة بيعها واشترى عن يده رضي الله عنه انه خطب يوما
على المنبر فقال في اثنا خطبته اجتمع راي وراي عمر رضي الله عنه على ان امهات
الاولاد لا يبعن **وانا** **ان** **اري** **يعين** **فقال** **له** **عبيده** **السلما** **في** **رايكم** **راي**
عمر في رواية مع الجماعة احب اليامن رايبك وحرك فقال اقضوا فيه ما اتفقوا عليه
فاني اكره ان اختلف الجماعة **وفي** **عق** **بغير** **اي** **بعضها** **اي** **بعض** **لها** **لغة** **الاجماع** **وما**
كان في بيعها من خلاف بين القرن الاول فقد انقطع وصارت مجمعا على منعها **واما**
واما **خير** **ودود** **وعبر** **عن** **جاء** **كنا** **يبيع** **سرا** **بها** **امهات** **الاولاد** **والتي** **صلى** **الله** **عليه**
حي **لا** **يزي** **بذلك** **باسا** **فاجيب** **عنه** **بانه** **سوس** **بها** **الذي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**
استدلوا **لا** **اوجها** **دا** **في** **قده** **عليه** **ما** **نسب** **ليه** **تولا** **في** **بها** **وهو** **جز** **الدارقطني** **السابق**
وبان **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **لم** **يعلم** **بذلك** **كاورد** **في** **خير** **لما** **يرى** **ان** **ابن** **عمر** **قال** **كنا** **غايرو**

هذا
السيد به المستولدة في نفسها

لا يري بذلك باساحتها خيرا رافع بن خديج ابنه صلى الله عليه وسلم نهى عن
الخاتمة فتركتها وكل ما ذكر اذا لم يرفع الالاد فانما يرفع بان كانت كافرة وليت
وسيت وصارت منه جميع ذلك **والسيد بجها من نفسها** بانما انده عقد عتاقه
وهو الاصح وكيعها في ذلك هتيا كما صرح به البلقيني بخلاف الوصية لها لا خيرا بها
في القبول وهو انما يكون بعد الموت وعتقها تنع عقبة وله **اجازة** من غيرها وظاهر
كلامه جواز اجازتها من نفسها وليس مرادوا بالاجازة البيع لانه في المعنى عتق كما مر
قال الاذري وودت لو قيل يجوز بيعها ممن تعق عليه وما وده اخذ بعض مشايخي
وفيه نظر **فروع الولد** اي ولد الابنة ولو غير مستولدة **من السيد حر** لا ولا عليه
وولاه له **وما علق به قبله** اي قبل استيلادها من نكاح او زنا او شبهة نظر انه
بطار ووجه الامة **فن** وان ولدته ملكة فليس له حكم امه لحصوله قبل ثبوت حق
الحرية لها **او علق به بعد** **فله حكمها** لان الولد تتبع الام في الحرية فلهذا ايتى حكمها
اللامر فليس للسيد بيعه **وبعني ثوب السيد** وان ماتت قبل اي قبل موت السيد
خلاف الكتابة اذا ماتت او عتقت نفسها بطل الكتابة ويكون الولد رقيقا لانه يعتق
بعثتها بها بلا اد امته او غيره وولد المستولدة انما يعتق بما يعتق هي به وهو موت
السيد ولهذا لو اعتق ام الولد او المهر لم يعتق الولد كالعكس بخلاف الكتابة
اذا اعتقها بعثت ولدها لان **وطيها رجل يعتق** **في نفسه** **فانما** **وجته** **اخر** **وامته**
كانت منه بولد فانه يعتق من اعلان عليه **ولم** **في نفسه** **للسيد** **فانما** **وجته** **الامة**
فالولد **يقتل** **للسيد** **كلمه** **وهو** **كانت** **بمن** **نكاح** **او** **زنا** **فروع له** **وطي** **استل**
المستولدة **للمرء** **الار** **قطني** **السابق** **لا** **وطي** **بغيرها** **لغيرها** **وطي** **انها** **قال** **البلقيني** **ويستثنى**
المبعض **فليس له** **وطي** **مستولدة** **الا** **اذن** **ما** **كذلك** **بعضه** **انما** **هو** **ممنوع** **على** **ضعف**
كما **عرف** **من** **باب** **معاملات** **العبيد** **وهي** **كالمملوك** **لا** **يبيع** **نقل** **الملك** **فيها** **ولا** **فيها** **يقضي** **اليده**
كما **عرف** **من** **باب** **نحو** **الاستخدام** **او** **عز** **والقيمة** **اي** **قيمة** **اوقية** **بعضها** **بما** **تلاف** **وتلف** **لها**
او **بعضها** **بما** **يد** **بموجب** **لها** **وكذا** **ولذا** **حكم** **بها** **في** **ذلك** **وذلك** **للملك** **لها** **ولما** **فهي** **كالدية**
وانما **انفق** **نقل** **الملك** **فيها** **لنا** **كحق** **العتق** **فيها** **او** **شهاد** **اي** **اثان** **على** **اقرار** **سيد**
الامة **بايلا** **ادها** **وحكمه** **م** **رجعا** **عن** **شهادتها** **بغير** **ما** **شأ** **لان** **الملك** **باق** **فيها** **ولم** **يفوتها**
الاسلم **البيع** **ولا** **قيمة** **لها** **بانفادها** **وليس** **كابقا** **العبد** **من** **بغير** **غاصبه** **فان** **في** **في**
عمدة **صمان** **بده** **حتى** **يعود** **بلا** **مستحققة** **لا** **اي** **السيد** **فيخبر** **ان** **للواريث**
لان **هذه** **الشهادة** **لا** **تقطع** **عن** **الشهادة** **بتعليق** **العتق** **ولو** **شهد** **بتعليقه** **فوجرت** **الصفة**
وحكم **بعثته** **م** **رجعا** **عزما** **والسيد** **تزوجها** **ولو** **اجاز** **وكذا** **له** **تزوج** **بغيرها** **لذلك**
كما **في** **الفتنة** **لان** **ذلك** **الاجاز** **تزوجها** **فما** **ك** **تزوجها** **ولا** **لانه** **عمل** **له** **التمتع** **بالا** **فيجوز** **لها**
تزوجها **كالدية** **كمن** **البت** **لا** **تستتر** **اليه** **لا** **حاجة** **اليه** **استبرأ** **ايضا** **بخلاف** **المستولدة**
لانها **كانت** **فراشا** **ويستثنى** **من** **تزوج** **المستولدة** **المستولدة** **المبعض** **فقال**

هذا
للبيرة تزويج المستولدة

البغوي ليس له تزويجها كالديرة ومنعه البلقيني بان تزويج السيد بالملك وهو
موجود **وبانما** **بنيك** **بازن** **السيد** **لا** **يدونه** **كالعبد** **فصل** **لوحقه** **ولد** **ولو** **حرا**
من **امة** **غيره** **او** **لم** **لحقه** **كونها** **انت** **به** **من** **زناه** **كقصر** **بالا** **ويل** **وصرح** **به** **الاصل** **م**
ملكها **لم** **تصر** **او** **ولد له** **لانها** **احبا** **لها** **من** **سيدها** **وان** **الايلا** **لم** **ثبت** **حالا** **فكذا** **بعد**
الملك **كالو** **اعتق** **رقبة** **غيره** **م** **ملكه** **وان** **الكتابة** **والتدبير** **لا** **يلتزمان** **في** **ملك** **الغير**
حالا **ولا** **مالا** **فكذا** **الملك** **الاستيلاء** **وكذا** **الحكم** **لملكها** **وهي** **حامل** **منه** **فوضعت** **لدون**
لستة **اشهر** **من** **حين** **الملك** **او** **لدون** **اربع** **سنين** **منه** **ان** **لم** **يطاها** **بعده** **مكن** **يعتق** **الولد**
عليه **ان** **لم** **يكن** **من** **زناه** **لان** **ملك** **ولده** **وقوله** **كاصله** **لدون** **اربع** **سنين** **قاصر** **والا**
لاربع **سنين** **فان** **وطيها** **بعده** **ووضعت** **لستة** **اشهر** **من** **حين** **الولي** **بعد** **الملك** **ثبت**
الاستيلاء **وحرية** **الولد** **وان** **امكن** **كون** **العالم** **سابقا** **على** **الاستيلاء** **لان** **الاصل** **عد**
سبقه **وقوله** **من** **الولي** **بعد** **الملك** **هو** **ما** **في** **الراضي** **وهو** **حسن** **فقول** **الروضة** **من** **وقت**
الملك **سبق** **قلم** **وقوله** **فان** **وضعت** **الا** **خر** **فيه** **تسمع** **لانه** **يقضي** **فان** **مكن** **حامل** **امته**
قبل **ملكها** **والقسم** **قلم** **يقضي** **خلافا** **فان** **اولد** **مرته** **امته** **واسلم** **صارت** **ام** **ولد له** **والا**
فلا **فلا** **استيلاء** **قبل** **اسلامه** **موقوف** **كله** **ولا** **بائع** **مستولدة** **كافر** **اسلمت** **ولا** **من** **استولدها**
بعد **اسلامها** **كما** **صرح** **به** **الاصل** **بل** **يجعل** **عند** **امراة** **ثقة** **لها** **بينها** **وقد** **ذكر** **ذلك** **في** **البيع**
كتاب **البيع** **ونفقها** **عليه** **وكسبه** **له** **فان** **اسلم** **رفعت** **الجملولة** **وان** **مات** **عتقت** **وبزوجه**
الحكم **لا** **السيد** **لانتطاع** **الولاية** **بأدناها** **ان** **طلبت** **ذلك** **او** **يأذن** **السيد** **ان** **طلب** **هو**
وان **كرهت** **هي** **والمر** **للسيد** **وقيل** **لا** **بزوجها** **الحاكم** **ايضا** **والزوج** **من** **زيادته** **وكذا**
قوله **بأدناها** **ولا** **حاجة** **اليه** **قوله** **ان** **طبت** **مع** **انه** **كلامه** **كاصله** **بوهو** **انه** **لا** **حاجة** **مع** **ذلك**
الا **اذن** **السيد** **والا** **وجه** **خلافه** **لان** **لا** **يجب** **على** **زوج** **امته** **فقر** **انها** **ان** **طلبت** **من**
السيد **تزوجها** **فلا** **يبد** **من** **اذن** **السيد** **وان** **اذن** **له** **السيد** **فيه** **فلا** **حاجة** **اليه** **طليها**
ولا **حضانة** **لها** **من** **على** **مسل** **كما** **مر** **به** **بابا** **وقد** **ثبت** **للقريب** **فلوات** **امته** **الكافر**
المسلم **بولد** **منه** **هي** **احق** **بعضها** **بعضها** **ما** **يقضيها** **من** **من** **زوج** **او** **غيره** **لزيادة** **شفقتها**
فان **قاصر** **ها** **منع** **لم** **تقتل** **الحضانة** **الا** **ب** **كفره** **فروع** **لو** **اولد** **عد** **امة**
ابنه **الا** **ويل** **ولده** **او** **فرعه** **ثبت** **النسب** **لشبهة** **الملك** **لا** **الاستيلاء** **ولو** **كان** **مكتوبا**
لان **ليس** **من** **اهل** **الملك** **التام** **وان** **الكتاب** **لا** **يثبت** **استيلاده** **بايلا** **امته** **نفسه**
فعدو **يهونه** **بايلا** **امته** **ابنه** **الا** **ويل** **ولا** **احد** **عليه** **والولد** **مكرمه** **في** **الباب**
العاشر **من** **ابواب** **النكاح** **وقيل** **لان** **بالحر** **وترك** **المجصف** **لغيره** **من** **نسبه** **الملك**
اليه **وليد** **عليه** **المبعض** **والمسيلة** **مكرن** **فقد** **مرت** **مع** **زيادة** **في** **الباب**
المذكور **وحاش** **بغير** **بيت** **الملك** **كما** **مر** **به** **الا** **خصي** **فبعد** **وطيها** **وان** **اولدها** **فلا** **نسب** **ولا**
استيلاء **وان** **ملكها** **بعد** **سوا** **كان** **غنيا** **او** **فقيرا** **لان** **لا** **يجب** **الاعفاف** **من** **بيت**
المالك **وولده** **من** **ملوكه** **المروجة** **او** **المحرمة** **عليه** **بنسب** **او** **مضاع** **او**

وهو ملك
قد ثبت الحضانة
للمرقة

١٦٢

مضاهرة حريسيب وهي مستولدة لكن بعزير يوطيا ان علم التخرير

ولا تجد لشبهة الملك ثم الكتاب بعون الملك

الوهاب ونسال الله تعالى المغفرة والثواب

وله الحمد على الاقدار على التمام

وله الشكر دينا على الدوام

وصلى الله على محمد علي

سيدنا محمد



خير الانام

وعلى

الارواح

البرية

الكرام

ووافق الغزاع من هذا الموضع صحوة نهار الخميس الثالث عشر من شهر جمادى الاولى

من شهر ١٢١٣ سنة ثلاث وسبع وثمان مائة فغير بقي من له اللطف

وغير بقي من له اللطف

ولشأنه ولجميع المسلمين وذلك بالمراد المرق

واحمد رب العالمين وصلّى الله على

علي سيدنا محمد خاتم

النبيين وعلى

الارواح

البرية

الكرام

وعلى هذا الموضع المبارك وما قبله من الاجر لنفسه ولحق الله تعالى من بعد هذه

کتابت مغرب

ا.---
ب.---
پ.---
ت.---
ث.---
ج.---
چ.---
ح.---
خ.---
د.---
ذ.---
ر.---
ز.---
س.---
ش.---
ص.---
ط.---
ظ.---
ع.---
غ.---
ف.---
ق.---
ک.---
گ.---
ل.---
م.---
ن.---
و.---
ز.---
ی.

صبر

.....

فهم

.....

۴۲

.....

عزیز

.....

رالی

.....

آنها

.....

